مباحث تمهيدية

في

علم الجرح والتعديل

تأليف

سيد عبد الماجد الغوري

KOLEJ UNIVERSITI ISLAM ANTARABANGSA SELANGOR
الكلية الجامعية الإسلامية العالمية سلانجور
INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY COLLEGE SELANGOR

INSTITUT KAJIAN HADIS
HADITH RESEARCH INSTITUTE
معهد دراسات الحديث الشريف

مباحث تمهيدية
في علم الجرح والتعديل

حقوق الطبع والتصوير محفوظة

لـ "معهد دراسات الحديث الشريف" بسلانجور في ماليزيا

الطبعة الأولى ١٤٣٦هـ - ٢٠١٤م

Edisi Pertama 2014.

Hak cipta INSTITUT KAJIAN HADIS (INHAD), Kolej Universiti Islam Antarabangsa Selangor (KUIS).

مباحث تمهيدية في علم الجرح والتعديل

Oleh: Syed Abdul Majid Ghouri

ISBN 978 967 5996 580

Hak cipta terpelihara. Setiap bahagian daripada terbitan ini tidak boleh diterbitkan semula, disimpan untuk pengeluaran atau dipindahkan kepada bentuk lain, sama ada dengan cara elektronik, gambar, rakaman dan sebagainya, tanpa mendapat izin bertulis daripada Penerbit INHAD terlebih dahulu.

Diterbitkan di Malaysia oleh:

INSTITUT KAJIAN HADIS
HADITH RESEARCH INSTITUTE
معهد دراسات الحديث الشريف

INSTITUT KAJIAN HADIS (INHAD)
KOLEJ UNIVERSITI ISLAM ANTARABANGSA (KUIS)
Bandar Seri Putra, 43600, Bangi.
Selangor (Darul Ehsan). **M A L A Y S I A.**

001141583-P
DARUL SYAKIR enterprise

DARUL SYAKIR ENTERPRISE
No.6 & 6A, Jalan 4/12A, Seksyen 4 Tambahan.
43650 Bandar Baru Bangi, Selangor. **Malaysia.**
Tel:03-8922 1235 Faks: 03-8926 5748

مباحث تمهيدية
في
عِلم الجرح والتعديل

تأليف

سَيِّد عَبْد المَاجِد الغَوْرِيّ

INSTITUT KAJIAN HADIS
HADITH RESEARCH INSTITUTE
معهد دراسات الحديث الشريف

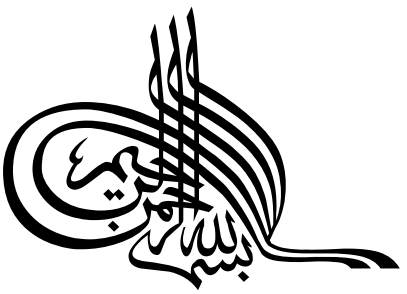
بسم الله الرحمن الرحيم

بين يدي الكتاب

الحمدُ لله ربّ العالمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على أشرف الْمُرْسَلِين، سيدنا محمَّد، وعلى آله وأصحابه الغُرّ الْمَيامِين، ومَن تَبِعَهم بإحسانٍ، ودعا بدعوتهم إلى يوم الدِّيْن.

أمَّا بعد: فإنَّ "عِلم الْجَرْح والتَّعْدِيل" من أهمِّ علوم الحديث وأجلّها، ومن خلاله تُعرَف عدالةُ الرُّوَاة وضَبْطُهم، كما يُعرَف عن طريقه ما وَرَد في شأنهم من تعديلٍ يَزِيْنُهم أو تجريحٍ يَشِيْنُهم.

ولقد عرَّف هذا العِلمَ معظمُ مَن ألَّف مِن علماء الحديث الأجِلاَّء قديماً وحديثاً في كُتُبهم تحت عنوان "صِفَة مَن تُقبَل روايتُه ومَن تُرَدّ"، ضِمْن تعريفاتهم لمباحث وأنواع علوم الحديث. كما أفرد أيضاً بعضُ العلماء المتأخِّرين كُتُبَهم بالتأليف في تعريف هذا العِلم مثل: الإمام أبي الْحَسَنات عبد الْحَيّ بن عبد الحليم اللَّكْنَوي (ت١٣٠٤هـ)، الذي ألَّف "الرَّفْعَ والتَّكْمِيل في الْجَرْح والتَّعْدِيل"، وعرَّف فيه بأهَمّ مباحث هذا العِلم وإن لم يَستوفِ كُلَّها. ثم اقتفى أثرَه في ذلك بعضُ العلماء المعاصرين، وألَّفوا فيه كتباً قيمةً، بسَّطوا فيها مسائلَه، ووضَّحوا غوامضَه، كما ذكرتُ بعضَ أهمّ تلك الكتب في خِتام هذا الكتابِ ليَرجِع إليها الطلابُ للتَّوَسُّع في هذا العِلم، والتزوُّدِ بما تحويه تلك الكتبُ من الفوائد النادرة والنُّكَت العلمية القيمة.

أمَّا هذا الكتابُ الذي يُسعِدني تقديمُه إلى طُلاَّب علوم النُّبُوَّةِ فهو في الأصلِ قِسْمٌ مُستخرَجٌ من كتابِي "الْمُيَسَّر في علم الرِّجال"[1]، الذي وسَّعت فيه تعريفَ "عِلم الْجَرْح والتعديل" لكونه من أهمّ وأجلّ مباحث علوم الرِّجال، وكان هذا القسمُ قد قُرِّرَ على طُلاَّب أقسام الكتاب والسُّنّة في عدد من الجامعات الماليزية الموقَّرة، حيث لا يُدرَّس من علوم الرِّجال إلاَّ ما يخصّ علمَ الجرح والتعديل فقط، فاقترح عليَّ بعضُ أساتذة تلك الأقسام أن أَستخرِج ذلك القسمَ من الكتاب المذكور، وأقوم بطباعته في كتابٍ مستقلٍّ حتى يَسهُل على الطلاب اقتناؤه، وكذلك تَناوُله.

فها أنا تلبيةً لذلك المقترَح المفيد، أقدِّم هذا الكتابَ إلى الطُّلاَّب بعد إجراء بعض تعديلات يسيرة فيه، سائلاً الْمَوْلَى ﷻ أن يتقبَّل مني هذا العملَ المتواضع والجهد الْمُقِلّ في خدمة سُنَّة نبيِّه المصطفى عليه أفضَلُ الصَّلَوات وأَتَمُّ التسليم، ويعمِّم به النفعَ، إنه سميعٌ مجيبُ الدعوات.

كتبه المعتزُّ بالله تعالى

(أبو الحسن)

سَيِّدْ عَبْدْ الْمَاجِدْ الْغَوْرِيّ

كوالالمبور ٢ صفر ١٤٣٦هـ (الموافق ٢٥ نوفمبر ٢٠١٤م)

---

[1] الذي قد صدرت له طبعاتٌ عديدةٌ عن كلٍّ من: دار ابن كثير بدمشق، ومكتبة زمزم بكراتشي، ودار الشاكر بماليزيا.

المبحث الأول:

تعريفٌ مُوْجَزٌ لـ"عِلم الْجَرْح والتعديل"

تعريف "علم الجرح والتعديل" على الوجه الإفرادي والإضافي:

أولاً: تعريف "عِلم الجرح والتعديل" على الوجه الإفرادي:

(أ) تعريف "العِلْم":

"العِلْمُ" جمعُه: "العُلوم"، وهو يُطلَق على الْمَلَكَة الرَّاسِخَة في النَّفْس الَّتي بها الإدراكُ، كما يُطلَق ويُراد به أيضاً: المسائلَ والقَواعِدَ المضبوطة ضَبْطاً خاصّاً، الَّتي تُذكَر في علمٍ من العلوم[1] كـ: "أصول التفسير" للتفسير، و"أصول الفقه" للفقه، و"أصول الحديث" للحديث، و"النحو" و"الصرف" و"البلاغة" للغة العربية.

(ب) تعريف الْجَرْح:

لغةً: "الْجَرْحُ": مَصْدَرُ "جَرَحَ يَجْرَحُ"، ومعناه: التأثيرُ في الْجِسْم بسَيْفٍ أو

[1] انظر: "كتاب التعريفات" للجرجاني، ص ١٩٩، ٢٠٠.

نحوِه، بشَقٍّ أو قَطْعٍ.

ويُطلَق الجرحُ أيضاً على: بيان عَيْبِ الإنسانِ، ونَقْصِه عن الْمَقام السَّوِيّ العَدْلِ، بوصفٍ يُناقِض دِيْنَه وخُلُقَه.

واصطلاحاً: هو وَصْفُ الرَّاوي بصفاتٍ تَقتضِي رَدَّ روايتِه، أو تَلْيِينَه، أو تضعيفَه، مثلاً أن يُقال فيه إنه: "كذَّاب"، أو "متروك"، أو "ضعيف"، أو "لَيِّن الحديث"، أو "واهٍ"... الخ.

ويُقال في الفِعل منه: "جَرَحَ" بتخفِيف الرَّاء، و"جَرَّحَ" بتشديدها للكثرةِ والْمُبالَغةِ.

(ج) تعريف التَّعْدِيْل:

لغةً: "التَّعْدِيْلُ": مصدرُ "عَدَّلَ يُعَدِّلُ"، ومعناه: تزكيةُ الإنسانِ، ومَدْحُه، والثَّناءُ عليه بما يَدُلُّ على حُسن طريقتِه في الدِّين والْخُلُقِ.

واصطلاحاً: هو وَصْفُ الرَّاوي بصفاتٍ تَقتضِي قَبُولَ رِوايتِه، مثلاً أن يُقال فيه إنه: "ثقة"، أو "ثَبْت"، أو "حُجَّة"، أو "عَدْل"، أو "ضابِط"، أو "مُتقِن"، إلخ.

ويُقال في الفِعل منه: "عَدَّلَ"، يَعْنِي: نَسَبَه إلى العدالة بالتَّزكية والْمَدْحِ.

وهذا كان تعريفُ "الجرح" و"التعديل" على الوجه الإفرادي، أمَّا تعريفهما على وجه التركيب الإضافي فهو كالآتي:

ثانياً: تعريف "عِلم الجرح والتعديل" على وجه التركيب الإضافي:

هو عِلْمٌ يتعلَّق ببيان مرتبةِ الرُّواةِ مِن حيث تضعيفِهم، أو توثيقِهم بتَعابيرَ فنّيّةٍ، وألفاظٍ مخصوصةٍ مُتعارَفٌ عليها عند العلماء، مِثل:

"ثِقَةٍ" للرَّاوي الَّذي جَمَع بين صِفَتَيْ "العَدَالةِ" و"الضَّبْطِ".

و"صَالِحٍ" للرَّاوي الَّذي ظَهَرَتْ صلاحِيَتُه في الدِّين.

و"ضَعِيْفٍ" للرَّاوي الَّذي لَمْ تَجْتَمِعْ فيه صِفاتُ قَبولِ الرِّوايةِ.

و"كَذَّابٍ" للرَّاوي الَّذي تَعَمَّد الْكَذِبَ في حديث رسولِ الله ﷺ.

ونحوِها من الألفاظِ الكثيرةِ الَّتي سنَذكُرها في المبحث الثامن، وهي دقيقةُ الصِّياغةِ، ومُحَدَّدَةُ الدِّلالةِ، ولها أهميةٌ كبيرةٌ في نَقْد إسنادِ الحديث.

أهميةُ هذا العِلم وفائدةُ معرفته:

(أ) أهميةُ هذا العلم:

قال الإمام الحاكِم أبو عبد الله النَّيْسابوري (ت٤٠٥هـ) في أهمية هذا العلم: "هذا النَّوْع مِن علم الحديث: معرفةُ الجرح والتعديل، وهما في الأصل نوعان، كلٌّ منهما علمٌ برأسه، وهو ثمرةُ هذا العلمِ والْمِرْقاةُ الكبيرُ منه"[1].

فيُعنَى هذا العلمُ بالرجال الناقلين لحديث النبي ﷺ والآثار والأخبار، والنَّظرِ في شرائط قبولهم، وأسبابِ رَدّهم، فما استوفَى من الأسانيد شروطَ الصِّحَّةِ؛ حُكِمَ بقبوله. وما كان فيه سببٌ أو أكثَر؛ رُدَّ.

---

[1] معرفة علوم الحديث: للحاكم النيسابوري، النوع الثامن عشر، ص٥٢.

وثَمَرَةُ هذا العلم الجليل: معرفةُ أحاديث النبيِّ ﷺ صِحَّةً وضَعْفاً، قبولاً ورَدّاً، وكذلك الآثار والأخبار.

(ب) فائدةُ معرفة هذا العلم:

وفي بيان الجرحِ فائدةٌ كبيرةٌ؛ لِئَلاَّ يُحْتَجّ بأخبارٍ غير العُدُوْل من الرُّواة، وليس القَصْدُ بذلك ثَلْبُهم، والوَقِيعةُ فِيهم مِمَّا يَدخُل في باب الغِيْبَةِ؛ بل هو مشروعٌ من القرآن الكريم والسُّنّة النبوية، كما سنتحدَّث عنه فيما يأتي.

مشروعية الجرح والتعديل:

جُوِّزَ الجرحُ والتعديلُ صِيانةً للشَّريعة، ونَفْياً للخطأِ والكذبِ، وذَبّاً عَنْها، وكما جازَ الجرحُ في الشُّهود؛ جازَ مثله أيضاً في الرِّواية، وقد دَلَّتْ على ذلك آياتٌ من القرآن الكريم، ونصوصٌ من السُّنَّة النبوية، وهذه بعضُ أبرز شَواهِدها:

أولاً: مِن القرآن الكريم:

١- في رَدِّ خبر "الْمَجْرُوْح":

كقوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات: ٦].

وهذه الآيةُ أصلٌ في اعتبار العدالةِ والضَّبطِ في الرُّواة، كما أنها دليلٌ في وُجوب التَّبَيُّنِ والتَّثَبُّتِ من حقيقةِ خبرِ الفاسق[١].

٢- في قَبُوْل خبر "العَدْل":

وَرَدَتْ في القرآن الكريمِ آياتٌ متعدِّدةٌ تَأمُرُ بقَبول خبرِ العَدْلِ، وشهادتِه،

[١] ضوابط الجرح والتعديل: للدكتور عبد العزيز بن عبد اللطيف، ص: ٢٧.

وتُحَذِّرُ من قبول خبرِ الفاسق، ومنها: قولُه تعالى: ﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ وَأَقِيمُواْ ٱلشَّهَـدَةَ لِلَّهِ﴾ [الطلاق: ٢]، وقولُه تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥].

ففي الآيةِ الأُولى أَمَر اللهُ ﷻ بالتَّثبُّتِ في الأخبار، وفي الآيات الأخرى يَطلُب اللهُ ﷻ العَدْلَ والرِّضا في الشُّهود.

وطلبُ العَدْلِ والرِّضا في حديث النبيِّ ﷺ أَوْلَى مِن أن يُطلَب في الشَّهادة؛ لكونه دِيْناً للأُمَّةِ، وتشريعاً لها، فبه حِفْظُ الدِّين وصِيانةُ شريعته.

ومنها قولُه تعالى في "التعديل": ﴿وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَـٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وفي هذه الآيةِ عَدَّل اللهُ ﷻ صحابةَ رسولِه ﷺ وتَرَضَّى عنهم.

ثانياً: من السُّنَّة النبوية:

كذلك وَرَدَتْ في "السُّنَّة" أحاديثٌ كثيرةٌ يُمكِن لنا الاستدلالُ بها في جواز الجرح والتعديل.

١- في جواز "الْجَرْح":

حديثٌ رَوَتْه أمُّ المؤمنين عائشة - رَضِيَ اللهُ عنها - أنَّ رَجُلاً اسْتَأْذَنَ على النبيِّ ﷺ فلمَّا رآه قال: «بِئْسَ أَخُو الْعَشِيْرَةِ، بِئْسَ ابْنُ الْعَشِيْرَة»، فلمَّا جَلَس، تَطَلَّقَ له النبيُّ ﷺ في وجهه وانْبَسَطَ إليه، فلمَّا انْطَلَقَ قالتْ له عائشةُ

رَضِيَ اللهُ عنها: يا رسولَ اللهِ! حين رأيتَ الرجلَ قلتَ كذا وكذا، ثم تَطَلَّقْتَ في وجهه وانْبَسَطْتَ إليه!!. فقال ﷺ: «يا عائِشَةَ! مَتَى عَهِدْتِنِيْ فَحَّاشًا؟ إنَّ شَرَّ النَّاسِ مَنْزِلَةً عِنْدَ اللهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ تَرَكَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ شَرِّهِ»[1].

فقد تكلَّم النبيُّ ﷺ في ذلك الرَّجُلِ على وجه الذَّمِّ لِمَا كان في ذلك مَصْلَحَةٌ شَرْعِيّةٌ، وهي التَّنبيهُ إلى سُوء خُلُقِه، ليَحْذَره السَّامِعُ[2].

٢- في جواز "التَّعْدِيل":

ويمكن الاستشهادُ في ذلك بقول النبيِّ ﷺ في عبد الله بن عُمَر بن الْخَطّاب - رَضِيَ اللهُ عنهما - حيثُ قال: «إنَّ عَبْدَ اللهِ رَجُلٌ صَالِحٌ»[3].

وبناءً على هذا، فقد أجْمَعَ العلماءُ: أنَّ جَرْح الرُّواةِ ليس من الغِيْبَة؛ بل يُعْتَدُّ نصيحةً لأجل الإسلام والمسلمين، فحُكْمُه عند أئمة هذا الشّأنِ: الاستحبابُ، فالوُجوبُ عند الحاجةِ.

---

[1] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: الأدب، باب: لم يكن النبي ﷺ فاحشاً ولا متفاحشاً، برقم: (٦٠٣٢).

[2] ضوابط الجرح والتعديل: للدكتور عبد العزيز، ص: ٣٠.

[3] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: فضائل الصحابة، باب: مناقب عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، برقم: (٣٧٤٠ و٣٨٤١).

نشأةُ وتاريخُ "عِلم الجرح والتعديل":

نَشَأ "الجرحُ والتعديلُ" مع نشأة روايةِ الحديثِ في القرن الأوَّل الهجريّ، وبناءً على الحديث السَّابق فإنَّ النبيَّ ﷺ هو أوَّلُ مَنْ جَرَح وعَدَّل، ثم سارَ المحدِّثون على هذا المنهج، فطَلَبُوْا الإسنادَ وقَوَّمُوا الرُّوَاةَ، وعَدَّلُوْا إذا كان الرَّاوي ثقةً فيما رَوَاه، وجَرَحُوْا إذا كان الرَّاوي سَيِّءَ الحِفظِ غيرَ ضابطٍ فيما رواه، فأعطوا كلَّ راوٍ ما يَسْتَحِقُّه من أوصافِ الضَّبْطِ والعدالةِ دُون مُحَابَاةٍ، وضَرَبُوا في ذلك أَرْوَعَ الأمثلةِ في الاحتساب والتَّجَرُّد[1].

أمَّا ظهورُ "الجرح والتعديل" كعِلْمٍ له قَواعِدُ وضَوابِطُ؛ فإنَّه قد ظَهَر في أواخر القرن الرابع الهجري، لَمّا ذَكَرها الحاكِمُ أبو عبد الله النَّيْسَابُوري (ت٤٠٥هـ) أوَّلَ مَرَّةٍ في كتابه "معرفة علوم الحديث"، مُعتَبِراً إيَّاه[2] أحدَ أنواعِ علومِ الحديث.

ثم اهْتَمَّتْ كتبُ المصطلح بذكر قواعد علم الجرح والتعديل مع ألفاظِهما ومراتبِهما المخصوصة، وتوجيهِ الْمُتتبِّعِ لهذا العِلم إلى معرفة كيفيةِ

---

[1] وقد ذكرتُ بعضَ الأمثلة على ذلك في كتابي "المدخل إلى دراسة علم الجرح والتعديل"، انظر صفحات: ٨٦ -٩١.

[2] أي: علم الجرح والتعديل.

الاستفادةِ منه بصورةٍ صحيحةٍ[1].

[1] للتوسُّع في الاطِّلاع على نشأة وتاريخ "علم الجرح والتعديل"؛ يُرجَع إلى: "بحوث في تاريخ السنة المشرَّفة" للدكتور أكرم ضياء العُمَري، ص: ٨٧، و"المدخل إلى دراسة علم الجرح والتعديل" للمؤلِّف، ص: ٤٢.

المبحث الثاني:

شروطُ الجارح والْمُعَدِّل وآدابِهما

اشترط المحدِّثون على كلِّ مَن يتصدَّى للجرح والتعديل بأن يَلتزِم في ذلك بشروطٍ وآدابٍ ذكروها في كتبهم، ليكون حكمُه مُنصِفاً، ورأيُه مقبولاً في حقِّ الرُّواة، وها هي بعضُ تلك الشُّروط والآداب:

(أ) شروط الجارح والمعدِّل:

١) العِلْمُ والتَّقْوَى والوَرَعُ والصِّدْقُ: لا بُدَّ للجارح والمعدِّل أن يكون مُتَّصِفاً بهذه الصفات، وإنْ لم يكن هو بهذه المثابة فلا يصير حاكماً على غيره بالجرح والتعديل، يقول الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ): "وينبغي ألا يُقبَل الجرحُ والتعديلُ إلاَّ من عَدْلٍ مُتَيَقِّظٍ"[١]، أي: مُسْتَحْضِرٍ ذي يقظةٍ تحمله على التحرِّي والضَّبْط فيما يَصدُر عنه.

---

[١] شرح النخبة: لابن حجر، ص: ١٣٨.

٢) أن يكون عالِماً بأسباب الجرح والتعديل: قال الحافظُ ابن حجر: "تُقبَل التزكيةُ من عارفٍ بأسبابها لا من غير عارفٍ؛ لئلا يُزَكِّي بمجرَّد ما ظَهَر له ابتداءً من غير مُمارَسةٍ واختبارٍ"[١].

٣) أن يكون عارفاً باصطلاح أهل الجرح والتعديل، ومن باب أَوْلَى بتصاريف كلام العرب؛ لئلاَّ يُخطِئ في استعمال الألفاظ الْمُوْهِمَة.

٤) ألا تُوجَد قرينةٌ تقتضي التوقُّفَ عند وُرود الجرح كالتعصُّب المذهبي، أو الحسدِ والبغضاء، قال الإمام تاج الدين السُّبْكي (ت٧٧١هـ): "فإذا كانت قرينةٌ دالّةٌ على سبب جرحِه، من تعصُّبٍ مذهبيٍّ أو غيرِه؛ لا يُلتفَت إلى الجرح فيه، ويُعمَل فيه بالعدالة"[٢].

لذلك احتاطَ العلماءُ فيما دارَ بين الأقران من قدحٍ أو خلافٍ مذهبيٍّ، وأجمعوا على عدم قبول قولِ الأقران بعضهم في بعض.

(ب) آداب الجارح والمعدِّل:

ثَمّة آدابٌ ينبغي على الجارح أو الْمُعَدِّل مراعاتها قبل أن يتصدَّى للجرح والتعديل في حقِّ الرُّواة، وهي:

١) أنْ لا يَجرَح الراويَ بما فوق الحاجةِ، بأن يَترُك الجرحَ الذي لا تدعو إليه الحاجةُ، ويَقتصِر في ذلك على ذِكْر ما يتعلَّق برواية الراوي في جانب

---

[١] المرجع السابق، ص: ١٣٨.

[٢] قاعدة في الجرح والتعديل: للسبكي، ص: ١٩.

العدالة والضَّبْط. قال الحافظُ السَّخَاوي (ت٩٠٢هـ): "لا يجوز التجريحُ بشيئَيْن إذا حَصَل بواحدٍ"[١].

٢) أن يَتّصِف بالأمانة في الْحُكْم على الرُّواة، بذكر ما وَرَد في الرَّاوي من جرحٍ أو تعديلٍ، فلا يكتفي بإيراد الجرح فقط ويَسكُت عن التعديل. قال الحافظ الذهبي (ت٧٤٨هـ) عن (كتاب الضعفاء) لابن الْجَوْزِيّ: "وهذا مِن عُيوب كتابه، يَسرَد الجرحَ ويَسكُت عن التوثيق"[٢].

٣) أنْ لا يَجرَح مَن لا يحتاج إلى جرحه، مثل رجال الأسانيد المتأخِّرة؛ لأنَّ الجرح شُرِع للضَّرُورة، فما لم تُوجَد الضَّرُورةُ إليه لا يجوز الخوضُ فيه.

٤) أنْ يَغُضّ النَّظَرَ عن بعض العُيوب التي لا يَسْلَم منها إنسانٌ، خاصّةً تلك التي ليس لها تأثيرٌ على الرواية، أو على درجة صِدْق الراوي وتحرِّيه لِمَا يروي.

٥) أنْ يَعتدِل في الْحُكْم على الرُّواة، بحيث يضع الأمورَ في نصابها جرحاً وتعديلاً؛ فلا يَرفَع الراويَ عن مرتبته التي يَستحِقّها، ولا يُنْزِل به عنها، ولا يَستعمِل في حقِّه من الألفاظ إلاَّ ما ينطبق على حاله.

---

[١] فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: للسخاوي، (٣/٣٢٥).

[٢] ميزان الاعتدال: للذهبي، (١/١٦).

٦) أنْ يُلزِم الْحَيْطَةَ في الْحُكْم على الرُّواة، ويكون ذلك بدِقَّة البحث، وتَقَصِّي أحوالِ الراوي، والإلمامِ بها جميعها، فلا يَجرَحه إلاَّ بعد التأكُّد مِن جرحه[١].

(ج) تَعَدُّدُ الجارح أو المعدِّل:

ليس تَعَدُّدُ "الجارح" أو "المعدِّل" شرطاً لقبول الجرح والتعديل في حقِّ الرَّاوي، بل يكفي أن يكون الجارحُ والْمُعَدِّلُ واحداً، ذَكَراً كان أو أُنْثَى، حُرّاً كان أو عَبْداً، متى اسْتَوْفَى الشروطَ الأخرى[٢].

وقيل: إنَّ "الجرح" أو "التعديل" لا يَثْبُت في حقّ الراوي إلاَّ برَجُلَين كما في الشَّهادة، ولكن الأوّلَ هو المرجَّحُ عند الجمهور[٣]، يعني: أن يكون الجارحُ والمعدِّلُ واحداً لا أكثر.

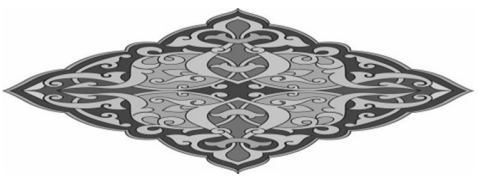

[١] يُرجَع للتوسُّع في ذلك إلى كتاب "المدخل إلى دراسة علم الجرح والتعديل" للمؤلف، ص: ٧١، ١١٠.

[٢] انظر: "شرح العراقي على ألفيته في الحديث"، (٥/٢).

[٣] انظر: "فتح المغيث" للسخاوي، (١٦٣/١، ١٦٤).

المبحث الثالث:

طُرُق معرفةِ عدالة الرَّاوي

لمعرفة كَوْن الرَّاوي ثقةً أو عَدْلاً طُرُقٌ عديدةٌ، منها:

١) الاستفاضةُ والشُّهْرَةُ: بأن يَشتهِر الرَّاوي بالعَدالة، والصِّدْقِ، واستقامةِ الأمر، ونَباهةِ الذِّكْر، ويَشِيعُ الثناءُ عليه بالثِّقة، والأمانةِ، والبصيرةِ، والفهمِ، مِثل الأئمة الأربعة: أبي حنيفة النُّعْمان، ومالك ابن أنس، ومحمد بن إدريس الشَّافعي، وأحمد بن حَنْبَل، ومِثل أئمة الحديث الكبار: سفيان الثَّوْرِيّ، وسفيان بن عُيَيْنَة، ويحيى بن مَعِين، وعليِّ بن الْمَدِيني، ومَن جَرَى مَجْراهم في ذلك[١].

٢) وتنصيصُ علماء الجرح والتعديل على عدالة الرَّاوي: وذلك في حقِّ مَن خَفِيَ أمرُه، و لم يَبلُغْ درجةَ الاشتهارِ بين النّاس.

---

[١] انظر: "علوم الحديث" لابن الصلاح، النوع الثالث والعشرون، ص: ١٠٥، و"تخريج الحديث: نشأته ومنهجه": للدكتور محمد أبي الليث الخيرآبادي، ص: ٢٤٩.

٣) وتخريجُ أحدِ الشَّيْخَيْن (البُخَارِيّ ومُسْلِم) للرَّاوي في صَحِيْحَيْهما[١].
أو تخريجُ أحدِ أصحاب الصِّحَاح بعد الشَّيخَيْن مثل: ابنِ حِبَّان (ت٣٥٤هـ) وابن خُزَيْمَة (ت٣٦١هـ) في صَحِيْحَيْهما، والحاكِم النَّيْسابُوري (ت٤٠٥هـ) في "الْمُستَدرَك على الصَّحِيْحَين".
أو الَّذين خَرَّجوا للرَّاوي على كُتب الشَّيْخَيْن في مُستَخرجاتهم، مِثل: أبي عَوَانة (ت٣١٦هـ)، وأبي بكر الإسماعيلي (ت٣٧١هـ)، وأبي نُعَيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)[٢].

٤) وأن يكون الرَّاوي قد ذُكِرَ في كتب الثِّقَات، مثل "كتاب الثقات" للعِجْلِيّ (ت٢٦١هـ)، و"كتاب الثقات" لابن حِبّان (ت٣٥٤هـ)، و"تاريخ أسماء الثقات" لابن شاهين (ت٣٨٥هـ)، وغيرها[٣].

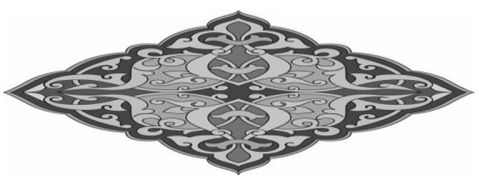

[١] وإنْ تُكُلِّمَ في بعض مَن خَرَّج له فلا يُلتَفَت إليه؛ فإنَّ مَن خَرَّج له الشَّيخان أو أحدُهما فقد جاوَزَ القَنْطَرَةَ.

[٢] انظر: "الاقتراح في بيان الاصطلاح" لابن دقيق العيد، ص: ٢٨٢.

[٣] لكن هذا ليس على الإطلاق، فكَمْ من الثقات قد ذَكَره ابنُ حِبَّان وغيرُه في المجاهيل أو الضعفاء.

المبحث الرابع:

أسبابُ الجرح في الرَّاوي[1]

يُجرَح الرَّاوي بواحدٍ من عشرة أسباب، منها خمسةٌ تتعلَّق بعدالته، وخمسةٌ أُخْرَى تتعلَّق بضَبْطِه، ويُذكَر فيما يلي كُلٌّ منها مع تعريفٍ وجيزٍ له:

أوّلاً: الأسبابُ المتعلِّقةُ بعدالة الرَّاوي:

١) انْخِرامُ الْمُرُوْءَةِ:

"الْمُرُوْءَةُ" هي: آدابٌ نفسانيةٌ تحمل مُراعاتُها الإنسانَ على الوُقوف عند مَحاسِن الأخلاق وجَمِيل العادات[2].

ولما كانت "المروءة" تتعلَّق بالأخلاق والعادات؛ صار مَرجِعُها إلى العُرْفِ.

والأمورُ العُرْفِيَّةُ قَلَّما تَنضبِط، بل هي تَختلِف باختلاف الأشخاص والبُلدان، فرُبَّما جَرَتْ عادةُ أهل بلدٍ بمباشرة أمورٍ لو باشَرَها غيرُهم لَعُدَّ

---

[1] ذكرها الحافظ ابن حجر في "شرح النخبة"، انظر صفحات: ٨٤، ٨٦.

[2] المصباح المنير: للفيومي، (٢/٢٣٤)، انظر: مادة "مرأ".

ذلك خَرْماً للمُرُوْءة[1] وإنْ كانت مُبَاحةً شَرْعاً، كالأَكْل في الأسواق، والانبساطِ في الْمُدَاعَبة والْمِزَاح... ونحوِ ذلك[2].

متى يُجْرَح الرَّاوي بالقدح في مروءته؟:

قال الحافظ الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ): "الذي عندنا في هذا الباب: رَدُّ خبرِ فاعِلي الْمُباحات إلى العالِم، والعملُ في ذلك بما يقوى في نفسه.

فإنْ غَلَب على ظنِّه من أفعال مرتكب الْمُباح الْمُسقِط للمُروءة أنّه مطبوعٌ على فِعل ذلك والتَّساهُل به، مع كونه مِمَّن لا يحمل نفسه على الكذب في خبره وشهادتِه؛ بل يرى إعظامَ ذلك وتحريمَه والتَّنَزُّهَ عنه؛ قُبِلَ خبرُه.

وإنْ ضَعُفَتْ هذه الحالُ في نفس العالِم، واتَّهَمَه عندها؛ وَجَب عليه تركُ العملِ بخبره، ورَدُّ شهادتِه"[3].

٢) كَذِبُ الرَّاوي:

يعني أن يَتَعَمَّدَ الرَّاوي الكَذِبَ في الحديث بأن يَروِي عن النبيِّ ﷺ ما لَمْ يَقُلْه. والكذبُ على النبيِّ ﷺ مِن أكبر الكَبائِر، لقد وَرَدَتْ عِدّةُ أحاديث في ذَمِّ الكذبِ على النبيِّ ﷺ، مِثلُ حديث: «لاَ تَكْذِبُوْا عَلَيَّ، فَإِنَّهُ مَنْ

---

[1] انظر:" فتح المغيث" للسخاوي: (٢٨٨/١).

[2] ضوابط الجرح والتعديل: للدكتور عبد العزيز، ص: ١٢٩.

[3] الكفاية: للخطيب البغدادي، ص: ١٨٢.

يَكْذِبُ عَلَيَّ؛ يَلِجُ النَّارَ»[1]، وكذلك هذا الحديث الْمُتواتِر: «مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَذِباً، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» [2].

٣) تُهْمَةُ الرَّاوي بالكَذِب:

هو أن يكون الرَّاوي معروفاً بكَذِبه في حديثه العادي بين النَّاس، وإنْ لَمْ يَظهَر منه كَذِبٌ في حديث النبيِّ ﷺ. فلأنَّ مِثل هذا لا يَأمَنُه النّاسُ في حديثه، فحديثُ رسولِ الله ﷺ من بابٍ أَوْلَى.

٤) فِسْقُ الرَّاوي:

هو ارتكابُ الرَّاوي إحدَى الكبائر، أو إصرارُه على الصَّغائر[3]. والكَذِبُ على رسول اللهِ ﷺ من الكبائر لقوله: «مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَذِباً، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[4].

٥) بدعةُ الرَّاوي:

"البدعة": ما أَحْدَثَه الناسُ من قولٍ أو عَمَلٍ في الدِّين وشعائره، مِمَّا لَمْ يُؤثَرْ

---

[1] أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، باب: تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، برقم: (١)، عن عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه.

[2] أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، باب: تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، برقم: (٢)، عن أنس ابن مالك رضي الله عنه.

[3] سبق تعريف "الكبائر" و"الصغائر" في المبحث الثاني من الفصل الثاني، تحت عنوان: "شروط أهلية الرواة لرواية الحديث".

[4] سبق تخريجُه.

عن النبيِّ ﷺ وعن أصحابه ﷺ بدِلالة قولِه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هذا ما لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»[1].

وتنقسم "البدعةُ" إلى نوعَيْن: "بدعةٌ مُكَفِّرَةٌ" و"بدعةٌ غيرُ مُكَفِّرَةٍ"، وهذا تعريفُ كلٍّ منهما:

(أ) بِدعةٌ مُكَفِّرَةٌ: هي التي يُكَفَّرُ صاحبُها بسببِها، كأن يَعتقِد ما يَستلزِمُ الكُفْرَ، مِثل: إنكار رُكْنٍ من أركان الإيمان، أو وَصْفِ اللهِ تعالى بما لا يَلِيقُ به، مثل التَّجسيم والتَّشبيه.

وحكمُ روايةِ صاحبِ هذه البدعة: أنها مردودةٌ.

(ب) بدعةٌ غيرُ مُكَفِّرَةٍ: هي التي لا يُكَفَّرُ صاحبُها بسببها، كالخوارج والرَّوافض غير الغُلاةِ، وسِواهم من الطَّوائف الْمُخالِفين لأصول السُّنَّةِ خِلافاً ظاهراً لكنه مستندٌ إلى تأويلٍ ظاهرُه سائغٌ[2].

وحكمُ روايةِ صاحب هذه البدعةِ: أنها مقبولةٌ، لكن بشُروطٍ، وهي:

- أن لا يَكُون الرَّاوي داعيةً إلى بدعته.
- وأن لا يَروي ما يُروِّج بدعتَه.
- وأن يكون الرَّاوي موصوفاً بالعدالة والضَّبطِ.

---

[1] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: الصلح، باب: إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلحُ مردود، برقم: (٢٦٩٧)، عن عائشة رضي الله عنها.

[2] انظر: "ضوابط الجرح والتعديل" للدكتور عبد العزيز، ص: ١٣٢.

ثانياً: الأسبابُ المتعلِّقةُ بضَبْط الرَّاوي:

١) فُحْشُ غَلَطِ الرَّاوي:

بأن يكون خَطْأُ الرَّاوي أكثرَ مِن صَوابه، أو يَتساوِيان.

٢) غَفْلَةُ الرَّاوي عن الإتقان والحِفظ:

بأن يَسْهُو، أو يُدخِل في مسموعاته ما ليس منها، ولا يَنتبِه.

٣) وَهْمُ الرَّاوي:

بأن يَروِي الحديثَ على سبيل التَّوَهُّمِ، وقد يقع ذلك في الإسناد – وهو الأكثَرُ – برفع "الْمَوْقُوْفِ"، أو بوصل "الْمُنقَطِع"، وقد يقع الوهمُ في المتن كأن يُدخِل الراوي حديثاً في حديث آخَر.

٤) مُخالَفةُ الرَّاوي للثِّقات:

بأن يروي الحديثَ مُخالِفاً لِمَا رواه الثِّقاتُ، سواء أكانت المخالَفةُ في السَّند أو في الْمَتْنِ[١].

---

[١] فإن كانت المخالفةُ بتغيير سياق الإسنادِ، أو بدَمْج "موقوفٍ" بـ"مرفوعٍ"؛ فيُسَمَّى: "الْمُدْرَجَ".
وإن كانت المخالفةُ بتقديمٍ أو تأخيرٍ؛ فيُسَمّى: "الْمَقْلُوْبَ".
وإن كانت المخالفةُ بزيادة راوٍ؛ فيُسَمَّى: "الْمَزِيْدَ في مُتَّصِلِ الأسانيد".
وإن كانت المخالفةُ بإبدال راوٍ براوٍ، أو بحُصول التَّدافُعِ في المتن، دون مُرجِّحٍ؛ فيُسَمَّى: "الْمُضطرِب".
وإن كانت المخالفةُ بتغيير اللَّفظِ، مع بقاء السِّياق؛ فيُسَمَّى: "الْمُصَحَّفَ".
وتفصيلُ ذلك تجده في كتب "علم مصطلح الحديث".

٥) سُوْءُ حِفْظِ الرَّاوي:

ويُراد بـ"سوء الحفظ": عَدَمُ ترجُّحِ جانبِ إصابتِه على جانب خطئِه، وله نوعان:

(أ) إمّا أن يَنشأ (أي: سوءُ الحفظِ) مع الرَّاوي من أوّل حياتِه، ويُلازِمه في جميع حالاته.

وحُكْمُ روايتِه أنها: مردودةٌ.

(ب) وإمّا أن يكون (أي: سُوء الحفظِ) طارئاً على الرَّاوي، إمَّا لكِبَره في السِّنّ، أو لذَهابِ بصرِه، أو ضَياعِ كُتبه أو احتراقِها؛ فهذا يُسَمَّى: "الْمُختَلِط".

وحُكْمُ روايته أنها: مقبولةٌ إذا كانت قبل اختلاطه، ومردودةٌ إذا كانت بعد اختلاطه.

وبناءً على ما سبق فإنَّ الجرح في الرَّاوي يُعرَف بأحدٍ من الأمرَين الآتِيَين:

الأول: إمَّا بشُهْرَة خبرِ الْمَجْرُوحِ بين النَّاس، واشتهارِه بأحد أسبابِ الجرح المذكورة آنفاً.

والثاني: وإمَّا بتجريح أحدِ علماء الجرح والتَّعديل المشهورِين.

المبحث الخامس:

قواعدُ الْجَرْح والتعديل

وَضَع أئمّةُ الحديثِ ونُقّادُه قَواعِدَ متينةً وضَوابِطَ رصينةً، في نقد الرُّواةِ، وساروا عليها جِيْلاً بعد جيلٍ، وبِناءً عليها يكون الكلامُ في الرُّواة جرحاً وتعديلاً، فمَن خَرَج عنها؛ لم يُقبَل منه الجرحُ والتعديلُ.

وتُوجَد تلك القواعدُ مبثوثةً ومتفرِّقةً في كتب هؤلاء الأئمة، فنختار منها البعضَ، ونَذكُرها فيما يلي مع شرحٍ مُوجَزٍ لكلٍّ منها:

القاعدة الأولى: يَثْبُتُ الجرحُ والتعديلُ بقولِ واحدٍ[1]:

يَثْبُتُ الجرحُ والتعديلُ بقولِ واحدٍ مِمّن يُعتمَد قولُه فيهما من الأئمة النُّقّاد. أمَّا ما قيل: إنه لا بُدَّ من اثنَين؛ فهذا القولُ غيرُ مُعتمَدٍ.

---

[1] انظر: "علوم الحديث" لابن الصلاح، النوع الثالث والعشرون، ص: ١٠٩.، و"تدريب الراوي" للسيوطي، النوع الثالث والعشرون: (١/ ٥١٧، ٥١٨).

القاعدة الثانية: يُقبَل التعديلُ مُجْمَلاً[1]:

سَبَق في تعريف "التعديل" في المبحث الأول أنّ المراد به: وَصْف الرَّاوي، أو توثيقه بصفاتٍ تَقتضِيه قبولَ روايتِه، بلفظ: "ثقة"، أو "حُجَّة"، أو "ضابط"، أو "مُتقِن".

والتعديلُ لا يحتاج إلى تفسيرٍ، فلا داعيَ للقول في الرَّاوي: إنه ثقةٌ، يُصَلِّي، ويَصُوم، ويَحُجُّ... إلخ؛ وذلك لأنَّ أسباب التعديل كثيرةٌ جدّاً، ولا يُمكِن حصرُها، ومِن هنا قَبِلَ العلماءُ التعديلَ من غير ذِكر سببٍ.

القاعدة الثالثة: لا يُقبَل الجرحُ إلاَّ مُفسَّراً[2]:

"الجرحُ الْمُفَسَّرُ"[3] هو: الَّذي يُذكَر فيه سببُ الجرحِ في الرَّاوي؛ كأن يُقال فيه: إنه "سَيِّئُ الحِفظِ"، أو: "كثيرُ النِّسيان"، أو: "اختَلَط بأَخَرةٍ" أو: "سارِقٌ"، ونحو ذلك من الألفاظ التي تُفَسِّر الجرحَ في الراوي.

وأمَّا "الجرحُ الْمُجْمَل"[4] فهو: الذي لا يُذكَر فيه سببُ الجرحِ في الرَّاوي كأن يُقال فيه: إنه: "ضعيفٌ"، أو: "ليس عَدْلاً"، أو: "فاسِقٌ" ونحو ذلك من الألفاظ التي تُبهِم الجرحَ في الرَّاوي ولا تفسِّره.

---

[1] انظر: "علوم الحديث" لابن الصلاح، النوع الثالث والعشرون، ص: ١١٠.

[2] انظر: المرجع السابق، ص: ١١٠.

[3] وهو يُسَمَّى أيضاً: "الجرحَ الْمُبَيَّن".

[4] وهو يُسَمَّى أيضاً: "الجرحَ الْمُبْهَم".

واختلف علماء الحديث في قبول الجرح مُجْمَلاً أو مُبهَماً، فقال جمهورُهم: لا يُقبَل الجرحُ إلاَّ مُفَسَّراً؛ فلأنَّ أسبابَه محصورةٌ، ويَحصُل بسببٍ واحدٍ، ولأنَّ الناس مُختلِفون في أسباب الجرح، فرُبَّما جَرَحه أحدٌ بما هو جرحٌ عنده وليس بجرحٍ في نفس الأمر عند غيره، ومثالُ ذلك: أنَّ جرير بن عبد الحميد الضَّبِّيّ (ت١٨٨هـ) تَرَك الرِّوايةَ عن سِمَاك بن حَرْب (ت١٢٣هـ) لأنه رآه يَبُوْل قائماً[1]، وهذا ليس سبباً للجرح، ربما أنه فَعَل ذلك لعِلَّةٍ أو عُذْرٍ شَرْعِيٍّ، وقد وَثَّقه جماعةٌ من الأئمة، وأخرج له الإمامُ مسلمٌ في صحيحه[2].

فالتفسيرُ في الجرح، أو بيانُ سببِه أمرٌ لا بُدَّ منه؛ لأنه يُزيل الاختلافَ والاحتمالَ في قبول الجرح في الرَّاوي، ويَكشِف عن كَوْنه قادحاً أو غير قادحٍ.

لكن يُمكِن قَبولُ الجرحِ الْمُبْهَم في الرَّاوي في حالةٍ واحدةٍ، وهي: أن يكون الرَّاوي المجروح قد خَلاَ عن التعديل كُلِّيّاً بحيث لم يَرِدْ في حقِّه إلاَّ الجرحُ، ويكون ذلك الجرحُ قد صدر من أحد أئمة الجرح والتعديل.

---

[1] ميزان الاعتدال: للذهبي: (٢/٢٣٢، ٢٣٣).

[2] انظر: "علوم الحديث" لابن الصلاح، النوع الثالث والعشرون، ص: ١٠٦، و"تدريب الرَّاوي"، للسيوطي، النوع الثالث والعشرون، (١/٥١٣، ٥١٤)، و"فتح المغيث" للسخاوي: (١/ ١٧٦، ١٨٨).

القاعدة الرابعة: اجتماعُ (أو تَعارُضُ) الجرحِ والتعديلِ في راوٍ واحدٍ[1]:

وهو أن يَرِدَ الجرحُ والتعديلُ معاً في راوٍ واحدٍ، ففي هذه الحالةِ يرى جماعةٌ من علماء الحديث: أن يُقدَّم الجرحُ على التَّعديل ولو كان عددُ الْمُعدِّلين أكثَرَ؛ لأنَّ الْمُعَدِّل يَحْكُمُ بناءاً على ظاهِرِ حالِ الرَّاوي، والجارحَ عنده زيادةُ علمٍ بحال الرَّاوي الذي خَفِيَ على المعدِّل[2].

وهذه القاعدةُ (تقديمُ الجرح على التعديل) مُقَيَّدَةٌ بالشروط الآتية:

١) أن يكون الجرحُ مُفَسَّراً.

٢) أن لا يكون الجارحُ مُتعصِّباً على المجروح، أو مُتعنِّتاً في جرحه[3].

٣) أن لا يبيِّن المعدِّلُ أنَّ الجرحَ مدفوعٌ عن الرَّاوي، ويُثبِت ذلك بالدليل الصحيح[4].

القاعدة الخامسة: تعارُضُ الجرح والتعديل من ناقدٍ واحدٍ:

ويَحدُث ذلك في حالتَيْن تاليتَيْن:

١) أن يتغيَّر اجتهادُ النَّاقِدِ في الْحُكم على ذلك الرَّاوي، فالعَمَلُ حينئذٍ بالمتأخِّر مِن قوله.

---

[1] انظر: "علوم الحديث" لابن الصلاح، النوع الثالث والعشرون، ص: ١٠٩.

[2] انظر: المرجع السابق، ص: ١٠٩.

[3] المدخل إلى دراسة علم الجرح والتعديل: للمؤلف، ص: ١١٩.

[4] انظر: "علوم الحديث" لابن الصلاح، ص: ١١٠، و"منهج النقد في علوم الحديث"، للدكتور عتر، ص: ١٠٠.

٢) أن لا يتغيَّر اجتهادُ النَّاقِد، فالعملُ حينئذٍ على الترتيب الآتي:

- يُطلَب الجمعُ بين القولَين إنْ أَمْكَنَ.
- إنْ لم يُمكِن الجمعُ؛ فيُرجَّح أحدُ القولَيْن بالقرائن إنْ وُجِدَتْ.
- إنْ وُجِدَتْ القرائنُ؛ فيُوخَذ بأَقْرَب القولَيْن إلى أقوال أهلِ النَّقد، وبالأخَصِّ أقوالِ الأئمَّة الْمُعْتَدِلِيْنَ.
- وإذا لم يتيسَّر ذلك كلُّه فيُتَوَقَّفُ حتَّى يَظهَر مُرَجِّحٌ[١].

القاعدة السادسة: حُكم رواية التَّائِب من الفِسْق والكَذِب[٢]:

"الفِسْقُ": ارتكابُ المسلمِ كبيرةً أو صغيرةً مع الإصرار عليهما. وينقسم الفسقُ إلى قِسمَين: "الفِسْقُ بالبِدعة" و"الفِسْقُ بالْمَعْصِيَة"، فالفِسْقُ الذي يَضُرُّ ويَطْعَنُ في عدالة الرَّاوي هو: "الفِسْقُ بالمعصية"[٣]، وإذا كان الرَّاوي تائباً منه فتُقبَل روايتُه، وإلاَّ فلا.

أمَّا روايةُ التَّائبِ من الكَذِب في حديث رسول الله ﷺ فلن تُقبَل وإنْ حَسُنَتْ توبتُه[٤].

---

[١] انظر: "ضوابط الجرح والتعديل": للدكتور عبد العزيز، ص: ٤٦، ٤٧.

[٢] انظر: "علوم الحديث" لابن الصلاح، النوع الثالث والعشرون، ص: ١١٦.

[٣] انظر: "منهج النقد عند المحدِّثين نشأته وتاريخه" للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ص:٣١.

[٤] انظر: "علوم الحديث" لابن الصلاح، النوع الثالث والعشرون، ص: ١١٦.

القاعدة السابعة: حُكمُ روايةِ مَن أَخَذ على التَّحديث أَجْراً[1]:

لا تُقبَل روايتُه عند بعض الأئمّة، كأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهُوْيَهْ، وأبي حاتِم الرَّازي.

وتُقبَل عند بعض الأئمّة، كأبي نُعَيْم الفَضْل بن دُكَيْن (شيخ الإمام البُخاري) إذا امتنع على المحدِّثِ الكَسْبُ لعِياله بسبب انشغاله بالتَّحديثِ.

القاعدة الثامنة: رِوايةُ مَن حَدَّثَ ونَسِيَ[2]:

بأن روى ثقةٌ حديثاً عن شيخه الثِّقةِ، فنَفَاه الشيخُ لَمَّا رُوْجِعَ عنه بأنه ما حَدَّث به؛ وذلك لسببَيْن:

الأول: إمَّا أن يكون الشيخُ ناسِياً كأن يقول: "لا أَذكُر"، أو: "لا أَعرِفُ إنِّي حَدَّثْتُه به"، أو نحوه من الألفاظ التي فيها ما يَقتضِي نِسيانُه كقوله: "يَغلِبُ ظَنِّي أَنَّني ما حَدَّثْتُه"، أو "لا أَعْرِفُ أنه مِن حديثي"، والرَّاوي جازِمٌ بأنه قد رَوَى عنه؛ فإنَّ ذلك لا يُوجِب رَدَّ روايةِ الرَّاوي عن الشيخ.

والثاني: إمَّا أن يكون الشيخُ جازِماً بنَفْيِه، ورُوْجِعَ عنه، فنَفَاه، وقال: "ما رَوَيْتُه"، أو "كَذَبَ عليَّ"، أو نحو ذلك؛ فإنَّ ذلك يُوجِب ردَّ رواية

---

[1] انظر: "علوم الحديث" لابن الصلاح، النوع الثالث والعشرون، ص: ١١٨.

[2] انظر: "علوم الحديث" لابن الصلاح، النوع الثالث والعشرون، ص: ١١٦، ١١٧، و"تدريب الراوي" للسيوطي، النوع الثالث والعشرون: (١/٥٦٠، ٥٦٤).

الرَّاوي عن الشيخ[1].

ملاحظة: هذا الحكمُ إنما يكون إذا كان كلٌّ مِّن الشيخ والرَّاوي عنه ثقةٌ، أمَّا إذا كان أحدُهما ضعيفاً، فلا تُقبَل دعواه، ويُقدَّم قولُ الثقةِ[2].

القاعدة التاسعة: روايةُ الراوي العَدْلِ عن راوٍ ضعيفٍ ليستْ تعديلاً له[3]:

قال الحافظُ ابن رَجَب الْحَنْبَلي (ت٧٩٥هـ): "إنَّ رواية الثِّقةِ عن رَجُلٍ لا تَدُلُّ على توثيقه، فإنَّ كثيراً من الثِّقات رَوَوْا عن الضعفاء"[4].

أمَّا إذا اشْتَرَطَ الثِّقَةُ على نفسه بأنه لا يَروِي إلاَّ عن ثقةٍ؛ فروايتُه تعديلٌ له، وإلاَّ فلا، كالإمام مالك – رحمه الله تعالى – الذي اشترط على نفسه بأنْ لا يَروي حديثاً في "الموطَّأ" إلاَّ عن ثقةٍ.

---

[1] لقد أفرد بعضُ العلماء هذه القاعدةَ بالتَّصنيف مِثل: الإمام الدَّارقطني (ت٣٨٥هـ)، والحافظ الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) باسم: "أخبار من حدّث ونَسِيَ"، والحافظ السيوطي (ت٩١١هـ)، باسم: "تذكرة المؤتسي فيمَن حدَّث ونَسِي".

[2] تدريب الراوي: للسيوطي، النوع الثالث والعشرون، (٥٦١/١)، انظر تعليق المحقِّق في الهامش.

[3] انظر: "علوم الحديث" لابن الصلاح، النوع الثالث والعشرون، ص: ١١١، و"تدريب الراوي" للسيوطي، النوع الثالث والعشرون: (١/ ٥٢٥، ٥٢٦).

[4] شرح علل الترمذي: لابن رجب: (٧٩/١، ٨٠).

القاعدة العاشرة: عَمَلُ العالِمِ وفُتْياه على وَفْقِ حديثٍ رواه ليس حُكماً منه بصِحَّة ذلك الحديثِ ولا بتعديل رُوَاتِه، وكذلك مُخالَفته للحديث ليستْ قدحاً منه في صِحَّتِه ولا في راويه[1].

فقد رَوَى الإمامُ مالك – رحمه الله تعالى – أحاديثَ كثيرةً ولَمْ يَعمَلْ بها، منها حديثٌ رَوَاه عن نافعٍ عن عبد الله بن عُمَر – رضي الله عنهما – أنَّ رسول الله ﷺ قال: «الْمُتَبايِعانِ كُلُّ واحدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيار عَلَى صاحِبِه مَا لَمْ يَتَفَرَّقا إلاَّ بَيْعَ الْخِيارِ»، قال مالِكٌ: "وليس لهذا عندنا حَدٌّ معروفٌ، ولا أمرٌ معمولٌ به"[2].

وهذا حديثٌ صحيحٌ، ومن الأحاديث التي رواها الإمامُ مالكٌ في "الموطأ"، مع ذلك فلم يَعمَلْ به.

القاعدة الحادية عشرة: روايةُ مَن عُرِفَ بالتَّسَاهُل والنِّسْيان[3]:

لا تُقبَل روايةُ مَن عُرِفَ بالتَّسَاهُل في سَماعه الحديثَ وتحمُّله له، أو مَن عُرِفَ بكثرةِ السَّهْوِ في رِوايته.

والتَّساهُلُ في ذلك يكون بأمور آتية:

---

[1] انظر: "علوم الحديث" لابن الصلاح، النوع الثالث والعشرون، ص: ١١١، و"تدريب الراوي" للسيوطي، النوع الثالث والعشرون: (١/ ٥٢٧).

[2] انظر: "الموطأ" برواية يحي بن كثير الليثي، كتاب: البيوع، باب: بيع الخيار، رقم الحديث: (١٣٧٤).

[3] انظر: "علوم الحديث" لابن الصلاح، النوع الثالث والعشرون، ص: ١١٩.، و"تدريب الراوي" للسيوطي، النوع الثالث والعشرون: (١/ ٥٦٩).

١) كمَن لا يُبالِي بالنَّوم في السَّمَاع.
٢) أو عُرِفَ بقَبول التَّلقين في الحديث.
٣) أو عُرِفَ بكثرة السَّهْوِ في روايته إذا لم يُحدِّث من أصلٍ صحيحٍ، بخلاف ما إذا حَدَّث منه فلا عبرةَ بكثرة سهوِه؛ لأنَّ الاعتماد حينئذٍ على الأصل لا على حفظِه.
٤) أو عُرِفَ بكثرةِ الشَّواذ والْمَناكِيْر في حديثه.

القاعدة الثانية عشرة: روايةُ الْمَجْهُولِ[١]:

"الجهالة" هي: عدمُ معرفةِ عين الرَّاوي أو حالِه. والرَّاوي الذي لم تُعرَف عينُه يُسَمَّى: "مجهولَ العَيْن"، والرَّاوي الذي لَمْ يُعرَف حالُه يُسَمَّى: "مجهولَ الْحالِ" (أو "الْمَسْتُور")، وهذا تعريفُ كلٍّ منهما:

الأوَّل: "مجهول العَيْن": هو مَن ذُكر اسمُه، ولكن لم يَرْوِ عنه إلاَّ راوٍ واحدٌ.
وحكمُ روايته أنها: غيرُ مقبولة، إلاَّ إذا وُثِّقَ الرَّاوي بأمرين تاليين:
١) إمَّا أن يُوثِّقه غيرُ مَن رَوَى عنه.
٢) وإمَّا أن يُوثِّقه مَن رَوَى عنه، بشرطٍ أن يكون الموثِّقُ من أئمة الجرح والتعديل.

والثاني: "مجهول الْحالِ": هو مَن رَوَى عنه اثنانِ فأكثَرُ، لكنه لم يُوَثَّقْ.
وحكمُ روايتِه: أنها مردودةٌ.

[١] انظر: "علوم الحديث" لابن الصلاح، النوع الثالث والعشرون، ص: ١١١.

القاعدة الثالثة عشرة: روايةُ الْمُبْتَدِع[1]:

وقد سبق الكلامُ في ذلك في المبحث الرابع أثناء بيان أسباب الجرح في الرَّاوي، انظر فيه: "أسباب الجرح المتعلِّقة بعدالة الرَّاوي".

القاعدة الرابعة عشرة: جرحُ الأقران.

"الأقرانُ" هم الْمُتَقارِبُون في السِّنِّ أو الإسناد أو الشيوخ، وقد أجمع العلماءُ على عدم قَبول قولِ الأقران بعضهم البعض في الجرح، واحتاطوا في ذلك نظراً إلى ما دارَ بين الأقران من قدحٍ، أو خِلافٍ مذهبيٍّ[2].

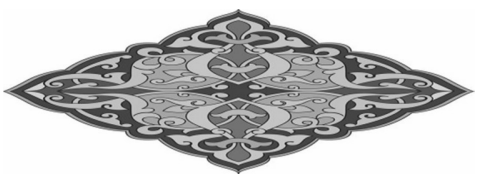

[1] انظر: "علوم الحديث" لابن الصلاح، النوع الثالث والعشرون، ص: ١١٤.

[2] انظر: قاعدة في الجرح والتعديل: لتاج الدين السبكي، ص١٩.

المبحث السادس:

طبقاتُ الْمَجرُوحِين

ذَكَر الحاكمُ أبو عبد الله النَّيْسَابُوْرِيُّ عشرةَ طبقاتٍ للمَجْرُوْحِيْنَ، ولا بُدَّ من معرفتها للطالب؛ لأنها تُعِينه على معرفة تلك الأسبابِ التي دَفَعَت أئمّةَ الحديث ونُقَّادَه إلى جرح الرُّواة، وهي كالتّالي:

الطبقة الأولى: قَوْمٌ وَضَعُوْا الحديثَ.

الطبقة الثانية: قومٌ عَمَدُوْا إلى أحاديث مشهورةٍ عن رسول الله ﷺ بأسانيد معروفةٍ، ووَضَعُوْا لها غيرَ تلك الأسانيد، فرَكَّبُوْا عليها ليُسْتَغْرَبَ بتلك الأسانيد.

الطبقة الثالثة: قومٌ مِن أهل العِلم حَمَلَهم الشَّرَهُ على الرِّواية عن قومٍ لَمْ يُدْرِكُوْهم. يعني: هم قد ماتَوْ قبل أن يُوْلَدُوا.

الطبقة الرابعة: قومٌ عَمَدُوا إلى أحاديث صحيحةٍ عن الصَّحابة رَفَعُوها إلى رسول الله ﷺ. يعني: عَمَدُوا إلى الْمَوْقُوفات فرَفَعُوْها.

الطبقة الخامسة: قومٌ عَمَدُوا إلى أحاديث مَرْوِيَّةٍ عن التَّابعين أَرْسَلُوها عن رسول الله ﷺ، فزادُوْا فيها رجلاً من الصَّحابة فوَصَلُوها. يعني: عَمَدُوا إلى الْمَرَاسِيل فوَصَلُوْها.

الطبقة السادسة: قومٌ غَلَبَ عليهم الصَّلاحُ والعِبادةُ، فلَمْ يَتفرَّغُوا إلى ضبط الحديثِ وحفظِه والإتقانِ فيه؛ فدَخَلَ عليهم الوَهْمُ، فرَوَوْا الأحاديث على وَهْمِهم.

الطبقة السابعة: قومٌ سَمِعُوا من شيوخٍ وأَكْثَرُوا عنهم، ثم عَمَدوا إلى أحاديث لم يَسْمَعُوها من أولئك الشُّيوخ فحَدَّثُوا بها، و لم يُمَيِّزوا بين ما سَمِعُوا وبين ما لم يَسْمَعُوا.

الطبقة الثامنة: قومٌ سَمِعُوْا كُتُباً مُصَنَّفةً عن شيوخٍ أدركوهم، و لم يَنسَخُوا مروياتِهم عند السَّماع، وتَهاوَنُوا بها، إلى أنْ كَبِرُوا في السِّنِّ، وسُئِلوا عن الحديث، فحَمَلَهم الجهلُ والشَّرَهُ على أنْ حَدَّثُوا بتلك الكتب التي ليس لهم فيها سَماعٌ، فحَدَّثوا من كتبٍ مشتراةٍ، وهم يَتَوَهَّمُوْنَ أنهم في رواياتها صادقون.

الطبقة التَّاسِعَة: قومٌ ليس الحديثُ مِن صِناعتهم، ولا يَحفَظُون حديثهم، فيَجيئهم طالِبُ العِلم، فيقرأ عليهم ما ليس مِن حديثهم، فيُجيبون ويُقِرُّون بذلك وهم لا يَدْرَوْنَ أنه سَماعُهم.

الطبقة العاشرة: قومٌ كَتَبُوا الحديث، ورَحَلُوا في طلبه، وعُرِفُوا به، فتَلِفَتْ كتبُهم بأنواعٍ من التَّلَف: الْحَرْق أو النَّهْب أو الْهَدْم أو الغَرَق أو السَّرِقَة، فلَمّا سُئِلوا عن التحديث حَدَّثُوا بها مِن كتب غيرهم، أو مِن حفظهم على التَّخمين، فسَقَطُوا بذلك، كعبد الله بن لَهِيْعَة[1].

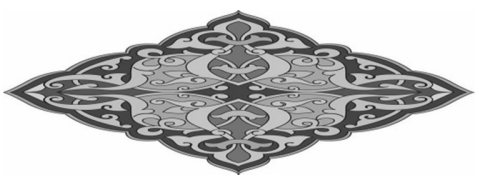

[1] من "المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل" للحاكم النيسابوري، ص: ١٢٦، ١٦١، بتصرُّف يسير.

المبحث السابع:

طبقاتُ الْمُتَكَلِّمِين في الْجَرْح والتعديل

قَسَّمهم الحافظُ الذهبي إلى ثلاث طبقات، وهي كما يلي:

الطبقة الأولى: المتشدِّدون:

ومنهم:

١) شُعْبَةُ بنُ الْحَجَّاج: أبو بِسْطام البَصْري (ت١٦٠هـ)[١].

٢) مالِكُ بنُ أَنَسٍ: أبو عبد الله، الأَصْبَحي الْمَدَني (ت١٧٩هـ)[٢].

٣) يَحْيَى بنُ سعيد القَطَّان: أبو سعيد البَصْري (ت١٩٨هـ)[٣].

---

[١] انظر: "شرح علل الترمذي" لابن رجب: (١/١٧٢ -١٧٣).

[٢] انظر تقدمة "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم الرازي: ص: ٢٣.

[٣] انظر: "الموقظة في علم الحديث" للذهبي، ص: ٨٣-٨٤، و "هدي الساري" للحافظ ابن حجر، ص: ٤٢٤.

٤) يَحْيَى بنُ مَعِيْن: أبو زكريّا البغدادي (ت٢٣٣هـ)[١].

٥) عليُّ بنُ الْمَدِيْنِيِّ: أبو الحسن البَصْرِي (ت٢٣٤هـ)[٢].

٦) الْجُوْزَجَانِيُّ: أبو إسحاق، إبراهيم بن يعقوب السَّعْدِي (ت٢٥٩هـ)[٣].

٧) أبو حاتِم الرَّازِيّ: محمد بن إدريس الْحَنْظَلِيّ (ت٢٧٧هـ)[٤].

٨) ابنُ الْخِرَاش: أبو محمَّد، عبد الرحمن بن يوسف (ت٢٨٣هـ)[٥].

٩) النَّسَائِيُّ: أبو عبد الرحمن، أحمد بن شُعَيب (ت٣٠٣هـ)[٦].

١٠) ابن حِبَّان: أبو حاتِم، محمد بن حِبّان البُسْتِيّ (ت٣٥٤هـ).

ويقول الذَّهبي في هذه الطبقة: "قِسْمٌ منهم مُتَعَنِّتٌ في التوثيق[٧]، مُتَثَبِّتٌ في التعديل[٨]، يَغْمِزُ الرَّاوي بالغَلْطَتَيْن، والثَّلاث، ويُلَيِّنُ بذلك حديثَه.

فهذا إذا وَثَّقَ شخصاً؛ فعَضَّ على قوله بنَاجِذَيْك، وتَمَسَّكْ بتوثيقه.

وإذا ضَعَّفَ رَجُلاً؛ فانْظُرْ هل وافَقَه غيرُه على تضعيفه؟ فإنْ وافَقَه، ولَمْ

---

[١] انظر: "الموقظة في علم الحديث"، ص: ٨٣-٨٤، و"سير أعلام النبلاء" للذهبي: (٨٢/١١).

[٢] انظر: "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم: (٧٣/٣/٢).

[٣] انظر: "ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل" للذهبي، ص:١٧٩.

[٤] انظر المرجع السابق: ص:١٧١.

[٥] انظر: "الموقظة في علم الحديث" للذهبي، ص: ٨٣ -٨٤.

[٦] انظر: "المغني في الضعفاء" للذهبي: (٥٣٨/٢).

[٧] أي: متشدِّد، لا يوثِّق الرَّاوي إلاَّ إذا أحرز الدرجةَ العليا من العدالة والضبط.

[٨] أي: لا يعدِّل الرَّاوي إلاَّ بعد انتفاء أيِّ قادحٍ للعدالة.

يُوَثِّقْ ذاك أحدٌ من الْحُذَّاق؛ فهو ضعيفٌ.

وإنْ وَثَّقَه أحدٌ؛ فهذا الَّذي قالوا فيه: لا يُقْبَلُ تجريحُه إلاَّ مُفَسَّراً، يعني: لا يكفي أن يقول فيه ابنُ مَعِين مثلاً: هو ضعيفٌ، ولَمْ يُوَضِّحْ سببَ ضَعْفِه، وغيرُه قد وَثَّقَه، فمِثلُ هذا يُتَوَقَّفُ في تصحيح حديثِه، وهو إلى الْحُسْن أقرَبُ"[1].

الطبقة الثانية: الْمُتساهِلون:

ومنهم:

١) العِجْلِيُّ، أبو الحسن، أحمد بن عبد الله الكُوْفي (ت٢٦١هـ).

٢) التِّرْمِذِيُّ: أبو عيسى، محمد بن عيسى بن سَوْرَة (ت٢٧٩هـ)[2].

٣) ابنُ حِبَّان: أبو حاتم، محمد بن حِبّان البُسْتِيّ (ت٣٥٤هـ): وهو يُعَدُّ في المتساهلين أيضاً لكونه قد أكْثَرَ من الإفراط في جرح الرواة، والتفريطِ في تعديلهم[3].

٤) الدَّارَقُطْنِيُّ: أبو الحسن، عليّ بن عُمَر البغدادي (ت٣٨٥هـ): وهو متساهلٌ في بعض الأوقات في جرح الرواة وتعديلهم[4].

٥) الحاكِم: أبو عبد الله، محمد بن عبد الله النَّيْسَابوري (ت٤٠٥هـ)[5].

---

[1] انظر: "ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل" للذهبي، ص: ١٧١.

[2] انظر: "سير أعلام النبلاء" للذهبي: (٢٧٤/١٣).

[3] انظر: "النكت على علوم الحديث لابن الصلاح": للحافظ ابن حجر: (٧٢٦/٢).

[4] انظر: "الموقظة في علم الحديث" للذهبي، ص: ٨٣.

[5] انظر: "ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل" للذهبي، ص: ١٧١ -١٧٢.

٦) البَيْهَقِيُّ: أبو بكر، أحمد بن الحسين (ت٤٥٨هـ)[١].

الطبقة الثالثة: الْمُعتدِلُون:

ومنهم:

١) أحمد بن حَنْبَل: أبو عبد الله الشَّيْبَاني (ت٢٤١هـ)[٢]، لكنه مُتَشَدِّدٌ مع الذين تكلَّموا باللَّفظِ في القرآن.

٢) البخاري: أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل الْجُعْفي (ت٢٥٦هـ)[٣].

٣) أبو زُرْعَة الرَّازِيّ: عُبَيْد الله بن عبد الكريم (ت٢٦٤هـ)[٤].

٤) ابن عَدِيّ: أبو أحمد، عبد الله بن عدي الْجُرْجَاني (ت٣٦٥هـ)[٥]، لكنه مُتَشَدِّدٌ مع الأحناف، فقلَّما تراه يُعَدِّلُ رُوَاتَهم.

فائدة هذا التقسيم:

ومِن فائدة هذا التقسيم: النَّظْرُ في أقوال الأئمَّة عند إرادة الْحُكْم على الرَّاوي.

فإذا جاء التوثيقُ من **الْمُتَشَدِّدِيْنَ**، فإنه يُؤخَذُ دون أيِّ تَردُّدٍ لشِدَّة تَثَبُّتِهم في التَّوثيق إلاّ إذا خالَفَ توثيقُهم الإجماعَ على تضعيف الرَّاوي، أو كان الجرحُ

---

[١] انظر المرجع السابق، ص: ١٧١-١٧٢.

[٢] انظر: المرجع السابق، ص: ١٥٩.

[٣] انظر المرجع السابق، ص: ١٨٥.

[٤] انظر المرجع السابق، ص: ١٥٩.

[٥] انظر المرجع السابق، ص: ١٥٩.

مُفَسَّراً بما يجرح فإنه يُقدَّم على التوثيق، ولكن إذا جرَّحوا أحداً من الرُّواة، فإنه يُنظَر هل وافَقَهم أحدٌ على ذلك أمْ لا ؟

فإنْ وافَقَهم أحدٌ على ذلك التَّضعيفِ، و لم يُوثِّق ذلك الرَّاويَ أحدٌ من الأئمّة الْحُذَّاق فهو: ضعيفٌ. وإنْ لم يُوافِقهم أحدٌ على التضعيف؛ فإنه لا يُؤخَذ بقولهم على إطلاقه، ولكن لا يُطرَح مُطلَقاً، بل إنْ عارَضَه توثيقٌ مِن مُعتَبَرٍ فلا يُقبَل ذلك الجرحُ إلاَّ مُفَسَّراً.

فإذا قال يحيى بن مَعِين في راوٍ: "إنه ضعيفٌ" فلا يكفي أن يقول ذلك دُون بيانٍ لسبب تضعيفِه وغيرُه قد وَثَّقَه، بل مثلُ هذا الرَّاوي يُتوقَّف في تصحيح حديثِه وهو إلى الحسن أقرَبُ[1].

وإذا جاء التوثيقُ من **الْمُتَسَاهِلِيْنَ** فإنه يُنظَر: هل وافَقَهم أحدٌ من الأئمة الآخَرِين على ذلك أمْ لا؟

فإنْ وافَقَهم أحدٌ أُخِذَ بقولهم، وإنْ انْفَرَدَ أحدُهم بذلك التوثيقِ فإنه لا يُسَلَّم له، فإنَّ من عادة ابن حِبَّان توثيقُ المجاهيل[2].

وأمَّا الجرحُ فليسوا فيه على منهجٍ واحدٍ، بل مِنهم مَن يَتساهَلُ مع الضعفاء أيضاً كالعِجْلِيِّ.

---

[1] انظر: "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل" للذهبي، ص ١٥٨ – ١٥٩.

[2] توثيق ابن حبَّان على خمس مراتب. سيأتي ذكرها عند تعريف كتابه "الثقات".

ومِنهم مَن يَتَعَنَّتُ أحياناً كابن حِبَّان، ولذلك يَتعقَّبُه الحافظُ الذهبيُّ على تعنُّتِه في مواضع كثيرة من كُتُبه[1].

وأمَّا **الْمُعتدِلون** فإنه يُعتمَد على أقوالهم في الْحُكم على الرُّواة جرحاً وتعديلاً ما لَمْ يُعارِض توثيقُهم بجرحٍ مُفسَّرٍ خالٍ من التعنُّت والتشدُّدِ؛ فإنه عندئذٍ يُقَدَّمُ على التوثيق[2].

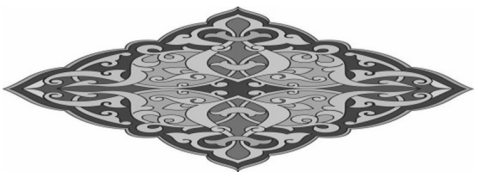

[1] من تعقبات الذهبي في كتابه "ميزان الاعتدال" لجرح ابن حبان ما يلي:

أ – قوله في ترجمة أفلح بن سعيد المدني: "ابن حبان رُبَّما قَصَّبَ الثقةَ حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه". (٢٧٤/١).

ب – وقوله في ترجمة سعيد بن عبد الرحمن الْجُمَحِي: "وأما ابن حبان فإنه خَسَّاف قصّاب". (١٤٨/٢).

ج – وقوله في ترجمة سُوَيْد بن عَمْرو الكلبي: "وأمَّا ابن حبان فأسرف واجترأ". (٢٥٣/٢).

[2] انظر: "ضوابط الجرح والتعديل" للدكتور عبد العزيز، ص: ٧١، ٧٢.

المبحث الثامن:

ألفاظُ الْجَرْحِ والتعديل ومراتبها

تنقسم مَراتِبُ الجرحِ والتَّعديلِ إلى اثنتي عشر قسماً، حسب تقسيمِ الحافظ ابن حجر العَسْقَلاني (ت٨٥٢هـ)، الذي جَعَل مَراتِبَ التعديلِ سِتّاً، ومراتبَ الجرحِ سِتّاً، فهذا التقسيمُ أسْهَلُ في الْحُكْم على الرُّوَاة وأسانيدهم، بالنِّسبة إلى تقاسيم الأئمة الآخرين[1] قبل الحافظ ابن حجر[2].

---

[1] مثل الإمام ابن أبي حاتم الرَّازي (ت٣٢٧هـ) الذي قسَّم ألفاظَ الجرح والتعديل في أربع مراتب. وتابَعَه الحافظُ ابن الصَّلاح (ت٦٤٣هـ) وزادَ عليه بعضَ الألفاظ في بعض المراتب. ثم جاء الحافظُ الذهبي (ت٧٤٨هـ) والحافظُ العراقي (ت٨٠٦هـ) فجَعَلا مراتبَ التعديل أربعاً ومراتبَ الجرحِ خمساً، وتلاهما الحافظُ ابن حجر وتلميذُه الحافظ السَّخاوي (ت٩٠٢هـ) فجعلاها سِتّاً. وقد ذكرتُ كلَّ هذه التقاسيم في كتابي: "المدخل إلى دراسة علم الجرح والتعديل" انظر صفحات: ١٧٩، ٢١٦.

[2] وقد اعتمد على هذا التقسيمِ بعضُ علماء الحديث المعاصرين في كُتبهم، مثل: أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر في كتابه "أصول الجرح والتعديل"، (انظر صفحات: ١٨٦، ١٩٠)، وأستاذنا الدكتور محمد أبي اللَّيث الخيرآبادي في كتابه: "تخريج الحديث: نشأته ومنهجيته"، (انظر صفحات: ٢١٦، ٢٢٢)، والدكتور وليد بن حسن العاني في كتابه "منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها". (انظر صفحة: ٢٣)، وغيرهم.

فوَفْقاً لتقسيم الحافظ ابن حجر؛ تُذكَر فيما يلي مراتبُ الجرحِ والتعديل مع حُكم ألفاظِ كُلٍّ منها، بَدْءاً مِن أعلى مراتب التَّعديلِ إلى أَسْوَأِ مراتب التجريح:

(أ) مراتبُ التعديلِ وألفاظُها:

القسم الأول: ألفاظُ الْمَرتبة الأولى:

هي مرتبةُ الصحابة ﷺ، وهي أَعْلاَها شَرَفاً.

حُكمها:

هذه المرتبةُ غَنِيّةٌ عن الحُكم؛ لأنَّ الصَّحابة كُلَّهم عُدُوْلٌ عندَ جُمهور الْمُحدِّثين، يُقْبَلُ حديثُهم، ويُحْتَجُّ به دُون أيِّ تَرَدُّدٍ.

القسم الثاني: ألفاظُ الْمَرتبة الثانية:

وهي أعلى مراتب التعديل، ويأتي التعديلُ فيها بما يَدُلُّ على الْمُبالَغة، أو يُعَبَّرُ عنه بصِيْغَة التفضيل.

أمَّا التعديلُ بالمبالغة فهو كقول المحدِّثين: فلانٌ

١) إِلَيْهِ الْمُنْتَهَى في التَّثَبُّتِ.
٢) أو: لاَ أَعْرِفُ لَهُ نَظِيْراً في الدُّنْيَا.
٣) أو: لاَ أَحَدَ أَثْبَتَ مِنْهُ.
٤) أو: مَنْ مِثْلُ فُلاَنٍ؟!
٥) أو: لاَ يُسْأَلُ عَنْهُ.

وأمَّا بصيغة التفضيل فكقولهم: فلانٌ

٦) أَوْثَقُ النَّاسِ.

٧) أو: أَثْبَتُ النَّاسِ.

٨) أو: أَضْبَطُ النَّاسِ.

٩) أو: أحْفَظُ النَّاسِ.

ملاحظة: وكُلَّما كان التكرارُ أكثر؛ كانت الدلالةُ على قُوَّة درجة الراوي في العدالة أكثر، كقول الإمام سفيان بن عُيَيْنَة: "حدَّثنا عمرو بن دِيْنار، وكان ثقةً ثقةً ثقةً ..." إلى أنْ قاله تسعَ مَرّات. كذلك قول الإمام ابن سَعْد في الإمام شعبة بن الْحَجَّاج: "ثقةٌ مأمونٌ ثَبْتٌ حُجَّةٌ صاحبُ الحديث"[1].

حُكْمُ مَن اتَّصَفَ بواحدٍ من ألفاظ هذه المرتبةِ:

يُحْتَجُّ بحديثِ مَن اتَّصَفَ بواحدٍ من ألفاظِ هذه الْمَرتبةِ؛ لكَوْن ألفاظِها تَدُلُّ على تحقُّق الضَّبْطِ في الرَّاوي.

حُكْمُ سَنَدِه:

"صحيحٌ لِذاته" مِن الدَّرجة الأُولى.

القسم الثالث: ألفاظُ الْمرتبة الثالثة:

هو ما كُرِّرَ فيه لفظُ التوثيقِ، إمَّا مَعَ تَبايُنِ اللَّفْظَين، أو مع تكرارِ اللَّفظِ. أمَّا مع

[1] انظر: "فتح المغيث" للسخاوي: (٢٣٦/١)، و"منهج النقد في علوم الحديث" للدكتور عتر، ص: ١١٠.

تَبايُنِ اللَّفْظَيْن فكقول المحدِّثين: فلانٌ

١) ثَبْتٌ حُجَّةٌ.

٢) أو: ثَبْتٌ حَافِظٌ.

٣) أو: ثِقَةٌ ثَبْتٌ.

٤) أو: ثِقَةٌ مُتْقِنٌ.

ومَعَ تكرار اللَّفْظِ، كقولهم: فلانٌ

٥) ثِقَةٌ ثِقَةٌ.

٦) أو: ثَبْتٌ ثَبْتٌ.

ونحوها من الألفاظ.

حُكْمُ مَن اتَّصَفَ بواحدٍ من ألفاظ هذه المرتبةِ:

يُحْتَجُّ بحديثِ مَن اتَّصف بواحدٍ من الألفاظ المذكورة في هذه الْمَرتبةِ؛ لكَوْن ألفاظِها تَدُلُّ على تحقُّقِ الضَّبْطِ في الرَّاوي.

حُكْمُ سَنَدِه:

"صحيحٌ لِذاته" مِن الدَّرجة الأُولى.

القسم الرابع: ألفاظُ الْمَرتبة الرابعة:

وهي ما يَنفرد فِيه وصفُ الرَّاوي بلفظٍ واحدٍ فقط يَدُلُّ على توثيقه، كقول المحدِّثين: فلانٌ

١) حُجَّةٌ.

٢) أو: ثِقَةٌ.

٣) أو: ثَبْتٌ.

٤) أو: مُتْقِنٌ.

٥) أو: كأَنَّهُ مُصْحَفٌ [١].

٦) أو: إِمَامٌ.

٧) أو: عَدْلٌ.

٨) أو: ضَابِطٌ.

ملاحظة: رتبةُ (الْحُجَّةِ) أَقْوَى مِن رُتْبَة (الثِّقَةِ).

حُكْمُ مَن اتَّصَفَ بواحدٍ من ألفاظ هذه المرتبةِ:

يُحْتَجُّ بحديثِ مَن اتَّصَفَ بواحدٍ من ألفاظ هذه الْمرتبةِ؛ لكَوْن ألفاظِها تَدُلُّ على تحقُّقِ الضَّبط في الرَّاوي.

حُكْمُ سَنَدِه:

"صحيحٌ لِذاته" مِن الدَّرجة الثانية.

القسم الخامس: ألفاظُ الْمرتبة الخامسة:

وألفاظُ هذه المرتبةِ تُشعِر بتليينٍ في الرَّاوي، مثل قول المحدِّثين: فلانٌ

١) لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ.

٢) أو: لاَ بَأْسَ بِهِ.

٣) أو: صَدُوْقٌ.

[١] يُقال لِمَن اتَّصف بهذا اللفظِ كنايةً لشِدَّة إتقانه وتثبُّتِه في روايته.

٤) أو: مَأْمُوْنٌ.
٥) أو: خِيَارُ الْخَلْقِ[1].
٦) أو: مَا أعْلَمُ بِهِ بَأْساً.
٧) أو: مَحَلُّهُ الصِّدْقُ.

حُكْمُ مَن اتَّصَفَ بواحدٍ من ألفاظ هذه المرتبةِ:

يُحْتَجُّ بِمَن قِيْلَتْ فيه ألفاظُ هذه المرتبةِ بعد الاختبار والنَّظَرِ في حديثه؛ ليُعْلَمْ هل يَضبِطه أو لا.

حُكْمُ سَنَدِه:

"حَسَنٌ لِذاته" مِن الدَّرجة الأُولى إذا انْفَرَدَ. ويَرتقي إلى "صحيح لغيره" إذا تُوبِعَ. ويُضَعَّفُ إذا تبيَّن: أنَّ راويه أخطأ، أو وَهِمَ، أو خالَفَ الآخَرِين من الرُّواة الثِّقات.

القسم السادس: ألفاظُ الْمرتبة السَّادِسَة:

وألفاظُ هذه الْمرتبةِ تُشعِر بالقُرْب من ألفاظ الجرح، كقول المحدِّثين: فلانٌ

١) شَيْخٌ[2].
٢) أو: شَيْخٌ وَسَطٌ.

[1] تعني هذه اللفظة: أنَّ الموصوف بها من أجَلِّ الناسِ، وأحسنِهم دِيناً وصَلاحاً.
[2] أي قليلُ الرِّوايةِ ليس بحُجَّةٍ.

٣) أو: وَسَطٌ[١].

٤) أو: مَقْبُوْلٌ.

٥) أو: رُوِيَ عَنْهُ.

٦) أو: يُرْوَى حَدِيْثُهُ.

٧) أو: يُعْتَبَرُ بِهِ.

٨) أو: صَالِحُ الْحَدِيْثِ.

٩) أو: صُوَيْلِحٌ[٢].

١٠) أو: يُكْتَبُ حَدِيْثُهُ.

١١) أو: مُقَارَبُ الْحَدِيْثِ[٣].

١٢) أو: مَا أَقْرَبَ حَدِيْثَه[٤].

١٣) أو: أَرْجُوْ أنْ لاَ بَأْسَ بِهِ.

١٤) أو: جَيِّدُ الْحَدِيْثِ.

١٥) أو: حَسَنُ الْحَدِيْثِ.

---

[١] يعني: أنَّ الموصوف به بين مرتبة التعديل والتجريح.

[٢] تصغيرُ "صالِح".

[٣] بكَسْر الرَّاء وفتحِها، من "القُرْب" ضِدّ "البُعد". ومعناه على الكسر: أنَّ حديثَه مُقارِبٌ لحديث غيرِه من الثقات. ومعناه: على الفتح: أنَّ حديثَه يُقارِبه حديثُ غيرِه، أي: هو وسطٌ لا ينتهي إلى درجة السُّقوط ولا الجلالة.

[٤] يعني: أنَّ حديثه يَقرُب من حديث الثِّقات، أي لا بأسَ به.

١٦) أو: لَيْسَ بِبَعِيْدٍ مِنَ الصَّوابِ.

١٧) أو: صَدُوْقٌ إنْ شَاءَ اللهُ.

١٨) أو: صَدُوْقٌ تَغَيَّرَ بِأَخَرَةٍ.

١٩) أو: صَدُوْقٌ سَيِّئُ الْحِفْظِ.

٢٠) أو: صَدُوْقٌ مُبْتَدِعٌ.

٢١) أو: صَدُوْقٌ يَهِمُ.

٢٢) أو: صَدُوْقٌ لَهُ أَوْهَامٌ.

حُكْمُ مَن اتَّصَفَ بواحدٍ من ألفاظ هذه المرتبةِ:

يَصلُحُ حديثُ مَنْ اتَّصَفَ بواحدٍ من الألفاظِ المذكورة في هذه المرتبة للكتابة فقط للاعتبار به، ودُون اختبارِ ضبطِهم لوُضُوْح أمرِهم[1].

حُكْمُ سَنَدِه:

مقبولٌ: "حَسَنٌ لذاته" مِن الدرجة الثانية.

(ب) مراتبُ الجرحِ وألفاظُها:

القسم الأول: ألفاظُ الْمرتبة الأولى:

وهي أخَفُّ الألفاظِ جرحاً في الرَّاوي، كقول المحدِّثين: فلانٌ

١) فِيْهِ مَقَالٌ[2].

---

[1] انظر "فتح المغيث" للسخاوي: (١/٣٤٠).

[2] يعني: أنَّ الموصوف بهذا اللفظِ مُتَكَلَّمٌ فيه بما يُوجِب التدقيقَ فيما يُروى عنه.

٢) أو: فِيْهِ أَدْنَى مَقَالٍ.
٣) أو: يُنْكَرُ مَرَّةً، ويُعْرَفُ أُخْرَى[١].
٤) أو: لَيْسَ بِذَاكَ.
٥) أو: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ.
٦) أو: لَيْسَ بِالْمَتِيْنِ.
٧) أو: لَيْسَ بِحُجَّةٍ.
٨) أو: لَيْسَ بِعُمْدَةٍ.
٩) أو: لَيْسَ بِمَأْمُوْنٍ.
١٠) أو: لَيْسَ بِالْمَرْضِيِّ[٢].
١١) أو: فِيْهِ جَهَالَةٌ.
١٢) أو: لاَ أَدْرِيْ مَا هُوَ؟.
١٣) أو: فِيْهِ ضَعْفٌ.
١٤) أو: لَيِّنُ الْحَدِيْثِ.
١٥) أو: سَيِّءُ الْحِفْظِ.
١٦) أو: ضُعِّفَ.

---

[١] أي: يروي مَرَّةً الأحاديثَ الْمُنكَرةَ، ومَرَّةً أخرى الأحاديثَ المعروفةَ، فأحاديثُه تحتاج إلى سَبْرٍ وعرضٍ على أحاديث الثِّقات المعروفين.

[٢] يعني: أنَّ الموصوف بهذا اللفظِ لا يُرتَضَى به ولا يُعتمَد عليه في الرِّواية.

١٧) أو: لِلضَّعْفِ مَا هُوَ؟.

١٨) أو: فِيْهِ لِيْنٌ[١].

١٩) أو: تَكَلَّمُوْا فِيْهِ.

٢٠) أو: سَكَتُوْا عَنْهُ.

٢١) أو: مَطْعُوْنٌ فِيْهِ.

٢٢) أو: فِيْهِ نَظَرٌ[٢].

حُكْمُ مَن اتَّصَفَ بواحدٍ من ألفاظ هذه المرتبةِ:

يُعتبَر بحديثِ مَن اتَّصَفَ بواحدٍ من الألفاظ الْمَذكورة في هذه الْمرتبة.

حُكْمُ سَنَدِه:

"حَسَنٌ لغيره" مِن الدرجة الأولى إذا تُوْبِعَ، وإلاَّ يُتَوَقَّف.

القسم الثاني: ألفاظُ الْمرتبة الثانية:

وألفاظُ هذه الْمرتبةِ أَسْوَأُ بقليلٍ من ألفاظِ الْمرتبة السَّابِقة مِن حيث الوصفِ في جرح الرَّاوي، كقول المحدِّثين: فلانٌ

١) لاَ يُحْتَجُّ بِهِ.

٢) أو: ضَعَّفُوْهُ.

---

[١] هو عند غير الدارقطني، فإنه قال: "إذا قلتُ: (لَيِّنٌ) لا يكون ساقطاً متروكَ الاعتبار، ولكن مجروحاً بشيء لا يسقط به عن العدالة". (الكفاية: للخطيب البغدادي، ص: ٢٣).

[٢] إلاَّ عند الإمام البخاري، فهو يقوله في غير هذا المعنى.

٣) أو: مُضْطَرِبُ الْحَدِيْثِ.
٤) أو: لَهُ مَا يُنْكَرُ.
٥) أو: حَدِيْثُهُ مُنْكَرٌ.
٦) أو: لَهُ مَنَاكِيْرُ.
٧) أو: مُنْكَرٌ.
٨) أو: ضَعِيْفٌ.

حُكْمُ مَن اتَّصَفَ بواحدٍ من ألفاظ هذه المرتبةِ:

يُعْتَبَرُ بحديث مَنْ اتَّصَف بواحدٍ من الألفاظ الْمَذكورةِ في هذه الْمرتبة.

حُكْمُ سَنَدِه:

"ضعيفٌ"، ويَرتقِي إلى "الْحَسَن لغيره" من الدَّرجة الثانية بتعدُّد الطُّرُق.

القسم الثالث: ألفاظُ الْمرتبة الثالثة:

ألفاظُ هذه المرتبةِ أسْوَأُ مِن ألفاظِ الْمرتبَتَيْن السَّابِقَتَيْن وصفاً في جرح الرَّاوي، كقول المحدِّثين: فلانٌ

١) رُدَّ حَدِيْثُهُ.
٢) أو: مَرْدُوْدُ الْحَدِيْثِ.
٣) أو: ضَعِيْفٌ جدّاً.
٤) أو: لَيْسَ بِثِقَةٍ.
٥) أو: وَاهٍ بِمَرَّةٍ.

٦) أو: اِرْمِ بِهِ.
٧) أو: طَرَحُوْهُ.
٨) أو: مَطْرُوْحٌ.
٩) أو: مَطْرُوْحُ الْحَدِيْثِ.
١٠) أو: لاَ شَيْءَ.
١١) أو: لَيْسَ بِشَيْءٍ.
١٢) أو: لاَ يُسَاوِيْ شَيْئًا.
١٣) أو: لاَ يُكْتَبُ حَدِيْثُهُ.
١٤) أو: لاَ تَحِلُّ كِتَابَةُ حَدِيْثِهِ.
١٥) أو: لاَ تَحِلُّ الرِّوَايَةُ عَنْهُ.
١٦) أو: لاَ يُسْتَشْهَدُ بِحَدِيثِهِ.

حُكْمُ مَن اتَّصَفَ بواحدٍ من ألفاظ هذه المرتبةِ:

لا يُحْتَجُّ بحديثِ مَنْ اتَّصَفَ بواحدٍ من الألفاظ الْمذكورة في هذه الْمرتبةِ، ولا يُسْتَشْهَدُ به، ولا يُعتَبَرُ.

حُكْمُ سَنَدِه:

"ضعيفٌ جِدًّا".

القسم الرابع: ألفاظُ الْمرتبة الرابعة:

وفي ألفاظ هذه المرتبةِ تشديدٌ في وصف الرَّاوي أكثَرُ مِمّا كان في المراتب السَّابقة، كقولِ المحدِّثين: فلانٌ

١) مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ.

٢) أو: مُتَّهَمٌ بِالْوَضْعِ.

٣) أو: سَاقِطٌ.

٤) أو: ذَاهِبُ الْحَدِيْثِ.

٥) أو: لاَ يُعْتَبَرُ بِهِ.

٦) أو: لا يُعْتَبَرُ بِحَدِيْثِهِ.

٧) أو: لَيْسَ بِالثِّقَةِ.

٨) أو: غَيْرُ ثِقَةٍ.

٩) أو: تَرَكُوْهُ.

١٠) أو: مُجْمَعٌ عَلَى تَرْكِهِ.

١١) أو: مُوْدٍ، (أي: هَالِكٌ).

١٢) أو: هُوَ عَلَى يَدَيْ عَدْلٍ [١].

حُكْمُ مَن اتَّصَفَ بواحدٍ من تلك الألفاظ:

لا يُحْتَجَّ بحديث مَن اتَّصَفَ بواحدٍ من الألفاظ الْمذكورة في هذه الْمرتبة، ولا يُسْتَشْهَد به، ولا يُعْتَبَر.

حُكْمُ سَنَدِه:

"مَترُوكٌ".

القسم الخامس: ألفاظُ الْمرتبة الخامسة:

وألفاظُ هذه المرتبةِ أسْوَأُ بكثيرٍ بالنِّسبة لألفاظ المرتبة السَّابقة من حيث الوصف للرَّاوي؛ وذلك لِمَا في هذه الألفاظِ من تجريحٍ وتضعيفٍ شَدِيْدَيْنِ في الرَّاوي، كقولِ المحدِّثين: فلانٌ

١) دَجَّالٌ.

٢) أو: وَضَّاعٌ.

٣) أو: يَضَعُ.

[١] هو في الأصل مَثَلٌ يُقْرَأ بالإضافَةِ، (أي: بإضافة اليَدَيْن إلى عَدْلٍ)، و(عَدْلٌ) في المثل هو: ابنُ سعد العشيرة، وكان على شرطة تُبَّعٍ (وهو لقبُ ملوكِ اليمن في الجاهلية)، وكان تُبَّعٌ إذا أرادَ هلاكَ رجلٍ دَفَع به إلى عَدْلٍ، فيقولون: على يَدَيْ عَدْلٍ، كنايةً عن هلاكِه، فصار يُذْكَرُ مثلاً في الميؤوس منه.وعلى هذا: فاستخدامُ نُقَّادِ الحديث لهذا الْمثل إنما هو من قَبِيل الجَرْحِ – بل هو مِن أبلغه – فهو بمرتبة مَن يُقال فيه: "هالكٌ"، أو"ساقطٌ".

٤) أو: وَضَعَ حَدِيْثاً (أو: يَضَعُ حديثاً).
٥) أو: يَكْذِبُ.
٦) أو: كَذَّابٌ.

حُكْمُ مَن اتَّصَفَ بواحدٍ من ألفاظ هذه المرتبةِ:

لا يُحْتَجّ بحديثِ مَن اتَّصَفَ بواحدٍ من الألفاظ المذكورةِ في هذه المرتبةِ، ولا يُسْتَشْهَد به.

حُكْمُ سَنَدِه:

"مَوضُوعٌ".

القسم السادس: ألفاظُ الْمرتبة السَّادِسة:

ألفاظُ هذه الْمرتبةِ تَدُلُّ على الْمُبالَغة في وصف الرَّاوي، وهي أسْوَأُ من جميع ألفاظِ مَراتِب الجرح السَّابقة، كقول المحدِّثين: فلانٌ

١) أَكْذَبُ النَّاسِ.
٢) أو: مَنْبَعُ الْكَذِبِ.
٣) أو: مَعْدِنُ الْكَذِبِ.
٤) أو: هُوَ رُكْنُ الْكَذِبِ.
٥) أو: إِلَيْهِ الْمُنْتَهَى في الْكَذِبِ.

ونحو ذلك من الألفاظ.

حُكْمُ مَن اتَّصَفَ بواحدٍ من ألفاظ هذه المرتبةِ:

لا يَصْلُحَ حديثُ مَنْ اتَّصَفَ بواحدٍ مِن الألفاظ المذكورة في هذه الْمرتبة للاحتجاج به، ولا الاستشهاد.

حُكْمُ سَنَدِه:

"مَوضُوعٌ جدّاً".

المبحث التاسع:

أهَمُّ الكُتُبِ في معرفة الرُّوَاة الثِّقَات والضُّعَفاء[1]

أَلَّف علماءُ الحديثِ الكثيرَ من الكتب في معرفة الرُّوَاة الثقاتِ والضعفاء، ومنها:

- ما هو خاصٌّ بالثِّقاتِ فقط.
- ومنها ما هو خاصٌّ بالضُّعَفاء فقط.
- ومنها ما هو جامِعٌ بين الثِّقات والضُّعفاء.
- ومنها ما هو خاصٌّ برواة كتبٍ مخصوصةٍ كـ: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، والتِّرمِذيِّ، والنَّسَائيِّ، وابن ماجه، والموطَّأ وغيرها.
- ومنها ما هو جامِعٌ لرواة مجموعةِ كتبِ الحديثِ كالأصول السِّتَّة وغيرِها.

---

[1] لقد أُلِّفَتْ فيهم كتبٌ كثيرةٌ، لكني اكتفيتُ هنا بذِكر أهمِّ الكتب منها، والتي لا بُدَّ للطالب من معرفتها. أما الذي يريد الاستزادةَ من الاطِّلاع على جميعها فليَرجِع إلى كتاب "مصادر الحديث ومراجعه: دراسة وتعريف" للمؤلِّف.

وتتميَّز هذه الكتبُ بمنهجٍ واحدٍ – تقريباً – في عرض تراجم الرواة الثِّقات والضُّعفاء، وهو أنَّ تلك الكتبَ:

١) تُعَيِّن كُلَّ راوٍ من رواة تلك الكتبِ اسماً، ونسباً، ولقباً، وكُنيةً، ونِسبةً إنْ عُرِفَ ذلك.

٢) وتُعَرِّف بتواريخ مَوالِيد الرُّواة ووَفَياتِهم إنْ عُلِمَتْ.

٣) وتَذكُر أقوالَ علماءِ الجرحِ والتعديل في الرُّواة إمّا تفصيلاً، أو إجمالاً.

٤) وتُرتِّب تلك الكتبُ – على الأغلب – على حروف الْمُعْجَم.

وهذا تعريفٌ مُوجَزٌ لأَهَمِّ تلك الكتبِ حسبَ التَّرتيبِ المذكور:

أوَّلاً: الكتبُ الخاصَّةُ بالثِّقات:

١) **تاريخ الثِّقات**[١]: للعِجْلِيِّ، أبي الحسن، أحمد بن عبد الله بن صالِح (ت٢٦١هـ)[٢]:

وهو كتابٌ متوسِّطُ الحجم، رتَّبه المؤلِّفُ على الطبقات، ثم أعاد الحافظُ نور الدِّين الْهَيْثَمِي (ت٨٠٧هـ) ترتيبَه على حروف المعجم، ثم أضاف إليه الحافظُ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) بعضَ الفوائد الهامَّة.

---

[١] وهو يُعرَف أيضاً بـ"معرفة الثقات من رجال أهل العلم، والحديث، ومن الضعفاء، وذكر مذاهبهم، وأخبارهم".

[٢] طُبع بتحقيق الأستاذ عبد العليم عبد العظيم البَسْتَوِيّ، في مكتبة الدار بالمدينة المنورة، عام ١٤٠٥هـ، بعنوان "معرفة الثقات...". وله طبعات أخرى محقَّقة.

ويَتَّسِمُ منهجُ العِجْلِيّ في هذا الكتاب بالإيجاز والاختصار، وقد بَلَغَتْ جملةُ التراجم التي ذَكَرها (٢١١٦) ترجمةً.

وينبغي أن يَعلَم الطالبُ عند استفادته من هذا الكتاب: أنَّ العِجْلِيّ معروفٌ بالتَّساهُل في توثيق الرُّواة، فلذلك وُرود كلِّ راوٍ في هذا الكتاب لا يعني أنه ثقةٌ على الإطلاق.

٢) **كتاب الثِّقات:** لابن حِبَّان، أبي حاتم، محمد بن حِبَّان البُسْتِيّ (ت٣٥٤هـ):

ذَكَر ابنُ حِبَّان في هذا الكتاب عدداً كبيراً من الرُّواة الْمجهولين الَّذين لا يَعرِفُ أحوالَهم غيرُه، وطريقتُه في توثيق الراوي في هذا الكتاب: أنَّه يَذكُر فيه مَن لَمْ يَعرِفه بجرحٍ وإنْ كان مجهولاً لَمْ يُعرَف حالُه.

فينبغي أن يتنبَّه الطالِبُ لهذا، ويَعرِف: أنَّ توثيق ابن حِبَّان للرَّاوي بمجرَّد ذكرِه في هذا الكتاب يُعتبَر مِن أَدْنَى درجات التَّوثيق.

كما أنه ذَكَر في هذا الكتاب عدداً كبيراً من الثِّقات، ثم أعاد ذِكْرَهم في كتاب آخَر له الْمُسَمَّى بـ"الضعفاء والْمجروحين" وبَيَّن فيه ضَعْفَهم[١].

كما أنَّ له عند وصفِه أحداً من الرُّواة بـ"الثقة" شروطاً ينبغي أن يَعرِفها الطالِبُ جيداً، وهي:

- أن يكون شيخُه ثقةً.

---

[١] طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الخالق الأفغاني، في المجمع العلمي بحيدرآباد (الدَّكن)، عام ١٣٨٨هـ، وله طبعات أخرى.

- وأن يكون تِلْمِيذُه ثقةً.
- وأن لا يَنفرِد بروايته يُخالِف فِيها غيرَه.
- وأن لا يكون مُدَلِّساً.
- وأن لا يكون مُرْسِلاً.

يحتوي هذا الكتابُ على (١٦٠٠٨) تراجم للثقات.

٣) **مشاهير علماء الأمصار:** لابن حِبَّان أيضاً[١].

اقتصر المؤلِّفُ في هذا الكتاب على الرُّواة الثِّقات الْمشهورين من مختلف البُلدان مثل: الْحِجَاز، والعِراق، والشَّام، ومِصر، واليَمَن، وخُراسان، وذَكَر فيه (١٦٠٢) تراجم لهم.

٤) **تاريخ أسماء الثِّقات مِمَّن نُقِلَ عَنْهم العِلْمُ:** لابن شاهِيْن، أبي حفص، عمر ابن أحمد (ت٣٨٥هـ)[٢].

خَصَّص المؤلِّفُ هذا الكتابَ بذكر أسماء الثقات كما هو واضحٌ من عنوانه، لكنه أدرج فيه الكثيرَ من أسماء الضعفاء أيضاً، ووَثَّق بعضَهم. أمّا طريقتُه في الكتاب فهو يذكر أولاً اسمَ الراوي الثقة، ثم يذكر بعده ما قِيل فيه من عبارات التوثيق والتعديل. يحتوي هذا الكتاب على (١٦٦٠) اسماً للثقات.

---

[١] طُبع بتحقيق المستشرق مانغريد فلايشهامر، في لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة، عام ١٣٧٩هـ – ١٩٥٩م، وله طبعات أخرى.

[٢] طُبع بتحقيق الأستاذ صبحي البدري السامَرَّائي، في الدار السلفِية بالكويت، عام ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م، وله طبعات أخرى.

٥) **تَذْكِرَةُ الْحُفَّاظ:** للذَّهَبِيِّ، أبي عبد الله، شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الدِّمَشْقِيّ (ت٧٤٨هـ) [١].

تَرْجَمَ الْمؤلِّفُ في هذا الكتاب لحُفَّاظ الحديثِ وأئمتِه، من طبقة الصَّحابةِ إلى طبقة شُيوخِه (أي إلى منتصف القرن الثامن الهجري الذي هو عصر المؤلِّف)، وقَسَّمَهم إلى إحدى وعشرين طبقةً، وقال في مقدِّمته: "هذه تذكرةٌ بأسماء معدّلي حَمَلة العِلم النبوي، ومن يُرجَع إلى اجتهادهم في التوثيق والتضعيف، والتصحيح والتزييف".

وبلغ جملةُ مَن تَرْجَمَ له المؤلِّفُ من الْحُفَّاظ في هذا الكتاب (١٢١٢) ترجمةً.

وقد ذَيَّل عليه بعضُ العلماءِ، منهم: الحافظ السُّيوطي (ت٩١١هـ) في كتابه "طبقات الحفاظ"، الذي لَخَّص فيه "التذكرةَ"، ثم أضاف عليه الذيلَ، وبلغ عدد تراجمه (١١٩٢) ترجمةً.

---

[١] طُبع أول مرةٍ في دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد (الدكن)، عام ١٣٣٢هـ، ثم صُوِّرت طبعته في البلاد العربية.

ثانياً: الكتبُ الخاصَّةُ بالضُّعفاء:

١) **كتاب الضعفاء الكبير:** للبخاريِّ، أبي عبد الله، محمد بن إسماعيل الْجُعْفي (ت٢٥٦هـ)[١]:

ذَكَر المؤلِّفُ في هذا الكتابِ التراجمَ باختصارٍ شديدٍ بحيث لا يَزِيد كلُّ ترجمةٍ على سطرَين، مع ذِكر إحدى عبارات الجرح في الرَّاوي. وهو يشتمل على نحو (٧٠٠) ترجمة.

٢) **كتاب الضعفاء الصغير:** للبخاريِّ أيضاً[٢]:

وهو معروفٌ باسم "كتاب الضعفاء" أيضاً، وبَلَغ عددُ تراجم الرُّواة في هذا الكتاب (٤١٨) راوياً، والتراجمُ كلُّها مقتضبةٌ – على وجه العموم – ما بين السَّطر والثلاثة أَسْطُر.

٣) **الضعفاء (وهو يُعرَف أيضاً بـ"الشَّجَرة في أحوال الرِّجال"):** للجُوْزَجَانِيِّ، أبي إسحاق، إبراهيم بن يعقوب السَّعْدي (ت٢٥٩هـ)[٣]:

تناوَلَ المؤلِّفُ في هذا الكتاب أسماءَ الرُّواةِ بعباراتٍ مُوجَزَةٍ في جرحهم، وهو معروفٌ بتشدُّدِه في جرح الكُوفِيِّين من أصحاب عليٍّ ﷺ لأجلِ

---

[١] طُبع بتحقيق الأستاذ محمود إبراهيم زيد، في دار المعرفة ببيروت، عام ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

[٢] طُبع بتحقيق الأستاذ أبي عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، في مكتبة ابن العباس بالمنصورة، عام ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م، بعنوان: "كتاب الضعفاء".

[٣] طُبع بتحقيق السيد صبحي السامرائي، في مؤسسة الرسالة ببيروت، عام ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

الْمَذْهَب، لذلك لا عبرةَ بحَطِّه على الكُوفِيِّين[1]. يحتوي هذا الكتابُ على قرابة (٣٨٨) ترجمةً.

٤) **الضعفاء والْمَتروكون:** لأبي زُرْعَة الرَّازي، عُبيد الله بن عبد الكريم (ت٢٦٤هـ)[2]:

اقْتَصَر المؤلِّفُ في هذا الكتاب على أسماء الرُّواة وبيانِ جرحِهم بعبارة مُوجَزة. وهو يحتوي على (٨٢٥) ترجمةً لهم.

٥) **الضعفاء والْمَتروكون:** للنَّسَائِيِّ، أبي عبد الرحمن، أحمد بن شُعَيْب (ت٣٠٣هـ)[3]:

ذَكَر المؤلِّفُ في هذا الكتاب التراجمَ القصيرةَ، بحيث لا يَذكُر إلاَّ اسمَ الرَّاوي، ثم رأيَه فيه مباشرةً دُوْن نقلِ آراء وأقوال أئمَّة الجرحِ والتعديلِ الآخرين، ويحتوي الكتابُ على (٧٠٦) تراجم.

٦) **الضعفاء:** للعُقَيْلِيِّ، أبي جعفر، محمد بن عمرو بن موسى بن حَمّاد الحجازي (ت٣٢٢هـ)[4]:

---

[1] انظر ما قاله في ذلك الحافظُ ابن حجر في كتابه "هدي الساري": (١/١٥١).

[2] طُبع بتحقيق الدكتور سعدي الهاشمي، في المجلس العلمي في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عام ١٤٠٢هـ، – ١٩٨٢م، مع كتابه: "أبو زرعة وجهوده في السنة النبوية".

[3] طُبع في الهند قديماً.

[4] طُبع بتحقيق الدكتور مازن بن محمد السَّرساوي، في دار مجد الإسلام بالقاهرة، عام ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.

تَرجَم المؤلِّفُ في هذا الكتاب للضعفاء على حروف المعجم، سواءٌ كان الضَّعْفُ في عدالتهم، أو في ضبطهم، وهو متعنِّتٌ في جرح بعضهم. يحتوي هذا الكتابُ على (٢١٠٥) تراجم.

٧) **كتاب الْمَجْرُوْحِيْن من الْمُحدِّثين والضُّعفاء والْمَتْرُوْكِيْن:** لابن حِبَّان، أبي حاتم، محمد بن حِبَّان البُسْتِي (ت٣٥٤هـ) [١]:

يُعَدُّ هذا الكتابُ من الكتب الجليلة في هذا الْمَوضوع، ولكن مؤلِّفه متشدِّدٌ في الجرح؛ حَتَّى أنه ربما جَرَّح بعضَ الثِّقات. يحتوي هذا الكتابُ على (١٢٨٢) ترجمةً.

٨) **الكامِل في ضعفاء الرِّجال:** لابن عَدِيّ، أبي أحمد، عبد الله بن عَدِيِّ بن عبد الله الْجُرجَانِيّ (ت٣٦٥هـ) [٢]:

يُعتبَر هذا الكتابُ مَرْجِعاً ثَرّاً لمعرفة الضعفاء، لكن ليس كُلُّ مَن أَوْرَدَهم فيه الْمؤلِّفُ مقطوعٌ بضَعْفِهم، بل فِيهم ثقاتٌ، لكنَّه أوردهم لكَوْنه التزم في هذا الكتابِ إخراجَ كُلِّ مَن تَكَلَّمَ فِيه النُّقَّادُ بجرحٍ.

وطريقته في الكتاب: أنه يَذكُر في الترجَمة أقوالَ الأئمةِ في الجرح والتعديل

---

[١] طُبع بتحقيق الأستاذ عزيز القادري النقشبندي، في المطبعة العزيزية بحيدرآباد (الدكن) في الهند، عام ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م. ثم صدرت له طبعات أخرى، ومن أحسنها طبعة دار الصميعي بالرياض بتحقيق الشيخ عبد المجيد السلفي.

[٢] طُبع بتحقيق الأساتذة: سليم يوسف، ويوسف البقاعي، وسهيل زَكَّار، في دار الفكر ببيروت، عام ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، وله طبعات أخرى.

بالأسانيد، ونادراً ما يقوم حكمُه على المترجَم.

ويَختِم الترجمةَ بخلاصةٍ مفيدةٍ، وحُكمٍ شافٍ وافٍ على المترجَم مع ورعٍ واعتدالٍ، لكنه يتعنَّت في بعض الأحيان في تراجم الرُّواة الأحناف تعنُّتاً مُسرفاً.

ومِمَّا يُؤاخَذ على هذا الكتاب أنَّ مؤلِّفه يُورِد أثناء الترجمة بعضَ ما نُسِبَ إلى المترجَم من قصصٍ وحكاياتٍ ليس لها كبيرُ علاقة بالجرح والتعديل.

يشتمل هذا الكتابُ على (٢٢٠٦) تراجم.

٩) **كتاب الضُّعفاء والْمَتْروكين:** للدَّارَقُطْنِيِّ، أبي الحسن، عليّ بن عُمَر بن مهدي البغدادي (ت ٣٨٥هـ) [١].

خَصَّص المؤلِّفُ هذا الكتابَ بالضعفاء، إلاَّ أنه أَوْرَدَ فِيه عدداً من الثقات تمييزاً عمَّن لهم بهم علاقةٌ من الْمُنتقَدين الَّذين هم موضوعُ الكتاب الرئيس.

يحتوي هذا الكتابُ على (٦٣٢) ترجمةً، ورتَّب التراجمَ على حروف المعجم.

١٠) **كتاب الضعفاء:** لأبي نُعَيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ) [٢].

---

[١] طُبع بتحقيق الدكتور موفَّق بن عبد الله بن عبد القادر، في مكتبة المعارف بالرياض، عام ١٤٠٤هـ – ١٩٨٥م.

[٢] طُبع بتحقيق الأستاذ الدكتور فاروق حمادة، في دار الثقافة بالدار البيضاء في المغرب، عام ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

ذكر الْمؤلِّفُ في هذا الكتاب رواياتِ الضعفاء عمَّن كانت، ومن اخْتَصَّ بها مِن تلامذتهم ورواها عنه، كلُّ ذلك بكلامٍ مُوجَزٍ دقيقٍ. يحتوي هذا الكتاب على (٢٨٩) تراجم للضعفاء.

١١) **الضعفاء والْمَتْرُوْكُوْنَ:** لابن الْجَوْزِيّ، عبد الرحمن، أبي الفَرَج البغدادي (ت٥٩٧هـ)[١].

ذَكَر المؤلِّفُ في مقدِّمة هذا الكتاب أنه الْتَزَمَ فيه على أنْ لا يَذكُر غيرَ الضعفاءِ والوَضَّاعين، إلاَّ أنه قد خالَفَ ذلك، وذَكَر أُناساً وَثَّقهم ودافَعَ عَنْهم، كما أنه قد ذَكَر فيه رواةً ثقاتٍ لا يَصِحُّ ذِكْرُهم في هذا الكتاب. وهو يحتوي على (٤٠١٨) ترجمةً.

١٢) **ميزان الاعتدال في نقد الرجال:** للذَّهَبِيِّ، أبي عبد الله، شمس الدين محمد ابن أحمد بن عثمان الدِّمَشْقِيّ (ت٧٤٨هـ)[٢].

وهو مِن أَجَلِّ الكتبِ وأَحْسَنِها وأجْمَعِها في نقد الرُّواة جرحاً وتعديلاً. اعتمد المؤلِّفُ في تصنيفه على مُعظَم المصنَّفات التي أُلِّفَتْ قبله في الضعفاء والمجروحين، أو التي جمعتْ بين الضعفاء والثِّقات.

---

[١] طُبع بتحقيق الأستاذ أبي الفداء عبد الله القاضي، في دار الكتب العلمية ببيروت، عام ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

[٢] طُبع بتحقيق الأستاذ علي محمد البجاوي، في دار إحياء الكتب العلمية بالقاهرة، عام ١٣٨٢هـ – ١٩٦٢م. وصدرت له طبعة أنيقة، عن مؤسسة الرسالة بيروت، عام ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م، بتحقيق نخبة من الباحثين الضليعين.

وموضوعُ الكتاب إنْ كان خاصّاً بالضعفاء، لكن المؤلِّف ذَكَر فيه عدداً من الثِّقات للذَّبِّ عَنْهم؛ فلأنَّ في رأيه أنَّ الكلام فيهم غيرُ مُؤثِّرٍ ضَعْفاً. لكنه التَزَم أنْ لا يَذكُر أحداً من الصَّحابة لجلالتِهم، ولأنَّ الضَّعف إنما جاء مِن جِهَة الرُّواة إليهم. كذلك إنه لم يَذكُر في هذا الكتاب أحداً من الأئمة المتبوعين في الفُروع لجلالتهم في الإسلام وعَظَمَتِهم في النفوس، مثل: أبي حنيفة، والشافعي، فإن ذَكَر أحداً منهم، فيَذكُره على الإنصاف.

ويَشتمِل هذا الكتاب على (١١٠٥٣) ترجمةً.

وقد ذيَّل على هذا الكتابِ بعضُ العلماء، منهم: الحافظُ العِراقي أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين (ت٨٠٦هـ)، وتلميذُه الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) وغيرهما، ويُعتبَر ذيلُ ابن حجرٍ مِن أحسن الذُّيول عليه، والَّذي يُعرَف بـ"لسان الميزان"، وسيأتي الحديث عنه لاحقاً.

١٣) الْمُغْنِي في الضعفاء: للذَّهَبِيِّ أيضاً[١].

وهو كتابٌ قَيِّمٌ، كثيرُ النَّفعِ، جَمَع فيه المؤلِّفُ عدداً كثيراً من الضُّعفاء والوَضَّاعين والكَذَّابين، ورتَّبهم على حروف المعجم، وذَكَر فيه أيضاً الرُّوَاةَ كثيري الوَهْم من الصَّادقين والثِّقات، وتَوَخَّى في تراجمهم اختصاراً شديداً. يحتوي هذا الكتابُ على (٧٨٥٥) ترجمةً.

---

[١] طُبع بتحقيق الدكتور نور الدين عتر، في دار المعارف بحلب، عام ١٣٩١هـ - ١٩٧١م، ثم صوَّرته دار الكتب العلمية ببيروت.

١٤) لِسانُ الْمِيزان: لابن حجر العسقلاني، أبي الفضل، شهاب الدِّين، أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ) [١].

أَكْمَلَ المؤلِّفُ في هذا الكتاب ما في "ميزان الاعتدال" من نقصٍ، فأضافَ عليه تراجمَ برأسها، وزادَ في أثناء التَّراجم زياداتٍ هامَّةً – والتي قد تَكُون أحياناً أضعاف ما جاء به الذهبيُّ – مع تعقيباتٍ قيمةٍ، واستدراكاتٍ جليلةٍ، وإيضاحاتٍ هامَّةٍ، مع التمحيص والتحريرِ.

وميَّز ابنُ حجر زياداتِه على الأصل (أي: ميزان الاعتدال) بكتابة حرف (ز) قُبَالة الترجمة، وما زاده الحافظُ العراقي في ذيله على الأصل فقُبَالته حرف (ذ).

وطريقةُ ابن حجر في زياداته في أثناء التّراجم: أنه يَختِم كلامَ الذهبيِّ في الترجمة بكلمة "انتهى"، وكلُّ ما بعدها فلابن حجر.

يشتمل هذا الكتابُ على (١٤٣٤٣) ترجمةً، فهو مَعَ أصلِه (أي: ميزان الاعتدال) عمدةٌ في هذا الباب، ولا يُغني كتابٌ عن كتابٍ.

---

[١] طُبع بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، في دار البشائر الإسلامية ببيروت، عام ١٣٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

ثالثاً: الكتبُ الجامِعةُ بين الثِّقات والضُّعفاء:

١) **الطبقات الكبرى:** لابن سَعْد، محمد بن سعد بن مَنِيع البَصْري (ت٢٣٠هـ)[١].

يشتمل هذا الكتابُ على تراجم كثيرة من الثقات والضعفاء، لذا يَسْتَحِقُّ أن يُعَدَّ في كتب هذا النوع، وقد اعتبر العلماءُ كلامَ مؤلِّفه في الجرح والتعديل جَيِّداً ومقبولاً. يحتوي هذا الكتابُ على (٤٧٢٥) ترجمةً. وقد تقدَّم تعريفٌ مُوَسَّعٌ عنه في المبحث التمهيدي من الفصل الثالث.

٢) **المعرفة والتاريخ:** للفَسَوِيِّ، أبي يوسف، يعقوب بن سفيان بن جَوان بن أبي مُعَاوِية (ت٢٧٧هـ)[٢].

وهذا الكتابُ قد ضاعَ المجلَّدُ الأوّلُ منه، أمَّا المجلَّداتُ الموجودةُ فهي تشتمل على تراجم الصحابة، ثم التابعين، ثم أتباعهم من رواة الحديث. وقد بَيَّن المولِّفُ في هذه التراجم أحوالَ الكثيرين من رواة الحديث مَن بعد الصحابة مِن حيث الجرح والتعديل. وقد تقدَّم تعريفٌ مُوجَزٌ عنه في المبحث التمهيدي من الفصل الثالث.

---

[١] طُبع بتحقيق لفِيف من المستشرقين، بليدن في بريل، عام ١٣٢٢هـ - ١٩٠٤هـ، وله طبعات أخرى.

[٢] طُبع بتحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري، في وزارة الأوقاف العراقية، ببغداد، عام ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م، وله طبعات أخرى.

٣) **التاريخ والعِلَل:** لابن مَعِيْن، أبي زكريا، يحيى بن مَعِين البغدادي (ت٢٣٣هـ)[١].

وهو عبارةٌ عن مجموعة أقوال ابن مَعِين في جرح الرُّواة وتعديلهم، لذلك تجدها غيرَ مُنَظَّمةٍ، وقد رَوَاها عنه تلميذُه أبو الفضل العباس بن محمد الدُّوْرِي (ت٢٧١هـ).

٤) **معرفة الرجال:** لابن مَعِين أيضاً[٢].

بقي من هذا الكتابِ الجزءُ الأوّلُ والثاني فقط، وهما مِن رواية أبي العبَّاس أحمد بن محمد بن القاسم بن مُحرِز البغدادي عن ابن مَعِين، وهوكسابقه مجموعةٌ من أقواله في جرح الرُّواة وتعديلهم.

٥) **العِلَل ومعرفة الرجال:** لأحمد بن حَنْبَل، أبي عبد الله الشَّيْبَانِي (ت٢٤١هـ)[٣].

وهو من رواية ابنِه عبد الله، ويحتوي على رواياتٍ متباينةٍ يَجْمَعُ بينها التعريفُ برواة الحديث جرحاً وتعديلاً.

---

[١] طُبع بتحقيق الدكتور أحمد نور سيف، في مركز البحث العلمي في جامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة، عام ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

[٢] طُبع بتحقيق الأستاذين: محمد كامل القصار ومحمد مطيع الحافظ، في مجمع اللغة العربية بدمشق، عام ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

[٣] طُبع بتحقيق الدكتور وصي الله بن محمد بن عباس، في الدار السلفِية ببومبائي (الهند)، عام ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، وبتحقيق الأستاذ صبحي البدري السَّامَرَّائي في مكتبة المعارف بالرياض، عام ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٦)**التاريخ الكبير:** للبُخاري، أبي عبد الله، محمد بن إسماعيل الْجُعْفي (ت٢٥٦هـ) [١].

جَمَع المؤلِّفُ في هذا الكتاب أسماءَ رواة الحديثِ من زمن الصَّحابةِ ﷺ إلى زمنه، فبَلَغ عددُهم قريباً من أربعين ألف راوٍ ما بين رجلٍ وامرأةٍ، ضعفاءٍ وثقاتٍ. ورتَّب تراجمَهم على حروف المعجم، لكنه بدأ بالمحمَّدين لشرف النُّبوة، واستعمل في تراجم الرُّواة ألفاظَ الجرح والتعديل بكثرةٍ، ويُلاحَظ من خلالها تورُّعُه الشديد عن استعمال ألفاظٍ حادَّةٍ في جرح الراوي، فغالباً ما يقول فيه ألفاظاً كهذا: "فيه نَظَرٌ"، أو "يُخالِف في بعض حديثه"، وأشَدُّ ما يقول: "مُنكَر الحديث".

كذلك فهو لا يُبالِغ في ألفاظ التوثيق في الراوي، بل يَكتفِي بقول: "ثقة"، أو "حَسَن الحديثِ"، أو يَسكُت عن الكلام في الراوي.

٧) **التاريخ الأوسط:** للبخاري أيضاً[٢].

بدأ المؤلِّفُ هذا الكتاب بقصة الهجرة إلى الحبشة، وطَرَفٍ من السِّيرة النبوية في المرحلتَين: الْمَكِّيّة والْمَدَنِيّة، وتَرجَم لِمَن تُوفِّي من الصَّحابة في عهد النبيِّ

---

[١] طُبع بتصحيح الشيخ عبد الرحمن المعلِّمي في دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد (الدكن) في الهند، عام ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م

[٢] طُبع في الهند خطأً تحت اسم "التاريخ الصغير" بتحقيق محمد محيي الدين الجعفري. ثم طُبع بالاسم الحقيقي بتحقيق الدكتور تيسير بن سعد أبي حيمد والدكتور يحيى بن عبد الله الثّمالي، في مكتبة الرشد بالرياض، عام ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

ﷺ، ثم الذين تُوفّوا في عهد الخلفاء الأربعة ﷺ. وبعد ذلك رَتَّب الكلامَ على الرُّواة وأخبارِهم ووَفَياتِهم حسب التَّسَلْسُل الزَّمني، وجعل ذلك ضِمن مُدَدٍ زمنيةٍ مِقدارُ الواحدِ منها عشر سِنين، فبدأ من سنة أربعين إلى خمسين، ثم ما بين الخمسين إلى سِتِّين، وهكذا، حتى خَتَم بفترة ما بين (٢٤٠هـ) إلى (٢٥٠هـ).

يحتوي هذا الكتابُ على (١٦٩١) ترجمةً.

٨) **الجرح والتعديل:** لابن أبي حاتم الرَّازي، أبي محمد، عبد الرحمن بن محمد ابن إدريس الْحَنْظَلِيّ (ت٣٢٧هـ) [١].

يُعتبَر هذا الكتابُ مِن أجَلِّ وأجْمَعِ وأوْسَعِ الكتب في جرح الرواة وتعديلهم، وأوْثَقِها صِلةً بنقدهم، وأغْزَرِها فائدةً في معرفة ذلك. اعتمد فيه المؤلِّفُ على أقوال أئمَّة هذا الفنِّ ولا سيما أقوال والده "أبي حاتِم الرَّازي". وهو يحتوي على (١٨٠٥٠) ترجمةً من تراجم الثقات والضعفاء، وقد رتَّبها على حروف المعجم.

[١] طُبع بتصحيح الشيخ عبد الرحمن المعلِّمي في دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد (الدكن)، الهند عام ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م.

٩) **الإرشاد في معرفة علماء الحديث:** للخَلِيْلِيِّ، أبي يَعْلَى، الخليل بن عبد الله ابن أحمد القَزْوِيْنِي (ت٤٤٦هـ)[١].

اقتصر الْمؤلِّفُ في هذا الكتاب على أسامي الْمشهورين بالرواية من رواة الحديث، وبيانِ حالِهم توثيقاً وتجريحاً، إضافةً إلى أسامي الأئمة العلماء والمحدِّثين، مرتِّباً إيّاها على البُلدان إلى زمانه. يشتمل هذا الكتابُ على (٩١٤) ترجمةً.

١٠) **سِيَرُ أعلام النُّبَلاء:** للذَّهَبِيِّ، أبي عبد الله، شمس الدين محمد بن أحمد ابن عثمان الدمشقي (ت٧٤٨هـ)[٢].

وهو كتابٌ ضخمٌ عظيمٌ يحتوي على تراجم أعلام المسلمين منذ بدء القرن الأول إلى منتصف القرن الثامن الهجري الذي هو عصرُ الْمؤلِّفِ، وقد ذكر فيه كثيراً من الرُّواة الثِّقات. ويحتوي الكتاب على (٥٩٢٥) ترجمةً من تراجم هؤلاء.

١١) **بَحْرُ الدَّمِ فِيمَن تكلَّم فِيه الإمامُ أحمد بِمَدْحٍ أو ذَمٍّ:** لابن الْمِبْرَد، يوسف ابن حسن بن عبد الهادي الصَّالِحي (ت٩٠٩هـ)[٣].

---

[١] طُبع بتحقيق الدكتور محمد سعيد بن عمر إدريس، في مكتبة الرشد بالرياض، عام ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

[٢] طُبع بتحقيق نخبة من المحقيقين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، في مؤسسة الرسالة ببيروت، عام ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

[٣] طُبع بتحقيق الدكتور وصي الله بن محمد بن عباس، في دار الراية بالرياض، عام ١٤٠٩هـ.

ذكر فيه المؤلِّفُ أقوالَ الإمام أحمد بن حنبل في الرُّواة جرحاً وتعديلاً. وهو يحتوي على (١٣٢٠) ترجمةً.

١٢)**الجامِعُ في الجرح والتعديل:** جَمْعُ وترتيبُ: السيد أبي الْمُعَاطي النَّوْرِي وآخَرِين[١].

ذكر المؤلِّفون في هذا الكتاب أقوالَ الإمام البخاري، ومُسلِم، والعِجْلِيّ، وأبي زُرْعَة الرَّازي، وأبي داود، ويعقوب الفَسَوِيّ، وأبي حاتم الرَّازي، والتِّرمذي، وأبي زُرْعَة الدِّمشقي، والنَّسَائي، والبَزَّار، والدَّارَقُطني – رحمهم الله تعالى – في الرواة جرحاً وتعديلاً. وهو كتابٌ مفيدٌ جِدّاً لِمَن أرادَ معرفةَ أقوالِ هؤلاء الأئمة في الجرح والتعديل في الرَّاوي، دون عناءٍ ومَشَقّةٍ في الرجوع إلى كتب هؤلاء الأئمة في معرفة ذلك. يشتمل هذا الكتابُ على (٥٤٢٢) ترجمةً لكل من الثقات والضعفاء.

رابعاً: مصنَّفات في رواة كتب الحديث الْمخصوصة:

- **كتبٌ في رواة "موطَّأ مالكٍ":**

إسعاف الْمُبطأ برجال الموطَّأ: للسُّيوطي، أبي الفضل، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)[٢]: وهو يحتوي هذا الكتاب على (٣٧٦) ترجمةً.

---

[١] طُبع في عالَم الكتب ببيروت، عام ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

[٢] ومن أحسن طبعاته: طبعة مكتبة الرشد بالرياض التي صدرت بتحقيق الدكتور خالد عيسى القريُوتي، في عام ١٤٢٥هـ –٢٠٠٤م.

- **كتبٌ في رواة "صحيح البخاري":**

١) **أسامِي مَن رَوَى عنهم محمَّدُ بن إسماعيل البخاري من مشايخه الَّذين ذكرهم في جامِعه الصحيح:** لابن عَدِيّ، أبي أحمد، عبد الله بن عَدِيِّ بن عبد الله الْجُرجانِي (ت٣٦٥هـ) [١].

٢) **الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثِّقة والسَّداد:** للكَلاَباذِيّ، أبي نصر، أحمد ابن محمد بن الحسن (ت٣٩٨هـ)[٢].

وهو يحتوي على (١٥٢٥) ترجمةً.

٣) **التعديل والتجريح لِمَن روى عنه البخاريُّ في الصحيح:** للباجِي، أبي الوليد، سُليمان بن خلف بن سعيد الأندلسي (ت٤٧٤هـ)[٣]:

ويبلغ عدد تراجم الراوة فيه (١٥٩٧) راوٍ.

- **كتبٌ في رواة "صحيح مسلم":**

رجال صحيح مسلم: لابن مَنْجُوْيَهْ، أحمد بن علي بن الأصفهاني (ت٤٢٨هـ) [٤].

---

[١] طُبع بتحقيق الأستاذ بدر بن محمد العمَّاش في دار البخاري بالمدينة المنورة، عام ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

[٢] طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الله الليثي، في دار المعرفة ببيروت، عام ١٤٠٧هـ – ١٩٧م.

[٣] طُبع بتحقيق أبي لبابة حسن، في دار اللِّواء بالرياض، عام ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م ضمن: "أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي وكتابه: التعديل و التجريح...".

[٤] طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الله اللَّيثي، في دار المعرفة ببيروت، عام ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

- **كتب في رواة "الصحيحين":**

١) **المدخل إلى معرفة الصَّحِيحَيْن:** للحاكم النَّيْسابوري، أبي عبد الله، محمد ابن عبد الله (ت٤٠٥هـ) [١].

ذَكَر فيه المُؤلِّفُ كُلَّ مَن أخرج له الشَّيخان (البخاري ومسلم) في صحيحَيْهِما، وما انفرد به كلٌّ واحدٍ منهما. فبدأه أولاً بالصَّحابة، ثم بالصَّحابِيَّات، فلَمَّا انتهى منهم؛ ساقَ أساميَ التَّابِعين، ومَنْ بعدهم، ثم أسامِيَ النساء.

وقسَّم أسماءَ الرواة داخِلَ كُلِّ حرفٍ إلى عِدَّة أقسام على حروف المعجم حسب الترتيب التَّالِي:

أولاً: ما اتَّفق عليه البخاريُّ ومسلمٌ.

وثانياً: ما انفرد به البخاريُّ.

وثالثاً: ما انفرد به مسلمٌ.

ويبلغ عدد تراجم الرواة في هذا الكتاب (٢٣٤٠) ترجمةً.

٢) **الْجَمْعُ بين رجال الصَّحِيحَين:** لابن القَيْسَرَانِيِّ، أبي الفضل، محمد بن طاهر ابن علي الْمَقْدِسِي (ت٥٠٧هـ) [٢].

---

[١] طُبع بتحقيق الأستاذ إبراهيم بن علي الكُلَيب.

[٢] طُبع في دائرة المعارف العمثانية بحيدرآباد (الدكن) الهند، عام ١٣٢٣هـ - ١٩٠٥م، وصورته دار الكتب العلمية ببيروت.

جَمَعَ فيه الْمؤلِّفُ كِتابَيْ: "الهداية والإرشاد" للكَلاباذي، و"رجال مسلم" لابن مَنْجُوْيَهْ، واسْتَدْرَكَ فيه ما أَغْفَلاَه في كتابَيهِما، واختصر كلامَهما ما يُسْتَغنى عنه من التطويل.

٣) **الْمُغني في معرفة رجال الصَّحِيْحَيْن:** إعداد الأستاذ صفوت عبد الفتَّاح محمود (المعاصر) [١].

وهو كتابٌ نفيسٌ، يقدِّم زبدةَ القول في رواة الصَّحِيحَين.

- **كتب في رواة "سنن أبي داود":**

تسمية شيوخ أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتانِي: للغَسَّانِيّ، أبي علي، الحسين بن محمَّد بن أحمد الْجَيَّانِي (ت٤٩٨هـ) [٢].

ذَكَر المؤلِّفُ في هذا الكتاب شيوخَ الإمام أبي داود الَّذين حَدَّث عنهم في سُنَنه وغيرها في مصنَّفاته مثل "الْمَراسِيل"، ويبلغ عددُ تراجمهم (٣٨٧) ترجمةً.

- **كتب في رواة "جامع التِّرمذي":**

رجال سنن الترمذي: للدَّوْرَقِيِّ، أبي عبد الله، محمد بن عبد العزيز الأنصاريّ [٣].

---

[١] طُبع في دار الجيل ببيروت، ودار عمَّار بعمان (الأردن)، عام ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

[٢] طُبع بتحقيق الأستاذ زياد محمد منصور بالمدينة المنورة.

[٣] ذكره الكتاني في "الرسالة المستطرفة": ص: ٢٠٨.

- **كتب في رواة "سنن النَّسَائِي":**

رجال سنن النسائي: للدَّوْرَقِيِّ، أبي عبد الله، محمد بن عبد العزيز الأنصاريّ[1].

- **كتب في رواة "سنن ابن ماجه":**

الْمُجَرَّدُ في أسماء رجال ابن ماجه: للذَّهبي، أبي عبد الله، محمد بن أحمد ابن عثمان الدمشقي (ت٧٤٨هـ)[2].

رتَّب فيه الْمُؤلِّفُ أسماءَ رواة "سنن ابن ماجه" على طبقاتِهم.

- **مصنَّفات في رواة الكتب السِّتَّة:**

تتناول هذه الْمُصنَّفاتُ تراجمَ رواة كتبِ الحديث السِّتَّة، وهي: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وسنن التِّرمذي، وسنن النَّسَائي، وسنن ابن ماجه.

وهذا تعريفٌ مُوجَزٌ لبعض أهَمِّ الكتبِ التي أُلِّفَتْ في هذا الباب:

١) **الْمُعْجَم الْمُشتمل على ذِكر أسماء شُيوخ الأئمة النُّبَل:** لابن عَسَاكِر، أبي القاسم، علي بن الحسن بن هبة الله الدِّمشقي (ت٥٧١هـ)[3].

اقتصر فيه الْمُؤلِّفُ على شُيوخ أصحاب السِّتَّة دُون الرُّواة الآخرين.

---

[1] ذكره الكتاني في "الرسالة المستطرفة": ص: ٢٠٨، وهو مخطوطٌ في المكتبة الظاهرية بدمشق.

[2] طُبع بتحقيق الدكتور فيصل الجوابرة، في دار الراية بالرياض، عام ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م.

[3] طُبع بتحقيق السيدة سُكينة الشِّهابي في دار الفكر بدمشق، عام ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

٢) **الكمال في أسماء الرجال:** للمَقْدِسِيّ، أبي محمد، عبد الغني بن عبد الواحد الْجَمَّاعِيلي (ت ٦٠٠هـ)[١].

وهو أوّلُ مصنَّفٍ في رجال الكتب السِّتّة، ذكر فيه المؤلِّفُ ما اشتملت عليه تلك الكتب من الرُّوَاة، حيث لم يقتصر على شيوخهم؛ بل تناول جميعَ الرواة المذكورين في هذه الكتب من الصَّحابة والتابعين وأتباعهم إلى شيوخ أصحاب الكتب الستة. واجتهد أن يستوعب جميعَ رواة هذه الكتب غاية الإمكان، لكن مع ذلك فقد فاته ذِكرُ الكثيرين منهم.

وبيَّن المؤلِّفُ في هذا الكتابِ أحوالَ هؤلاء الرواة، وحَذَف كثيراً من الأقوال والأسانيد طلباً للاختصار، واستعمل عباراتٍ دالّةً على وجود الراوي في الكتب أو في بعضها، فكان يقول: "روى له الجماعة" إذا كان الراوي في الكتب الستة، ونحو قوله: "اتّفقا عليه" أو "مُتّفق عليه" إذا كان الراوي ممن اتَّفق على إخراج حديثه الشيخان (البخاري ومسلم) في صحيحيهما، وأمَّا الباقي فسَمَّاه تسميةً.

وابتدأ المؤلِّفُ هذا الكتابَ بترجمة قصيرة للنبي ﷺ، ثم أفرد الصَّحابةَ رضي الله عنهم عن باقي الرواة، فجَعَلهم في أول الكتاب، وبدأهم بالعَشَرة الْمُبَشَّرِين بالْجَنَّة،

[١] طُبع بتحقيق الدكتور شادي بن محمد آل نعمان، في "الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومها" في دولة الكويت، عام ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م.

وأفرد الرجالَ عن النساء، فأورد الرجالَ أولاً، ثم أتبعهم بالنساء، ورتَّب الرواةَ الباقين على حروف المعجم، وبدأهم بالمحمَّدين لشرف هذا الاسم.

وقد قام الحافظُ جمال الدين الْمِزِّيّ (ت٧٤٢هـ) بتهذيب هذا الكتاب في كتابٍ سَمَّاه: "تهذيبَ الكمال في أسماء الرجال"، وسيأتي تعريفه لاحقاً.

٣) **تهذيب الكمال في أسماء الرجال:** للمِزِّي، أبي الْحَجَّاج، جمال الدين يوسف ابن عبد الرحمن (ت٧٤٢هـ).
هَذَّب فيه المؤلِّفُ كتابَ "الكمال في أسماء الرِّجال" للمَقْدِسي، وسيأتي تعريفه الموسَّع في آخر هذا المبحث.

٤) **تذهيب التهذيب:** للذَّهبي، أبي عبد الله، شمس الدين، أحمد بن عثمان الدمشقي (ت٧٤٨هـ) [١].
وهو تهذيبٌ لكتاب "تهذيب الكمال للْمِزِّيِّ"، حافَظَ فيه الْمُؤلِّفُ على ترتيب الأصل، وأضاف إليه بعضَ الإضافات المفيدة، وعَلَّق على كثيرٍ من تراجم الأصل، واعتنى بضبطِ الأسماء والوَفَيات، وذِكْرِ بعضِ أقوال العلماء في الْمُتَرْجَمِين.

[١] وهو مازال مخطوطاً.

٥) **الكاشف في معرفة مَن له روايةٌ في الكتب السِّتّة:** للذَّهبي أيضاً[١].

اكتفى الْمُؤلِّفُ في هذا الكتاب بذكر الرُّواة الَّذين لهم روايةٌ في الكتب السِّتَّة دُوْنَ مؤلَّفات أصحابِها الأخرى، التي في "تهذيب الكمال"، وهو مقتضبٌ من "تهذيب الكمال" وليس من "تذهيب التهذيب" كما يَظُنُّه الكثيرون. يشتمل هذا الكتابُ على (٧١٧٩) ترجمةً.

٦) **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال:** للمُغْلَطَاي، علاء الدين بن قُلَيْج بن عبد الله البَكْجَرِي (ت٧٦٢هـ)[٢].

وهو ذيلٌ على "تهذيب الكمال للْمِزِّيِّ"، أعاد فيه الْمُؤلِّفُ تدقيقَ جميعِ النصوص الَّتي أوردها الْمِزِّيُّ في كتابه، وزاد فيه تراجمَ رُواةٍ لم يذكرها الْمِزِّيُّ في كتابه. يحتوي هذا الكتابُ على (٥٢٢٨) ترجمةً، لكن النسخة المطبوعة لا تحتوي على قسم تراجم الكُنَى والنساء، ولعلَّه مفقودٌ.

٧) **نهاية السُّول في رواة الأصول:** لسِبْط ابن العَجَمي، أبي الوفاء، برهان الدين الحلبي (ت٨٤١هـ)[٣].

---

[١] طُبع بتحقيق الشيخ محمد عوَّامة، والشيخ أحمد محمد نمر الخطيب، في دار القبلة بجُدَّة، ومؤسسة علوم القرآن ببيروت، عام ١٤١٢هـ - ١٩٩٣م.

[٢] طُبع بتحقيق الأستاذ أبي عبد الرحمن عادل بن محمد، والأستاذ أبي محمد أسامة بن إبراهيم، في مكتبة الفاروق الحديثة بالقاهرة، عام ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

[٣] طُبع بتحقيق الدكتور عبد القَيُّوم بن عبد ربِّ النبي، في مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، عام ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

مِن أهَمِّ ميزات هذا الكتابِ أنَّ مؤلِّفَه أضاف فيه إلى رواة الكتب السِّتَّة، مَنْ عَلَّق له الإمامُ البخاريُّ فِي صحيحه، ومَنْ هو في مقدِّمة "صحيح مسلم"، ومَن هو في كتاب "عمل اليوم واللَّيلة" للنَّسَائِي.

٨) **تهذيب التهذيب:** لابن حجر العسقلاني، أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد ابن علي (ت٨٥٢هـ).

وهو اختصارٌ وتهذيبٌ لـ"تهذيب الكمال للْمِزِّيِّ"، وسيأتي تعريفه الموسَّع في آخر هذا المبحث.

٩) **تقريب التهذيب:** لابن حجر أيضاً.

اختصر فيه الْمُؤلِّفُ كتابَه "تهذيب التهذيب"، وسيأتي تعريفُه الموسَّع في آخر هذا المبحث.

١٠) **خلاصةُ تذهيبِ تهذيب الكمال في أسماء الرِّجال:** للْخَزْرَجِيِّ، صَفِيِّ الدين أحمد بن عبد الله (ت٩٢٣هـ) [١].

وهو مختصرٌ لـ"تذهيب التَّهذيب للذَّهبي"، قَسَّمه الْمُؤلِّفُ إلى قِسمَين: أوَّلُهما لتراجم الرجال، وثانيهما لتراجم النِّساء.

وطريقتُه في الكتاب: أنه يَذكُر بعضَ شُيوخِ الرَّاوي وبعضَ تلاميذِه، ويَذكُر بعضَ ما قِيل في الحُكم عليه جرحاً أو تعديلاً، ويَذكُر عند ذِكر الصَّحابيِّ

[١] طُبع في بولاق، عام ١٣٠١هـ - ١٨٨٣م، ثم صوَّره مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

عددَ الأحاديث التي له في الكتب السِّتَّة، وعددَ ما اتَّفق عليه البخاريُّ ومسلمٌ منها، وعددَ ما انْفَرَدَ به كلٌّ واحدٍ منهما عن الآخر.

يشتمل هذا الكتابُ على نحو (٣١٣٣) ترجمةً.

- **كتبٌ في رواة "مُسنَد أحمد":**

الإكمال في ذِكر مَن له روايةٌ في مُسنَد الإمام أحمد مِمَّن ليس في تهذيب الكمال: لابن حمزة الحسيني، شمس الدين، أبي المحاسن، محمد بن علي الدمشقي (ت٧٦٥هـ)[١].

- **كتبٌ في رواة "كتاب الآثار" للإمام محمد بن الحسن الشَّيْباني:**

الإثارة بمعرفة رواة الآثار: لابن حجر العسقلاني، أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ)[٢].

- **كتبٌ في رواة "مَعَانِي الآثار للطَّحاوي":**

١) **مَغَانِي الأخيار في رجال مَعَانِي الآثار:** للعَيْنِيِّ، أبي محمد، بَدْر الدين، محمود بن أحمد (ت٨٧٩هـ)[٣].

ترجم المؤلِّفُ في هذا الكتاب لرواة كتاب "معاني الآثار" للإمام

---

[١] طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الله سرور بن فتح الله، في دار اللِّواء بالرياض، عام ١٤١٢هـ.

[٢] طُبع بتحقيق الأستاذ قاسم أشرف، في إدارة القرآن بكراتشي (باكستان)، وبتحقيق الأستاذ علي بن سليم بن عيد العبادي، في دار العاصمة بالرياض، عام ١٤١٧هـ -١٩٩٦م.

[٣] طُبع في مكتبة الدار بالمدينة المنورة، عام ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م. ثم في دار الكتب العلمية ببيروت عام ٢٠٠٦م، بتحقيق الأستاذ محمد حسن إسماعيل.

الطَّحاوي (ت٣٢١هـ) باختصار شديد، وهو يحتوي على (٤٣١٠) تراجم.

٢) **كشف الأستار عن رجال مَعَانِي الآثار:** للسِّنْدي، أبي التُّراب، رشد الله (ت١٣٤٠هـ) [١].

٣) **الْحاوِي لرجال الطَّحَاوي:** للأعظمي، حبيب الرحمن الهندي (ت١٤١٢هـ)[٢].

ذكر فيه المؤلِّفُ تراجمَ رواة "معاني الآثار" و"مُشكِل الآثار" باختصارٍ شديدٍ على طريقة الحافظ ابن حجر في كتابه "تقريب التهذيب".

- **مصنَّفات في رواة "الكتب العَشَرَة":**

التذكرة بمعرفة رواة العَشَرة: للحافظ ابن حمزة الحسيني، محمد بن علي الدمشقي (ت٧٦٥هـ)[٣]: ترجم فيه المؤلِّفُ لرواة هذه الكتب: "صحيح البخاري"، و"صحيح مسلم"، و"سُنَن أبي داود"، و"سنن التِّرمذي"، و"سنن ابن ماجه"، و"سنن النّسائي"، و"موطَّأ مالك"، و"مُسنَد أحمد"، و"مُسنَد الشَّافِعي"، و"مُسنَد أبي حنيفة".

---

[١] طُبع في مكتبة الدار بالمدينة المنورة.

[٢] حقَّقه لفيف من طلاب جامعة أم درمان في فرع دمشق في مرحلة الماجستير، بإشراف أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عتر، لكنه لم يُطبَع بعد.

[٣] طُبع بتحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب، في مكتبة الخانجي بالقاهرة، عام ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

- **مصنَّفات في رواة "كتب الأئمة الأربعة":**

تعجيل الْمَنْفَعَة بزوائد رجال الأئمة الأربعة: لابن حجر العسقلاني، أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ) [١].

أفرده المؤلِّفُ للرُّواة الموجودين في مصنَّفات الأئمة الأربعة مثل: "موطأ مالكٍ"، و"مُسنَد أبي حنيفة"، و"مُسنَد الشَّافعيِّ"، و"مُسنَد أحمد"، وجعل لكلّ منهم رمزاً، فـ: (ك) للإمام مالك، و(فه) للإمام أبي حنيفة، و(ش) للإمام الشَّافعي، و(أ) للإمام أحمد بن حَنْبَل.

يُعَدّ هذا الكتابُ فريداً في بابه لكونه يَجمَع تراجمَ رواة الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المشهورة، فمَن أراد البحثَ عن حال راوٍ من رواة هذه الكتب فإنه يكفيه الرجوعُ إلى هذا الكتاب.

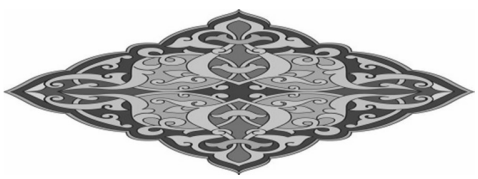

[١] طُبع بتحقيق الأستاذ إكرام الله إمداد الحق، في دار البشائر الإسلامية ببيروت، عام ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

تعريفُ ثلاثة أهَمِّ كُتُبٍ
في معرفة رُوَاة الأصولِ السِّتّة

يُعرَّف في الصفحات اللاَّحِقة تعريفاً مُوسَّعاً بثلاثة كتبٍ مُهِمّةٍ في تراجم رُوَاةِ الأصول السِّتّة، وهي: "تهذيبُ الكمال في أسماء الرِّجال" و"تهذيبُ التهذيب" و"تقريبُ التهذيب"، وهي الكتبُ التي لا يَستغني عنها الطالبُ في معرفة أحوال هؤلاء الرُّوَاة، ومكانتِهم من الجرح والتعديل.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال

للحافظ المتقن جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي

٦٥٤ - ٧٤٢هـ

المجلد الأول

حققه، وضبط نصه، وعلق عليه

الدكتور بشار عواد معروف

أستاذ ورئيس قسم التاريخ بكلية الآداب

جامعة بغداد

مؤسسة الرسالة

نبذةٌ عن المؤلِّف:

هو أبو الْحَجّاج، جمال الدين، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف الْمِزِّي (٦٥٤ – ٧٤٢هـ): الشيخ الإمام، الحافظ الْجِهْبِذ، من أئمّة الجرح والتعديل، ومحدِّث الدِّيار الشَّامية في عصره.

وُلد بظاهر "حلب"، ونشأ بالْمِزَّة (من ضَواحِي دمشق) وتوفي بدمشق. تَرافَق هو وشيخُ الإسلام ابن تَيْمِيَة في السَّماع والنَّظر في علومٍ مع عِدَّةٍ من الأعلام.

مَهَر في اللغة، ثم في الحديث ومعرفةِ رجاله. وكان غزيرَ العِلم، ثقةً حُجَّةً. قال الحافظ الذهبي في وصفه: "أحفَظُ مَن رأيتُ أربعة: ابنُ دَقِيق العِيْد، والدِّمْيَاطِيّ، وابن تَيْمِيَة، والْمِزِّيُّ، فابنُ دقيق العيد أفقَهُهم في الحديث، والدِّمْيَاطِيُّ أعرَفُهم بالأنساب، وابنُ تيمية أحفَظُهم للمُتون، والْمِزِّيُّ أعرَفُهم بالرِّجال".

وقد صنَّف كتباً قيمةً في الحديث ورجاله، ومن أشهرها: "تهذيب الكمال في أسماء الرِّجال"، و"تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف"[1].

[1] انظر لترجمته: "الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة" لابن حجر العسقلاني: (٤/٤٥٧)، و"الأعلام" لخير الدين الزركلي: (٨/٢٣٦، ٢٣٧).

تعريفُ الكتاب:

اقتصر الْمُؤلِّفُ في هذا الكتابِ كتابَ "الكمال في أسماء الرجال للمَقْدِسِيِّ" على رواة الكتب السِّتَّة، فاستدرك ما فاتَه (أي المقدسيَّ) مِن رواة الكتب، وأضاف (أي الْمِزِّيُّ) إلى مُعْظَم تراجم الأصلِ مادَّةً تاريخيةً جديدةً في شيوخ صاحب الترجمة، والرواة عنه، وما قِيل فيه من جرحٍ، أو تعديلٍ، أو توثيقٍ، أو تاريخِ مولدِه، أو وفاتِه.

ومنهجُه في الكتاب على النحو الآتي:

أوّلاً: تَرْجَمَ لرواة الكُتُب السِّتّة، ولرواة المصنَّفات التي صنَّفها أصحابُ الكتب السِّتّة، والتي تتعلَّق بالحديث أيضاً[1].

ثانياً: رَمَز في كلِّ ترجمةٍ رموزاً تَدُلُّ على المصنَّفات التي رَوَتْ أحاديثَ من طريق صاحب الترجمة. فهو حين يُورِد الترجمةَ يقول – مثلاً –: "ع: مالِك بن أنس بن مالك أبي عامر بن عَمرو بن الحارث بن غَيْمان بن خُثَيْل بن عَمرو بن الحارث، وهو ذو أصْبَح الأصبحي الْحِمْيَري، أبو عبد الله المدَني". وهكذا أنه يَذكُر أولاً الرَّمْزَ، ثم يسوق النسبَ، ثم يَذكُر الْمَوْلِدَ ونحوَ ذلك.

---

[1] مثل كتب التواريخ كـ"التاريخ الكبير" للبخاري وغيره؛ لأن الأحاديث التي ترد فيها غير مقصودة بالاحتجاج.

وإذا ذكر: "ع" يعني أنه أَخْرَجَ له الجماعةُ، وإذا قال: "خ م" يعني أنه أخرج له البخاريُّ ومسلمٌ، و: "دس" إذا أخرج له أبو داود والنَّسائي، و: "ت" إذا أخرج له الترمذي، و: "هـ" إذا أخرج له ابن ماجه، وإذا كان الحديثُ مُخرَّجاً في "السُّنَن الأربعة" فيَذكُر رقمَ (٤).

وهكذا في كل راوٍ مع بداية الكلام على اسم الرَّاوي، فيَذكُر المؤلِّفُ أولاً مَن خَرَّج للراوي من أصحاب الكتب السِّتّة. وقد سار على هذه الطريقة إلى آخر الكتاب.

ثالثاً: ذَكَر في ترجمة كلّ راوٍ شيوخَه وتلاميذَه على الاستيعاب قَدْرَ ما تيسَّر له. ورَتَّب كُلاًّ من شيوخ صاحب الترجمة وتلاميذه على حروف المعجم. وذَكَر في ترجمة كلِّ راوٍ شيوخَه بقوله: "رَوَى عن فلان"، وتلاميذَه بقوله: "روى عنه".

رابعاً: ذَكَر سَنَةَ وفاةِ الرَّاوي، وذكر الخلافَ وأقوالَ العلماء فيها بالتفصيل.

خامساً: ذَكَر عدداً من تراجم الرُّواة، ولم يعرِّف بأحوال بعضهم، ولم يزد على قوله: "روى عن فلان"، أو "روى عنه فلان"، أو "أخرج له فلان".

سادساً: أطال الكتابَ بإيراد كثيرٍ من الأحاديث التي يُخرِجها بإسناده من مروياته العالية من "الموافَقات"[1] و"الأبدال"[2] وغير ذلك من أنواع العلوم، وقَلَّ أن يَذكُر ترجمةَ راوٍ من المشهورين مِن غير أن يَسُوْقَ له حديثاً بإسناده فيقول: "وقد وَقَع لي مِن حديثه بدلاً عالياً وقد وافقتُه في كذا"، ويَذكُر الإسنادَ طويلاً. وتُقَدَّرُ هذه الأحاديثُ من حيث الحجم بنحو ثُلُث حجمِ الكتاب.

سابعاً: رتَّب أسماءَ التراجم على أَحْرُف المعجم، غير أنه ابتدأ في حرف الألف بِمَن اسمُه "أحمد"، وفي حرف الميم بِمَن اسمُه "محمَّد". وذَكَر لكُلِّ راوٍ من

---

[1] وهي جمعُ: "مُوافَقةٍ"، وهي قِسْمٌ يَلتحِق بأقسام الإسناد من حيثُ العُلُوِّ والنُّزُول، وهي روايةُ الحديثِ بسندٍ يَصِلُ فيه الرَّاوي إلى شيخ أحدِ المصنِّفِين لكتب الرواية من غير طريقه، بعددٍ أقَلّ مِن عددِه إذا رواه عن المصنِّف عن الشيخ. ومثالُه: قال الحافظُ ابن حجر: "روى البخاريُّ عن قُتَيْبَةَ (ت٢٤٠هـ)، عن مالكٍ حديثاً، فلو رَوَيْناه مِن طريقه؛ كان بيننا وبين قتيبةَ ثمانيةٌ (أي رواة)، ولو رَوَيْنا ذلك الحديثَ بعَيْنِه مِن طريق أبي العبَّاس السَّرَّاج (ت٣١٣هـ) عن قتيبةَ – مثلاً – لكان بيننا وبين قتيبةَ فيه سبعةٌ، فقد حَصَل لنا الموافقةُ مع البخاري في شيخه بعينه مع عُلُوِّ الإسناد إليه". (شرح النخبة: ص: ١١٧، وانظر: "معجم المصطلحات الحديثية" للمؤلِّف، حرف الميم).

[2] "وهي جمعُ: "بَدَلٍ"، من أقسام الإسناد العالي، وهو: الوصولُ إلى شيخ شيخِ المصنِّفِ بطريقٍ أقلّ عدداً من طريق ذلك المصنِّف. ومثالُه: حديثٌ يرويه الإمامُ البخاريُّ – مثلاً – عن الْحُمَيْدي، عن ابن عُيَيْنَة. فيأتِي المخرِّجُ فيرويه من طريق العَوْفي عن ابن عُيَيْنَة فيُبَدِّل بشيخ البخاريِّ راوياً آخر، فلذلك سُمِّي "البَدَل". (انظر: "معجم المصطلحات الحديثية" للمؤلِّف، حرف الباء).

رواة الكتب السِّتَّةِ: اسمَه، واسمَ أبيه وجَدِّه، ونسبَه الكامِل، وتاريخَ مَولِده، ووفاتِه.

ثامناً: نَقَل أقوالَ علماءِ الجرح والتعديل في الرُّواة، بعضها بإسناده إلى قائليها، وبعضها بدون سندٍ.

تاسعاً: نبَّه على ترتيبات بعض الأسماء الْمُبْهَمة أو الْمَكْنِيَّة، وما أشبه ذلك.

يحتوي هذا الكتابُ على (٨٠٤٥) ترجمةً لرواة الكتب السِّتَّة.

رموز الكتاب:

الرقم	اسم الكتاب	اسم المؤلف	رمز الكتاب
١	صحيح البخاري	الإمام البخاري محمد بن إسماعيل	خ
٢	صحيح مسلم	الإمام مسلم بن الحجاج القشيري	م
٣	سنن أبي داود	الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني	د
٤	سنن الترمذي	الإمام أبو عيسى محمد بن سورة الترمذي	ت
٥	سنن النَّسائي	الإمام أحمد بن شعيب النسائي	س
٦	سنن ابن ماجه	الإمام ابن ماجه محمد بن يزيد القزويني	ق
٧	تعليقات البخاري في صحيحه	الإمام البخاري محمد بن إسماعيل	خت
٨	الأدب المفرد	" " " " "	بخ
٩	خلق أفعال العباد	" " " " "	عخ
١٠	جزء رفع اليدين	" " " " "	ي
١١	جزء القراءة خلف الإمام	" " " " "	ز
١٢	مقدمة مسلم في صحيحه	الإمام مسلم بن الحجاج القشيري	مق
١٣	الفرد	الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني	ف
١٤	المسائل	" " " " " " " " " "	ل

١٥	الناسخ والمنسوخ	" " " " " " " " " " " "	خد
١٦	فضائل الأنصار	" " " " " " " " " " " "	صد
١٧	القدر	" " " " " " " " " " " "	قد
١٨	مسند مالك	" " " " " " " " " " " "	كد
١٩	المراسيل	" " " " " " " " " " " "	مد
٢٠	الشمائل	الإمام أبو عيسى محمد بن سورة الترمذي	تم
٢١	خصائص عليٍّ ﷺ	الإمام أحمد بن عبد الرحمن النسائي	ص
٢٢	عمل اليوم والليلة	" " " " " " " " " " " " " "	سي
٢٣	مسند عليٍّ ﷺ	" " " " " " " " " " " "	عس
٢٤	مُسْنَد مالكٍ	" " " " " " " " " " " "	كن
٢٥	تفسير ابن ماجه	الإمام ابن ماجه محمد بن يزيد القزويني	فق
٢٦	الكتب السِّتّة معاً	البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه	ع
٢٧	السُّنَن الأربعة	أبو داود، الترمذي، النسائي، ابن ماجه	٤

طُبع هذا الكتابُ بتحقيق الدكتور بَشَّار عَوَّاد معروف في مؤسَّسة الرسالة ببيروت، فكانت الطبعة الأولى تشتمل على (٣٥) مجلَّداً، وأُعيد طبعُه بعد تصحيح المحقِّق وحذف بعض تعليقاته، وصدر في (٨) مجلَّداتٍ على القطع الكبير.

تهذيب التهذيب

تصنيف

الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر شهاب الدين العسقلاني الشافعي

ولد سنة ٧٧٣هـ - توفي سنة ٨٥٢ هـ

باعتناء

إبراهيم الزيبق عادل مرشد

مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة

الجزء الأول

مؤسسة الرسالة

نبذةٌ عن المؤلِّف:

هو أبو الفضل، شهاب الدين، أحمد بن عليّ بن محمد العَسْقَلاني (٧٧٣ – ٨٥٢هـ): الإمام المحدِّث، الحافظ الْمُتقِن، أمير المؤمنين في الحديث، وأحد أكابر المؤلِّفين فيه.

أصلُه من "عَسْقَلان" بفلسطين، ومَوْلِدُه ووفاتُه بالقاهرة.

أقبل على الحديث فسمع الكثيرَ، ولازم شيخَه الحافظ أبا الفضل زَيْن الدين عبد الرحيم العِراقي وتخرَّج عليه في هذا العِلم. ثم رحل إلى اليمن، والحجاز، وغيرهما لسماع الشُّيوخ، وصارت له شهرةٌ كبيرةٌ، قصده الناسُ للأخذ عنه، وأصبح حافظَ الإسلام في عصره.

كان فصيحَ اللِّسان، غزيرَ العلم، واسعَ الاطّلاع. وُلي قضاءَ مصر مَرّاتٍ ثم اعتزل.

وله مصنَّفات كثيرة، ومن أشهرها: "فتح الباري في شرح صحيح البخاري"، و"الإصابة في تمييز أسماء الصحابة"، و"تهذيب التهذيب"، و"تقريب التهذيب"، و"لسان الميزان" و"بلوغ المرام من أدلّة الأحكام"، و"إتحاف الْمَهَرَة بأطراف العَشَرة"، وغيرها[1].

---

[1] انظر لترجمته: "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع" لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي: (٣٦/٢)، و"الأعلام" لخير الدين الزركلي: (١/١٧٨/ ١٧٩).

تعريفُ الكتاب:

هذا الكتابُ اختصارٌ وتهذيبٌ لـ"تهذيب الكمال لِلْمِزِّيِّ"، ويتمثَّل هذا الاختصارُ فيما يأتي:

١) حَذَف المؤلِّفُ كثيراً مِن شيوخ صاحب الترجمة وتلاميذه الذين استوعبهم الْمِزِّيُّ، واقتصر على الأَشْهَر والأَحْفَظِ والمعروفِ منهم، ورَتَّبهم داخِلَ الترجمة على التقدُّم والسِّنِّ والحفظِ والإسنادِ والقَرابةِ وما إلى ذلك، لا على حروف المعجم مثلما فعل الْمِزِّيُّ في الأصل.

٢) واقتصر من كلام الجرح والتعديل على ما يُفيدهما فقط، وحَذَف أسانيدَ الأقوال في الجرح والتعديل التي نسبها الْمِزِّيُّ إلى قائليها.

٣) وحَذَف الأسانيدَ من الأحاديث التي كانت في الأصل.

٤) وحَذَف كثيراً من الخلاف في وفاة الرجل إلاَّ لِمَصلَحةٍ.

كما زادَ المؤلِّفُ (ابنُ حجر) على "تهذيب الكمال" مع إبقاء ترتيبه وتراجمه ما يلي:

١) زاد في التراجم ما ظَفِرَ به من أقوال الأئمة في التجريح والتوثيق من كتاب "تذهيب التهذيب" للحافظ الذهبي، ومن "إكمال تهذيب الكمال" للمُغْلَطَاي وغيرِهما، وصَدَّرَه بقوله: "قلتُ".

٢) وزاد بعضَ التراجم التي رأى أنها على شرطِه.

أمَّا رموزُ هذا الكتابِ فهي مثل رموز "تهذيب الكمال" لم تتغيَّر. وهو

يحتوي على (١٢٢٩٤) ترجمةً.

طُبع هذا الكتابُ لأول مَرّةٍ في دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد (الدَّكَن) في الهند عام ١٣٢٥هـ. ثم صدرت له عدةُ طبعاتٍ، ومِن أحسنها: طبعةُ مؤسَّسة الرسالة ببيروت، الَّتي صدرت في عام ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، بتحقيق الأستاذَين: إبراهيم زَيْبَق و عادل مرشد.

تقريب التهذيب

للإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر
العسقلاني الشافعي
المولود سنة ٧٧٣ - المتوفى سنة ٨٥٢
رحمه الله تعالى

ومعه حاشيتا
عبد الله بن سالم البصري ومحمد أمين ميرغني

قابلها بأصول مؤلفيها
وقدم لها دراسة وافية
محمد عوامة

دار اليسر
دار المنهاج

نبذةٌ عن المؤلِّف:

سبقت ترجمته في تعريف الكتاب السابق.

تعريفُ الكتاب:

اختصر الْمُؤلِّفُ في هذا الكتابِ كتابَه السَّابق "تهذيب التهذيب" في نحو سُدُسِ حَجْمِه، وبذلك أصبح هذا الكتابُ مختصراً جدّاً، بحيثُ لا تزيد كلُّ ترجمةٍ على ثلاثة أسطرٍ، لكنه مع ذلك مُفِيدٌ جدّاً لِمَن يُريد أن يَعرِف الْمُوْجَزَ لكلام الأئمة في أحد رُواةِ الكتب السِّتّة من حيث الجرح والتعديل.

أمَّا منهجُ المؤلِّف في هذا الكتاب فهو كما يلي:

١) رَتَّبه على حُروف المعجم بذِكر أسماء الرُّواة من الألف إلى الياء، لكن في حرف الألف بدأ بـ"أحمد"، وفي الميم بـ"محمَّد" لشَرَفِ الاسْمَيْن مثل ما كان في الأصل.

٢) واقتصر في ترجمة الرَّاوي على اسمه وأبيه وجدِّه، وكُنيتِه ولقبِه، مع ضبطِ ما يُشكِل من ذلك بالحروف، ثم يَذكُر مرتبتَه بكلمةٍ أو كلمتَيْن، ثم عصرَ الرَّاوي، وتاريخَ وفاتِه مُشِيْراً إليه بذكر طبقتِه، ثم يَذكُر في رَمْزٍ مَن رَوَى عنه. وهذه إحدى نماذج تراجم هذا الكتاب، يقول المؤلِّفُ عن الرَّاوي: "زياد بن يحيى بن حَسَّان، أبو الخطاب الْحَسّاني النكري، بضَمِّ النُّوْن، البَصْرى، ثقةٌ، من العاشرة، مات سنة أربع وخمسين. ع".

٣) وذَكَر في آخر الكتاب الرُّواةَ المعروفين بالكُنَى على حُروف المعجم.

٤) وذَكَر من نُسِبَ إلى أبيه أو أُمِّه أو جَدِّه أو عَمِّه، مِثل "ابن إسحاق"، و"ابنِ أبي أوفى". وذَكَر تحت هذا فصلاً فِيمَن قِيل فيه: "ابن أخي فلان"، مِثل: "ابن أخي الزُّهري". ثم تحت هذا الفصلِ فصلٌ فِيمَن قِيل فيه: "ابن أُمِّ فلان"، منهم الصحابي الجليل: ابنُ أُمِّ مَكْتوم.

٥) وذَكَر الأنسابَ من القبائل والبلاد والصَّنائع وغير ذلك مِثل: الأنصاري، الإفريقي، الْحُلواني، الغَزَّال، الوَرَّاق.

٦) ثم ذَكَر الألقابَ مِثل: الأَحْوَل، الأَعْمَش، الأَعْرَج، الأَحْدَب، الكَوْسَج. ثم ذَكَر الكُنَى من الألقاب مِثل: أبو تُراب، أبو الرِّجال، أبو الأَحْوَص. ثم ذَكَر الأنسابَ من الألقاب مِثل: الْمَقْبُري، الزُّهْرِيّ، الدَّوْرَقِيّ.

٧) ثم ذَكَر الْمُبْهَمات مِثل: "إبراهيم النَّخَعي عن خاله"، فوضَّح مَن خالُه. ثم ذَكَر الكُنَى من المبهمات مِثل: "أبو إسحاق الهمداني عن رجلٍ عن سعد بن عبادة"، وبيَّن كُلَّ ذلك.

٨) ثم ذَكَر النِّساءَ في آخر الكتاب، ورَتَّب أسماءَهنّ كما فعل في أسماء الرِّجال.

واستعمل المؤلِّفُ في هذا الكتابِ نفسَ الرُّمُوْزِ التي استعملها في كتابه السابق "تهذيب التهذيب"، إلاَّ أنه زادَ رَمْزاً وهو كلمةُ "تمييز"، وهي إشارةٌ إلى مَن ليست له روايةٌ في المصنَّفات التي هي موضوعُ الكتاب. ويحتوي هذا الكتابُ على (٨٨٢٦) ترجمةً.

تقسيم طبقات الرُّوَاة في هذا الكتاب:

قسَّم فيه المؤلِّفُ الرُّواةَ إلى اثنتي عشرة طبقةً بحسب سِني وفياتِهم، وإلى مراتب بحسب حالِهم من حيث الجرح والتعديل، فقال في المقدِّمة: "وباعتبار ما ذكرتُ انحصر لي الكلامُ على أحوالِهم في اثنتي عَشْرَة مرتبةً، وحصرُ طبقاتِهم في اثنتي عَشْرَة طبقةً؛ فأمَّا **المراتب:**

فأوَّلُها: الصَّحابة ﷺ: فأُصرِّح بذلك لشَرَفِهم.

الثانية: مَن أُكِّدَ مدحُه: إمَّا بأفعل كـ"أَوْثَق الناس"، أو بتكرير الصِّفة لفظاً كـ"ثقة ثقة"، أو معنى: كـ"ثقة حافظ".

الثالثة: مَن أُفْرِدَ بصفةٍ، كـ"ثقة"، أو "مُتقِن"، أو "ثَبْت"، أو "عَدْل".

الرابعة: مَن قَصُرَ عن درجة الثَّالثة قليلاً، وإليه الإشارةُ بـ"صَدُوْق"، أو "لا بأسَ به"، أو "ليس به بأسٌ".

الخامسة: مَن قَصُرَ عن الرَّابعة قليلاً، وإليه الإشارةُ بـ"صَدُوْقٍ سَيِّء الحِفظ"، أو "صدوق يَهِمُ"، أو "له أَوْهامٌ"، أو "يُخطىء"، أو "تغيَّر بأَخَرةٍ". ويَلتحِق بذلك مَن رُمِيَ بنوعٍ من البدعة، كـ: التَّشَيُّع، والقَدَر، والنَّصْب، والإرجاء، والتَّجَهُّم، مع بيان الدَّاعية من غيره.

السَّادسة: مَن ليس له من الحديث إلاَّ القليلُ، و لم يَثْبُتْ فيه ما يُترَك حديثُه مِن أجله، وإليه الإشارةُ بلفظ: "مقبول"، حيث يُتابَع، وإلاَّ فـ"لَيِّن الحديث".

السَّابعة: مَن رَوَى عنه أكثَرُ مِن واحدٍ ولم يُوَثَّقْ، وإليه الإشارةُ بلفظ: "مَسْتُور"، أو "مَجْهُول الْحال".

الثَّامنة: مَن لم يُوجَد فيه توثيقٌ لِمُعتَبَر، ووُجِدَ فيه إطلاقُ الضَّعْفِ، ولو لم يُفسَّر، وإليه الإشارةُ بلفظ: "ضعيف".

التَّاسعة: مَن لَمْ يَرْوِ عنه غيرُ واحدٍ، ولم يُوَثَّقْ، وإليه الإشارةُ بلفظ: "مجهول".

العاشرة: مَن لَمْ يُوَثَّقْ البَتَّةَ، وضُعِّفَ مع ذلك بقادِحٍ، وإليه الإشارةُ بـ"متروك"، أو "متروك الحديث"، أو "واهِي الحديث"، أو "ساقِط".

الحادية عشرة: من اتُّهِمَ بالكَذِب.

الثَّانية عشرة: مَن أُطْلِقَ عليه اسمُ الكذب والوَضْعِ.

ثم ذكر المؤلِّفُ طبقات الرواة فقال: "**وأمّا الطبقاتُ:**

فالأُوْلَى: الصَّحابةُ ﷺ، على اختلاف مراتبِهم، وتمييزُ مَنْ ليس له منهم إلاَّ مُجَرَّدُ الرُّؤْيَةِ مِن غيره.

الثَّانية: طبقةُ كبارِ التَّابِعين، كـ"ابن الْمُسَيَّب"، فإن كان مُخَضْرَماً صَرَّحْتُ بذلك.

الثَّالثة: الطبقةُ الوُسْطَى من التَّابِعين، كـ"الْحَسَن [البَصْري]" و"ابن سِيْرِيْن."

الرَّابعة: طبقةٌ تَلِيْها: جُلُّ روايتِهم عن كبار التَّابِعين، كـ"الزُّهْرِيّ" و"قَتَادَة".

الخامسة: الطبقةُ الصُّغْرى منهم، الذين رَأَوْا الواحدَ والاثنينَ، و لم يَثْبُتْ لبعضِهم السَّمَاعُ من الصَّحابة، كـ"الأَعْمَش".

السَّادسة: طبقةٌ عاصَرُوا الخامسةَ، لكن لَمْ يَثْبُتْ لهم لقاءُ أحدٍ من الصَّحابة، كـ"ابن جُرَيْج".

السَّابعة: كبارُ أتباعِ التَّابعين، كـ"مالِكٍ" و"[سُفيان] الثَّوْرِي".

الثامنة: الطبقةُ الوُسْطَى منهم، كـ"[سُفيان] بن عُيَيْنَة" و"ابن عُلَيَّة".

التَّاسعة: الطبقةُ الصُّغْرَى من أتباعِ التَّابعين كـ"يَزِيْد بن هارُوْنَ"، و"الشَّافِعِيّ"، و"أبي داود الطَّيَالِسِيّ"، و"عبد الرَّزَّاق".

العاشرة: كبارُ الآخِذِين مِن تَبَعِ الأتباع، مِمَّن لم يَلْقَ التَّابِعين، كـ"أحمد ابن حَنْبَل".

الحادية عشرة: الطبقةُ الوُسْطَى مِن ذلك، كـ"الذُّهْلِيّ" و"البُخاري".

الطبقةُ الثَّانية عشرة: صِغارُ الآخِذِين مِن تَبَعِ الأتباع، كـ"التِّرمذي". وألحقتُ بها باقي شيوخ الأئمة السِّتَّة، الذين تَأخَّرَتْ وفاتُهم قليلاً، كبعض شيوخ النَّسائي.

وذكرتُ وفاةَ مَن عرفتُ سنةَ وفاتِه مِنهم، فإنْ كان مِن الأُوْلَى والثَّانية؛ فهم قبل المئة. وإنْ كان من الثالثة إلى آخر الثامنة؛ فهم بعد المئة. وإنْ كان من التاسعة إلى آخر الطبقات؛ فهم بعد المئتَيْن. ومن نَدَرَ عن ذلك بَيَّنْتُه"[1].

[1] انظر مقدمة "تقريب التهذيب" ص: ١١١، ١١٢.

وهذا منهجٌ بديعٌ للمؤلِّف في هذا الكتاب، في ترجمة رُواة الكتب السِّتَّة وبيانِ مكانتهم من الجرح والتعديل، فينبغي للطالب أن يعرفه جيداً ليُحسِن الاستفادةَ من هذا الكتاب.

ولهذا الكتابِ طبعاتٌ عديدةٌ، ومِن أحسنها: الطبعةُ التي صَدَرتْ مراراً من عدة دُوَر النشر، بتحقيق الشيخ محمَّد عَوَامه، وهي تمتاز بالدقة في التحقيق والضَّبْط للأسماء والكلمات.

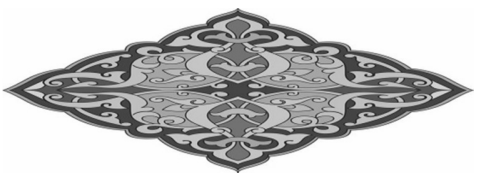

تدريبات على استخدام كتب الثِّقات والضُّعفاء

وبعد تعرُّف الطلابِ على كُتُب الرِّجال وخصائص كلٍّ منها؛ يُستَحسَن أن يَتدرَّبوا - بإشراف أستاذ متخصّص في هذا العلم - على استخراج تراجم الرِّجال من تلك الكتب، على النحو الآتي، حتى يتمكَّنوا من التَّعامُل معها عند الحاجة:

أولاً: تدريبات على استخدام كتب الثِّقات:

اسْتَخْرِجْ التراجمَ الآتية مستعيناً بكُتب الثقات:

١) إبراهيم بن طَهْمان.

٢) أحمد بن الأزهر النَّيسابوري.

٣) أحمد بن عيسى التُّسْتري.

٤) إسحاق بن إبراهيم بن راهُوْيَهْ.

٥) إسماعيل بن عُلَيّة.

٦) حَرْب بن شَدّاد.

٧) خالد الْحَذَّاء.
٨) عبد الله بن رجاء الغُداني.
٩) عمرو بن عاصم الكِلابَيّ.
١٠) معاذ بن هِشام الدُّسْتوائي.
١١) مَعْمَرُ بن راشد أبو عُرْوَة.
١٢) وهب بن مُنَبِّه.

ثانياً: تدريبات على استخدام كتب الضعفاء:

اسْتَخْرِجْ التراجمَ الآتية مستعيناً بكُتب الضُّعَفاء:

١) أحْوَصُ بن حكيم الْحِمْصِيّ.
٢) بِشْرُ بن نُمَيْر القُشَيْرِيّ.
٣) جُبَارَةُ بن الْمُغَلِّس.
٤) حازِمُ بن عَطَاء أبو خلف الأعمى.
٥) داودُ بن عَطَا الْمَدِيْنِيّ.
٦) راشِدُ بن داود الصَّنْعانِيّ الدِّمَشْقِيّ.
٧) سعيدُ بن خالد الْخُزَاعِيّ.
٨) شَبِيْبُ بن شَيْبَة.
٩) صالِحُ بن حَسّان.
١٠) الضَّحَّاك ابن شُرَحْبِيل.

١١) طلحةُ بن زَيْد الرِّقّي.

١٢) عاصمُ بن هِلال البارِقِيّ.

ثالثاً: تدريبات على استخدام كتب رواة كتب الحديث المخصوصة:

اسْتَخْرِجْ التراجمَ الآتية مستعيناً برواة "صحيح البخاري" للكَلاَبَاذِي، وبرواة "صحيح مسلم" لابن مَنْجُوْيَهْ، أو "الجمع بين رجال الصَّحِيْحَين" لابن القَيْسَرانِي:

١) إبراهيمُ بن سُوَيد بن حَيَّان.

٢) بَيَانُ بن بِشْر الأَحْمَسِيّ.

٣) ثابِتُ بن عَجْلان أبو عبد الله.

٤) جابِرُ بن عَمْرو أبو الوَازِع الرَّاسِبِي.

٥) حَرْمَلةُ بن عبد الله التَّميمي العَنبري.

٦) خالدُ بن مِهْران أبو الْمَنَازِل.

٧) داودُ بن عَمْرو الضَّبِّيّ.

٨) رَجَاءُ بن حَيْوَة الكِنْدِيّ.

٩) سعيدُ بن عبد الله بن جُبَيْر.

١٠) شُرَحْبِيلُ بن شَرِيك الْمُعافِري أبو محمَّد.

١١) صالِحُ بن عُمَر الواسِطيّ.

١٢) طَلْقُ بن غَنَّام، أبو محمد الكوفي.

اسْتَخْرِجْ التراجمَ الآتية مستعيناً برواة الكتب السِّتَّة للمِزِّي، والذَّهبي، وابن حجر:

١) إبراهيمُ بن محمد بن الْمُنتَشِر.
٢) بشرُ بن السَّرِيّ أبو عمرو الأَفْوَه.
٣) بُكَيْرُ بن عبد الله بن الأَشَجِّ.
٤) ثابتُ بن أسلم البُنَاني.
٥) جابرُ بن عبد الله بن عمرو بن حَرَام الأنصاري.
٦) الحارثُ بن سُوَيْد التَّيْمِي.
٧) خالدُ بن ذَكْوان الْمَدَنِيّ.
٨) ذَرُّ بن عبد الله الْمُرْهِبِيّ.
٩) رَبِيعةُ بن أبي عبد الرحمن التَّيْمِي.
١٠) زُبَيْدُ بن الحارث بن عبد الكريم اليامي.
١١) سالِمُ بن أبي أُمَيّة، أبو النَّضْر.
١٢) شَبَابَةُ بن سَوَّار الْمَدائِنِي.

اسْتَخْرِجْ التراجمَ الآتية مستعيناً بالكتب المختصة برواة الأئمة الأربعة:

١) إبراهيمُ بن صالح بن عبد الله المدني.
٢) بَكْرُ بن يزيد الطويل الحمصي.
٣) حُصَينُ بن حَرْمَلة المهري.

٤) رُوَيْشدُ الثَّقَفي.
٥) سراجُ بن عُقبة بن طَلْق بن علي.
٦) سفيانُ بن وهب الْخَوْلاني.
٧) شدَّادُ بن عمران التَّغْلبي.
٨) صفوانُ بن المعطّل.
٩) عاصمُ بن صُهَيب الواسِطي.
١٠) عبدُ الرحمن بن رافع الْحَضْرَمي.
١١) محمدُ بن عبد الملك بن مَرْوان الأُمَوِيّ.
١٢) نُفَيلُ بن هشام بن سعيد بن زيد.

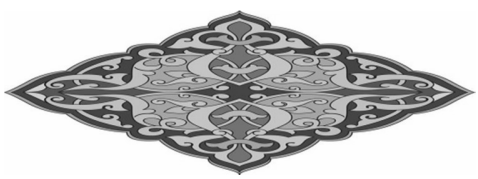

كلمة الْخِتَام

هذه بعضُ أهَمّ مباحث "علم الجرح والتعديل"، التي ينبغي للطلابِ الإلمامُ بها في بداية عهدهم بدراسة هذا العلم، وقد حاولتُ فيها – قَدْر المستطاعِ – التبسيطَ والتيسيرَ، مراعياً لمستواهم العِلمي، لكن لا غِنًى لهم البَتَّة عن دراسة بعض الكتب المنهجية الموسَّعة في هذا العِلم، مثل التي أذكرها فيما يلي:

(أ) الكتب المنهجية الموسَّعة في عِلم الجرح والتعديل[1]:

١) **"الميسَّر في علم الجرح والتعديل"** للمؤلِّف[2]:

يتضمَّن هذا الكتابُ أهمَّ مباحث ومسائل وقواعد هذا العلم، ويتحدَّث عن نشأته وتطوُّرِه وطبقاتِ أئمته، ويبيِّن ألفاظَ الجرح والتعديل وبعضَ عباراتهما الْمُوهِمة، ويعرِّف بأهمِّ كتبهما.

---

[1] بدأتُ في تعريف هذه الكتبِ بما هو الأسهَلُ والأيسَرُ منها على الطلاب لغةً ومضموناً.

[2] طُبع في دار ابن كثير بدمشق وبيروت عام ١٤٢٨هـ.

٢) و"**ضوابط الجرح والتعديل**"[١] للشيخ عبد العزيز محمد بن إبراهيم العبد اللَّطِيف (ت١٤٢١هـ):
وهو أحسَنُ الكتبِ التي أُلِّفَتْ في تعريف هذا العلم، في أسلوبٍ علميٍّ قويمٍ، ومنهجٍ أكاديميٍّ رصينٍ، حفله المؤلِّفُ – رحمه الله تعالى – بالأمثلة التطبيقية المفيدة.

٣) و"**أصول الجرح والتعديل**"[٢] للدكتور نور الدين عِتْر:
وهو كتابٌ قيّمٌ في هذا العلم، راعى فيه المؤلِّفُ الاختصارَ، وعُني بتحقيق البحث في كثيرٍ من المسائل الشَّائكة المتعلّقة بهذا العلم.

٤) و"**دراسات في الجرح والتعديل**[٣]" للدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي:
يحتوي هذا الكتابُ على بحوث قيمة في هذا العلم، استخلصها المؤلِّفُ من أُمّهات كتب علوم الحديث والرجال، ورتَّبها ترتيباً جديداً.

٥) و"**الْمَدخَل إلى دراسة علم الجرح والتعديل**[٤]" للمؤلِّف:
يتميَّز هذا الكتابُ عن الكتب السابقة ببعض التوسُّع في تعريف كثيرٍ من العبارات النادرة في الجرح والتعديل، وتراجم أئمتِهما، والكتبِ المتعلِّقة بهما، مع التركيز على تعريف أهمِّ مباحث ومسائل هذا العلم.

---

[١] طُبع في مكتبة العبيكان بالرياض عام ١٤٢٦هـ.
[٢] طُبع بدمشق عام ١٤٢٢هـ.
[٣] طُبع في عالم الكتب ببيروت عام ١٤٠٢، ثم في دار السلام بالرياض عام ١٤٢٤هـ.
[٤] طُبع في دار ابن كثير بدمشق وبيروت عام ١٤٢٧هـ.

هذه بعضُ الكتبِ التي راعى المؤلِّفون فيها منهجاً سهلاً في العرض والتعريف لمباحث هذا العلم بحيث يتيسَّر للطالب فهمُها واستيعابُها.

كذلك ثَمّة كتبٌ أخرى مفيدةٌ للطالب للتوسُّع في هذا العِلم، مثل:

٦) **"الرفع والتكميل في الجرح والتعديل"**[١] للشيخ عبد الحي بن عبد الحليم اللَّكْنَوِي (ت١٣٠٤هـ).

الذي يُعتبَر أوّلَ ما أُلِّف في هذا العلم، ويُعَدّ في أهمِّ المراجع الجامعة فيه، لكنه لم يَستوعِب جميعَ مسائله، مع ذلك فهو حافلٌ بكثير من الفوائد الحديثية ولا سيما في الهوامش التي كَتَبها محقِّقُه الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة (ت١٤١٧هـ) رحمه الله تعالى.

٧) و**"المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل"** للدكتور فاروق حَمادة[٢].

يحتوي هذا الكتابُ على مباحث مفصَّلة وموسَّعة في مختلف مسائل هذا العلم وغيره من علوم الحديث، فقد تناولها المؤلِّف في أسلوب علميّ رشيق.

٨) و**"شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل"** للشيخ أبي الحسن مصطفى ابن إسماعيل[٣].

---

[١] طُبع مراراً بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

[٢] طُبع في دار السلام بالقاهرة، وغيرها في دور النشر الأخرى في المغرب والسعودية.

[٣] طبع في مكتبة ابن تيمية بالقاهرة عام ١٤١١هـ.

يشرح هذا الكتابُ الكثيرَ من ألفاظ وعبارات أئمة الجرح والتعديل، ومعرفة مقاصدهم، لكن ينقصه الترتيبُ الجيد.

(ب) معاجم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل:

إنَّ مُعْظَم مَن ألَّفوا الكتب في علوم الحديث لم يَفُتْهم أن يَذكُروا فيها عَقِبَ تعريفِهم لعلم الجرح والتعديل تلك الألفاظَ والعباراتِ التي قالها أئمّةُ الحديث ونُقَّادُه في وصف الرُّوَاة توثيقاً وتضعيفاً، ولكن بعض المؤلِّفين المعاصرين رأوا في إفراد تلك الألفاظ والعبارات بالتأليف في كتب مستقلّة على الترتيب المعجمي سهولة على الطلاب في الوصول إليها، فألَّفوا في ذلك كتباً مفيدةً، مثل:

١) **"معجم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل النادرة والمشهورة":** للمؤلِّف[١].
والذي جمع في هذا الكتابِ ألفاظَ وعباراتِ الجرح والتعديل على الترتيب الألفبائي، ورتَّبها حسب الحروف الهجائية، وشرحها وضرب لها أمثلةً بعنايةٍ ودِقّةٍ. ويتضمَّن الكتابُ (٦١٠) ألفاظٍ وعباراتٍ من الجرح والتعديل.

[١] طُبع في دار ابن كثير بدمشق وبيروت، عام ١٤٢٨هـ.

٢) و"**معجم ألفاظ الجرح والتعديل مع تراجم مُوجَزة لأئمة الجرح والتعديل**": للمؤلِّف[١].

والذي ذكر في هذا الكتابِ جميعَ ألفاظ الجرح والتعديل مرتّباً على الحروف الهجائية. وطريقتُه في ذلك أنه يذكر أوّلاً اللفظَ ثم يذكر معناه ثم مرتبتَه ثم حُكْمَها. ويشتمل الكتابُ على (٢٣٦) لفظاً من ألفاظ الجرح والتعديل.

٣) و"**المعجم الاصطلاحي لألفاظ الجرح والتعديل في علم الحديث النبوي الشريف**": للدكتور بشير محمود فَتّاح[٢].

والذي استخرج فيه ألفاظَ الجرح والتعديل من كتاب "ميزان الاعتدال في نقد الرجال" للحافظ الذهبي، ثم رتَّبها على الترتيب الأبجدي مع شرحٍ وافٍ لها. ويبلغ مجموعُ الألفاظ في هذا الكتاب (١٤٤) لفظاً.

هذا سعيٌ متواضعٌ في تعريف "علم الجرح والتعديل" من أهمِّ وأبرز جوانبه، أسأل الله تعالى أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، ويتقبَّله مِنّي، والحمدُ له أوّلاً وآخِراً، حَمْداً يُوافِي نِعَمَه، ويُكافِئُ مَزِيْدَه، وصَلاتُه وسَلامُه الأَكْمَلانِ على سيّدنا محمَّد وآله وأصحابِه أجمعين.

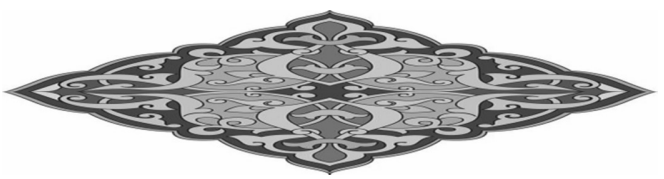

[١] طُبع في دار ابن كثير بدمشق وبيروت عام ١٤٢٨هـ، وفي مكتبة زمزم بكراتشي عام ٢٠٠٩م.

[٢] طُبع في دار الكتب العلمية ببيروت، عام ٢٠١١م.

فهرس المصادر والمراجع

١) **أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال**: للدكتور نور الدين عتر، ن: دار اليمامة – دمشق، ط: ١، عام ١٣٢٢هـ.

٢) **الاقتراح في بيان الاصطلاح:** للإمام أبي الفتح محمد بن علي بن دقيق العيد. تحقيق: عامر حسن الصبري، ن: دار البشائر الإسلامية – بيروت، ط٢:، عام ١٤٢٧هـ.

٣) **بحوث في تاريخ السنة المشرقة:** للدكتور أكرم ضياء العمري، ن: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، ط: ٥، عام ١٤١٥هـ.

٤) **تخريج الحديث نشأته ومنهجه**: للدكتور أبي الليث الخيرآبادي. ن: دار النفائس – عمان، ط:١، عام ١٤٢٩هـ.

٥) **تدريب الرَّاوي في شرح تقريب النواوي:** للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: الأستاذ أبي معاذ طارق بن عوض الله، ن: دار العاصمة – الرياض، ط: ١، عام ١٤٢٤هـ.

٦) **تقريب التهذيب:** للحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: الشيخ محمد عوامة، ن: دار الرشيد – حلب، ط ١: عام ١٤١٨هـ.

٧) **تهذيب التهذيب:** للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: دائرة المعارف العثمانية – حيدرآباد (الدكن).

٨) **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: للحافظ أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، ن: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٢هـ.

٩) **الجرح والتعديل**: لابن أبي حاتم الرازي، ن: دائرة المعارف العثمانية – حيدرآباد (الدكن)، ط: ١، عام ١٣٧٢هـ.

١٠) **الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: دائرة المعارف العثمانية – حيدرآباد، ط: ١، عام ١٩٤٥م – ١٩٦٠م.

١١) **ذكر من يُعتمَد قوله في الجرح والتعديل**: للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ط:٦، عام ١٤١٩هـ.

١٢) **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**: للإمام محمد عبد الحي أبي الحسنات اللكنوي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية – بيروت، ط: ٦، عام ١٤٢١هـ.

١٣) **سير أعلام النبلاء**: للحافظ شمس الدين الذهبي، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط وآخرين، ن: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط:١، عام ١٤٠١هـ.

١٤) **شرح علل الترمذي**: للحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، ن: دار العطاء – الرياض، ط: ٤، عام ١٤٢١هـ.

١٥) **شرخ النخبة**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، ن: المؤلف، ط: ٣، عام ١٣٢١هـ.

١٦) **صحيح البخاري**: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفِي، ن: دار السلام – الرياض، ط: ٢، عام ١٤٢١هـ.

١٧) **صحيح مسلم**: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، ن: دار السلام – الرياض، ط: ١، عام ١٤١٩هـ.

١٨) **ضوابط الجرح والتعديل**: للدكتور عبد العزيز بن عبد اللطيف، مكتبة العبيكان – الرياض، ط:١، عام١٤٢٦هـ.

١٩) **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**: للحافظ أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ن: دار الجيل – بيروت، ط١، عام ١٤١٢هـ.

٢٠) **علوم الحديث**: للإمام ابن الصلاح أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، ن: دار الفكر – دمشق، ط: ١، عام ١٤٢١هـ.

٢١) **فتح المغيث شرح ألفِية الحديث**: للحافظ أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: الدكتور عبد الكريم الخضير والدكتور محمد بن عبد الله بن فهيد آل فهيد، ن: مكتبة دار المنهاج – الرياض، ط:١، ع:١٤٢٦هـ.

٢٢) **قاعدة في الجرح والتعديل:** للإمام تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ط: ٦، عام ١٤١٩هـ.

٢٣) **كتاب التعريفات:** لعلي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ن: دار الكتاب العربي – بيروت، ط:٤، عام ١٤١٨هـ.

٢٤) **الكفاية في علم الرواية:** للحافظ الخطيب البغدادي، ن: دار الكتب الحديثة – القاهرة، ط: ١، عام ١٩٧٢م.

٢٥) **المتكلمون في الرجال:** للحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ط: ٦، عام ١٤١٩هـ.

٢٦) **المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي:** للإمام أبي محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي. تحقيق: محمد عجاج الخطيب. ن: دار الفكر – بيروت، ط: ٣، عام ١٤٠٤هـ.

٢٧) **المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل:** للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، تحقيق: أحمد بن فارس السلوم، ن: دار ابن حزم – بيروت، ط:١، عام ١٤٢٣هـ.

٢٨) **المدخل إلى دراسة علم الجرح والتعديل:** لسيد عبد الماجد الغوري، ن: دار ابن كثير – دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٨هـ.

٢٩) **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير:** لأحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ، ن: مكتبة لبنان – بيروت، ط:١، عام ١٩٨٧م.

٣٠) **مصادر الحديث ومراجعه: دراسة وتعريف:** لسيد عبد الماجد الغوري، ن: دار ابن كثير – دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٨هـ.

٣١) **معجم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل المشهورة والنادرة:** لسيد عبد الماجد الغوري، ن: دار ابن كثير – دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٨هـ.

٣٢) **معجم المصطلحات الحديثية:** لسيد عبد الماجد الغوري، ن: دار الشاكر – سلانجور (ماليزيا). ط:٢، عام ١٤٣٤هـ.

٣٣) **معرفة علوم الحديث**: للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، تحقيق: الأستاذ معظم حسين، ن: المكتب التجاري للطباعة والنشر – بيروت، ط: ١، عام ١٣٧٣هـ.

٣٤) **المغني في الضعفاء**: للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، ن: دار المعارف – حلب، ط: ١، عام ١٣٩١هـ.

٣٥) **منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها**: للدكتور وليد بن حسن العاني، ن: دار النفائس – عمان، ط٢:، عام ١٤٢٠هـ.

٣٦) **المنهج المفيد لطلب علم الحديث**: لسيد عبد الماجد الغوري، دار الشاكر – سلانجور (ماليزيا)، ط:١، عام ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.

٣٧) **منهج النقد في علوم الحديث**: للدكتور نور الدين عتر، ن: دار الفكر – دمشق، ط: ٣، عام ١٤١٨هـ.

٣٨) **منهج النقد عند المحدثين**: للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر – الرياض، ط: ٣، ١٤١٠هـ.

٣٩) **الموقظة في علم مصطلح الحديث وفنونه**: للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ط: ٤، عام ١٤٢٠هـ.

٤٠) **الموطأ**: للإمام مالك بن أنس الأصبحي، ترقيم: الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، ن: مكتبة عيسى البابي الحلبي – القاهرة، ط: ١، عام ١٣٧٠هـ.

٤١) **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، ن: مكتبة عيسى الحلبي – القاهرة، ط: ١، عام ١٩٦٣م.

٤٢) **النكت على كتاب ابن الصلاح**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: الدكتور ربيع بن هادي، ن: الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، ط: ١، عام ١٤٠٤هـ.

٤٣) **هدي الساري مقدمة فتح الباري**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: المكتبة السلفية – القاهرة.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
بين يدي الكتاب	**٥**
المبحث الأول: تعريف مُوْجَز لـ"علم الجرح والتعديل"	**٧**
تعريف "علم الجرح والتعديل" على الوجه الإفرادي والإضافي	٧
أهمية هذا العِلم وفائدة معرفته	٩
مشروعية الجرح والتعديل من القرآن الكريم والسُّنّة النبوية	١٠
نشأةُ وتاريخُ "علم الجرح والتعديل"	١٣
المبحث الثاني: شروطُ الجارح والْمُعَدِّل وآدابِهما	**١٥**
(أ) شروط الجارح والمعدِّل	١٥
(ب) آداب الجارح والمعدِّل	١٦
(ج) تعدُّد الجارح أو المعدِّل	١٧
المبحث الثالث: طرق معرفة عدالة الرَّاوي	**١٩**
المبحث الرابع: أسباب الجرح في الرَّاوي	**٢١**
أوّلاً: الأسباب المتعلِّقة بعدالة الرَّاوي	٢١
ثانياً: الأسباب المتعلِّقة بضبط الرَّاوي	٢٥
المبحث الخامس: قواعد الجرح والتعديل	**٢٧**
القاعدة الأولى: يَثبُت الجرح والتعديل بقول واحد	٢٧
القاعدة الثانية: يُقبَل التعديلُ مُجمَلاً	٢٨
القاعدة الثالثة: لا يُقبَل الجرحُ إلاَّ مُفسَّراً	٢٨
القاعدة الرابعة: اجتماع (أو تعارُضُ) الجرح والتعديل في راو واحد	٣٠
القاعدة الخامسة: تعارُضُ الجرح والتعديل من ناقد واحد	٣٠

القاعدة السادسة: حُكم رواية التَّائِب من الفِسْق والكَذِب..... ٣١
القاعدة السابعة: حُكم رواية مَن أَخَذ على التَّحديث أَجْراً..... ٣٢
القاعدة الثامنة: روايةُ مَن حَدَّثَ ونَسِيَ..... ٣٢
القاعدة التاسعة: رواية العَدْل عن شخص ليستْ تعديلاً له..... ٣٣
القاعدة العاشرة: عَمَلُ العالِم وفُتْياه على وفق حديث رواه ليس حُكماً منه بصِحَّة ذلك الحديث ولا بتعديل رواته، وكذلك مخالفته للحديث ليست قدحاً منه في صحته ولا في راويه..... ٣٤
القاعدة الحادية عشرة: رواية مَن عُرِفَ بالتَّسَاهُل والنِّسْيان..... ٣٤
القاعدة الثانية عشرة: رواية الْمَجْهُول..... ٣٥
القاعدة الثالثة عشرة: رواية الْمُبْتَدع..... ٣٦
القاعدة الرابعة عشرة: جرحُ الأقران..... ٣٦

المبحث السادس: طبقات الْمَجرُوحِين..... ٣٧

المبحث السابع: طبقات الْمُتَكَلِّمين في الجرح والتعديل..... ٤١
الطبقة الأولى: المتشدِّدون..... ٤١
الطبقة الثانية: الْمُتساهِلون..... ٤٣
الطبقة الثالثة: الْمُعتدِلون..... ٤٣

المبحث الثامن: ألفاظُ الجرح والتعديل ومراتبها..... ٤٧
(أ) مراتب التعديل وألفاظها..... ٤٨
(ب) مراتب الجرح وألفاظها..... ٥٤

المبحث التاسع: أَهَمّ الكتب في معرفة الرواة الثقات والضعفاء..... ٦٣
أولاً: الكتب الخاصة بالثقات..... ٦٤
ثانياً: الكتب الخاصة بالضعفاء..... ٦٨
ثالثاً: الكتب الجامعة بين الثقات والضعفاء..... ٧٥
رابعاً: مصنَّفات في رواة كتب الحديث الْمخصوصة..... ٨٠
تعريف ثلاثة أهمّ كتب في معرفة رواة الأصول الستة..... ٩٣

١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للحافظ المزي.....٩٥
٢) تهذيب التهذيب: للحافظ ابن حجر..... ١٠٣
٣) تقريب التهذيب: للحافظ ابن حجر.....١٠٩
تدريبات على استخدام كتب الثقات والضعفاء..... ١١٧
كلمة الختام..... ١٢٣
فهرس المصادر والمراجع..... ١٢٩
فهرس الموضوعات..... ١٣٣

PENGENALAN

ILMU AL - JARH DAN AL - TAD'IL

Oleh: SYED ABDUL MAJID GHOURI

هذا الكتاب

إن "علم الجرح والتعديل" من أهمّ علوم الحديث وأجلّها، ومن خلاله تُعرَف عدالة الرواة وضبطهم، كما يُعرَف عن طريقه ما وَرَد في شأنهم من تعديل يَزِيْنهم أو تجريح يَشِيْنهم. كما أن هذا العلم مما تفرَّدت به الأمة الإسلامية عن سائر الأُمَم، وتميَّزتْ بتأسيسه وإنشائه وتقعيده والتفنُّن به، وقد أدَّاها إلى إبداعه: الحفاظُ على سُنّة خاتم النبيِّين، وأفضلِ المرسَلين محمَّد المصطفى ﷺ، من التقوُّل والدَّخِيل، والمكافَحة للكذَّابين والدَّجّالين. فثمرةُ هذا العلم: معرفةُ أحاديث النبيِّ ﷺ صِحَّةً وضعفاً، قبولاً ورَدّاً، وكذلك الآثار والأخبار.

لذلك فقد ظلّ هذا العلمُ موضعَ عنايةٍ كبيرةٍ لعلماء الحديث، حيث وضعوا في تعريفه العديدَ من الكتب القيمة، ومنها هذا الكتابُ الذي رُوعي في تأليفه مراعاةً خاصةً لمستوى الطلاب المبتدئين لهذا العلم، حيث عُرِّف فيه أهمّ مباحثه في لغة سهلة، وأسلوب مبسط، مع تدريباتٍ علميةٍ تُمكّن الطلابَ من استخدام كتب الرجال، وكذلك مع توجيهاتٍ سديدةٍ تُعينهم على التوسّع في هذا العلم.

ISBN 978-967-5996-58-0